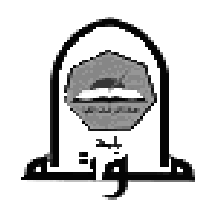


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

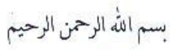
اعتراضات العكبري على النحاة وترجيحاته في كتابه "التبيان في إعراب القرآن"

إعداد الطالب
عصام محمد عبد السلام الشخيبي

بإشراف
الدكتور محمود مبارك عبيدات

رسالة مقدَّمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
اللغة العربية/ مسار الدراسات اللغوية

جامعه مؤتة، 2014





جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عصام محمد الشخيبي الموسومة بـ:

اعتراضات العكبري على النحاة وترجيحاته في كتابه " التبيان في اعراب القرآن"

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. محمود مبارك عبيدات		2014/11/12	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2014/11/12	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		2014/11/12	عضواً
د. حسين مصطفى غوانمه		2014/11/12	عضواً

عميد الدراسات العليا

K. Banan

د. علي الضمور



مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5330-5328
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلى سيدي و معلمي وسندي وفخري وقدوتي والدي الغالي أطال الله في عمره.

إلى السيدة الفاضلة التي تغمرني دائما بدعواتها والدتي الغالية أطال الله في عمرها

إلى السيدة الأولى – عجل الله فرجي بها– التي طال انتظارها وما زلت أنتظرها لتُكمل معي المشوار ، وأقول لها : ما زال قلبي يتقد أملاً وشوقا.

إلى أساتذتي الأفاضل الذين أناروا لنا الدرب ورسموا الطريق ، سأبقى وفيا لكم ما حييت.

إلى من كان لهم أثر كبير في حياتي ، وأسهموا في تحقيق منعطفات قادتني إلى منطلقات وتغييرات سعيت لها، تعجز عباراتي عن شكركم.

إلى أصدقاء ورفاق كانوا نعم السند وخير الأعوان ، حماكم الله أينما كنتم.

إلى من وعدت وسأوفي بالوعد أخي مرزوق عبدالله حامد السواعير العجارمة "الربايعة"

إلى ((الشخيبي))ذلك الاسم الكبير في الوجدان ، العظيم في الوجود ، الذي أعتز بحمله ، وأقسم أن أكون من خيرة حملته وممن يلتمسون معالم طريق حياتهم بعصامية كان من اسمي نصيب منها جاعلاً من هذه العصامية عنواناً ومنهجاً.

إلى ((الملاحيم)) الأم الرؤوم، والبيت الدافيء، الذي يمدنا بالعزيمة والقوة ، فلنا الفخر والمجد بأن نكون من أبنائك البررة، وأقسم أن نكون من الساعين لمجد مؤثل يليق بكِ .

إلى ((الشوبك) سيدة الزمان والمكان مسقط الرأس ، ومهوى الفؤاد، فأقسم بالله وحده أن لن تنازعك بلاد منزلتك، مهما طال الزمان أو قصر.

إلى ((الأردن) وطناً وقيادةً وشعباً، أقسمت بالله العظيم على الإخلاص له، والمحافظة عليه وخدمته بأمانة، وسأمضي على ذلك وفي هاجسي: الله، والوطن، والملك .

عصام محمد عبدالسلام الشخيبي الملاحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله تعالى الذي وفق واعان ، ومن تمام شكره شكر ذوي الفضل ، فأتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور محمود مبارك عبيدات أستاذ الدراسات اللغويِّة والنحويِّة المشارك في جامعة العلوم الإسلاميِّة العالميِّة و الجامعة الأردنيِّة على قبوله الإشراف عليَّ في هذه المرحلة ، وما بذله من جهد وعناء وما منحني إياه من وقته الثمين لإنجاز هذا العمل حتى استوى على عوده، فكان نعم المرشد والموجه ، فلم يضن عليَّ بإسداء النصائح والتوجيهات ، فجزاه الله عني وعن العلم وطلبته خير الجزاء.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من تتلمذت على أيديهم في مراحل الدراسة الجامعية في جامعتي مؤتة والحسين بن طلال.

كما أتقدم بالشكر الجزيل من أعضاء لجنة المناقشة أستاذاي الفاضلين : الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل والدكتور عادل سلمان البقاعين ، والدكتور حسين مصطفى غوانمة/ جامعة الإسراء على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

عصام محمد عبدالسلام الشخيبي

فهرس المحتويات

الملخص

اعتراضات العُكبري على النحاة وترجيحاته

في كتابه " التبيان في إعراب القرآن"

عصام محمد عبدالسلام الشخيبي

جامعة مؤتة 2014

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن جوانب من التفكير النحوي لأحد نحاة القرن السابع الهجري وهو أبو البقاء العكبري ، وبيان منهجه في اعتراضاته على النحاة وترجيحاته في كتابه "التبيان في إعراب القرآن" والأصول النحويِّة التي اعتمدها في ذلك .

واشتملت الدراسة على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة،تحدث التمهيدعن مفهوم الاعتراض والترجيح وعن تعريفٍ بالعُكبري وكتابه التبيان.

اما الفصل الاول فقد تناول منهج العكبري في اعتراضاته وترجيحاته والأصول النحوية التي اعتمدها في ذلك ، والنحاة الذين اعترض عليهم.

أما الفصل الثاني فقد تناول المسائل النحوية التي اعترض فيها العكبري على النحاة في أبواب: المرفوعات ،المنصوبات، والمجرورات، والتوابع، والأساليب النحوية.

وخُصص الفصل الثالث للحديث عن المسائل الصرفية والصوتية التي اعترض فيها العكبري على النحاة ، وتناول الاشتقاق والمصادر والأفعال والإدغام وإشباع الحركات.

وخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ثم ضمنت الرسالة بثبت المصادر والمراجع.

Abstract

>į<tirāṭat al<ukbary <alā alnuẖāti wa targiẖatihi fī kitābihi "altibyan fī >irab alķurān"

Issammohammadabdulsalamalshkhaibi

Mu’tah University 2014

This study aiṭms at revealing parts of the syntactic thought proposed by one of the grammarians of the Seventh Century (AH), Abu Al Baqaa Al <ukburi, and explaining his approach in objecting syntax grammarians as well as his interpretations in his book “alteban fi e’erabQuraan” and the syntax rules he adopted for that purpose.

The first chapter focuses on Okrubi’s approach in his objections, his interpretations, and the syntax rules he adopted for that purpose, in addition to the list of syntax grammarians he objected.

As for the second chapter, it focuses on the syntax issues through which Okburi had objected those grammarians, in terms of: nominatives, accusatives, genitives, prepositions, and syntax methods.

The third chapter highlights the morphological and vocal issues through which Okrubi had objected the syntax grammarians. This chapter also addresses linguistic derivatives, infinitives, verbs, elision, and full pronunciation of the diacritics’ vowel marks

The study also includes a conclusion containing the most important results, and a documentation of all sources and references.

المقدمة:

حين أراد علماء اللغة أن يضعوا القواعد التي تنظم العملية التركيبية والصرفية والصوتية للغتهم اضطرهم ذلك إلى اللجوء لاستماع ما ورد من كلام العرب من نصوص شعرية، ونثرية كي يتوصلوا من خلال هذه النصوص إلى استقراء عام لطبيعة تلك القواعد اللغوية، وهذا الاستقراء العام بنتائجه غير التامة مكّن المُقعِّدين العرب من الوصول إلى فرضيات منحتهم بعض ملامح اللغة التقعيدية، خاصة في أبواب النحو المختلفة.

ولكن هذه القواعد التي وضعها النحاة وفقاً لما توصلوا إليه من نتائج ذلك الاستقراء لم تكن على درجة عالية من الإلزامية، وإنما كانت مجرد قواعد عامة تحوي في طياتها عدداً كبيراً من الاستثناءات، والشواذ، والخروجات على أصل القاعدة، علاوة على مجموعة كبيرة من الاعتراضات التي كان النحاة أنفسهم قد صاغوها من أجل الوصول إلى أصل القاعدة النحوية، غير أن هذا الاعتراض لم يكن مجرد اعتراض فحسب، بل كان مدعماً بالأدلة التي اعتمدها النحاة أنفسهم في وضع القواعد، كالسماع، والقياس، والتأويل، والتعليل وغيرها، فهذه الأصول هي ذاتها التي اعتمدها النحاة في الوصول إلى القاعدة، وهي ذاتها التي اعتمدها أيضاً في الاعتراض على آراء الآخرين.

ولقد وجدت هذه الآراء النحوية مكاناً واسعاً وحظاً وافراً في الدراسات القرآنية، خصوصاً أن هذه الدراسات القرآنية اشتملت على مقدار عالٍ من التحليل والتعليل والتأويل، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الفكرة العقدية المرتبطة بالقرآن الكريم، إذ كان العلماء جميعاً يحاولون بشتى سبلهم منح هذا النص القرآني مزيداً من العناية والدراسة انطلاقاً من الفكرة العقدية التي أشرنا إليها من قبل.

ولما كان العكبري واحداً من أبرز نحاة القرن السابع الهجري، وواحداً من أبرز الباحثين في علوم القرآن التقت هاتان الميزتان في هذا العالم الفذ من أجل الوصول إلى فكر علمي متكامل،يتناول الأمور التي يحتاجها الباحث في علوم القرآن، فمن هنا رأيت أن أقدم هذه الدراسة للكشف عن أبرز الملامح النحوية التي اتسم بها العكبري في ميدان الاعتراضات النحوية على النحاة، ومن ثم الوصول إلى ترجيحاته ضمن هذه

الاعتراضات، آخذاً بعين الاعتبار أن يكون ميدان هذه الدراسة ضمن كتابه "التبيان في إعراب القرآن".

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في أنها تحاول الكشف عن شخصية العكبري العلمية، وذلك لأنه يعد من أبرز النحاة في القرن السابع الهجري، كما أن أهمية هذه الدراسة تتمثل في أنها تبين بعض ملامح الفكر النحوي عند العرب، وتبين الآليات الاعتراضية التي اعتمدها النحاة في التوصل إلى نتائجهم العلمية، وبعض طرق الاستدلال والترجيح عندهم.

وتحاول هذه الدراسة أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

. ما هي مواطن الاعتراض والترجيح عند العكبري في كتابه التبيان؟

. من هم أكثر النحاة الذين اعترض عليهم العكبري؟

. كيف رجح العكبري بين الأقوال المختلفة؟

. ما المنهج الفكري النحوي الذي يتميز به العكبري من خلال اعتراضاته وترجيحاته؟

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد المواضع النحوية التي اعترض فيها العكبري على النحاة، وبيان منهجه في هذا الاعتراض، وبيان منهجه أيضاً في الترجيح بين الآراء، كما تهدف إلى توضيح المنهجية الفكرية التي يتبعها العكبري في اعتراضاته، وبيان أهم الأصول النحوية التي يجعلها داعماً له في تلك الاعتراضات، كما تهدف إلى ذكر أهم النحاة الذين اعترض عليهم العكبري.

وتعتمد هذه الدراسة في نتائجها على معطيات المنهج الوصفي التحليلي وهو كما يُعرف يصف المادة العلمية المطروحة كما هي دون التدخل فيها أو استخدام أدواتٍ غير لغوية في تفسيرها، فالقواعد اللغوية تأتي تباعاً وفقاً للمادة اللغوية التي جمعها العلماء عن اهل اللغة.

ومن هنا فقد قسّم الباحث دراسته هذه إلى ما يلي:

التمهيد: وتناول فيه الحديث عن مفهوم الاعتراض والترجيح لدى النحاة، كما قام الباحث بالتعريف بكتاب التبيان في إعراب القرآن، ثم تحدث الباحث عن العكبري بوصفه علم هذه الدراسة، وبين طرفاً من حياته وذكر اسمه، وعلمه، وشيوخه وتلاميذه.

الفصل الأول: منهج العكبري في اعتراضاته وترجيحاته: وتناول فيه الباحث الحديث عن أبرز النحاة الذين اعترض عليهم العكبري، ثم بيّن طريقته ومنهجه في الاعتراض، ثم كان

الحديث عن الأصول النحوية التي اعتمد عليها العكبري في اعتراضاته وترجيحاته، كالسماع، والقياس، والتأويل وغيرها.

الفصل الثاني : وتناول فيه الباحث الحديث عن المسائل النحوية التي اعترض فيها العكبري على النحاة، وذلك ضمن باب المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات، والتوابع، والأساليب النحوية المختلفة.

الفصل الثالث : وتناول فيه الباحث الحديث عن المسائل الصرفية والصوتية التي اعترض فيها العكبري على النحاة، وذلك ضمن حديثه عن الاشتقاق ، و أبنية الأفعال والمصادر، والمشتقات، والإدغام، واشباع الحركات ، والحذف لتوالي الأمثال .

الخاتمة:واشتملت على رصد لأهم نتائج الدراسة، يليها ثبت بمصادر هذه الدراسة ومراجعها.

ولقد واجه الباحث بعض الصعوبات في أثناء كتابته لهذه الدراسة، وكان من أهمها كلام المقتضب عند العكبري في أكثر الأحيان، مما يدفع الباحث إلى الحيرة في تفسير كثير منه، كما واجهته صعوبة أخرى وهي عدم نسبة جميع الآراء إلى أصحابها عند العكبري، مما تطلب جهداً كبيراً في البحث للوصول إلى نسبة تلك الآراء إلى أصحابها.

ومن أبرز الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاعتراضات النحويِّة :

دراسة: جمعان بن بنيوس بن رجا السيالي (1995) الموسومة بـ(**اعتراضات ابن الضائع النحويِّة في شرح الجمل على ابن عصفور**).

ودراسة: محمد سعيد صالح ربيع الغامدي الموسومة ب(**اعتراضات الزمخشري النحويِّة والصرفيِّة في كتاب شرح المفصل**).

ودراسة: سعيد بن علي بن عبدان الغامدي (2005) الموسومة بـ(**اعتراضات ابن الشجري على النحويين في الأمالي**) .

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو اعتمادها أحد كتب إعراب القرآن ميداناً للدراسة، واختلاف ميدان هذه الدراسة باختيار نحوي جديد لم يدرس من حيث الاعتراض والترجيح.

وأخيراً فإني أسأل الله سبحانه وتعالى أن يكتب في هذه الدراسة النفع والبركة، وينفع بها طلبة العلم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله الذي يستحق الحمد والثناء.

التمهيد:

يمثل الفكر النحوي عنصراً مهماً من عناصر التقعيد اللغوي، إذ إنه لا يتوقف أمر التقعيد على الاستقراء، وجمع الدلائل والشواهد اللغوية على الظاهرة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى مرحلة أخرى تتمثل بالتفكير اللغوي القائم على أسس منطقية وعلمية في تحليل هذه النماذج المستقرأة من لغة العرب حتى يتوصل العالم أو الباحث إلى نتائج سليمة تقود في نهاية المطاف إلى تقعيد سليم صحيح للغة بكافة مظاهرها وظواهرها، وهذه الدراسة لا شك ستحاول الكشف عن شخصية علمية فذة في تاريخنا اللغوي العربي ألا وهي شخصية أبي البقاء العكبري من علماء القرن السابع الهجري ونحاته، إذ ستبين هذه الدراسة الأسس العلمية التي قام عليها منطق العكبري في اعتراضاته النحوية واللغوية على النحاة، وكيفية ترجيحه للأقوال المختلفة، ولكن قبل هذا كله يجدر بالباحث أن يقدم مجموعة من المصطلحات التي ستمر ضمن الدراسة.

مفهوم الاعتراض والترجيح:

لقد ارتأيت قبل الحديث عن القضايا اللّغويّة المتعلّقة باعتراضات العكبري النحوية واللغوية على النحاة، وكيفية ترجيحه للأقوال المختلفة، أن أهيّئ للمسألة ببيان مفهوم الاعتراض في اللّغة والاصطلاح، وذكر بعض المصطلحات التي لها علاقة بقضايا الاعتراض نحو:(التعارض والتّرجيح).

إن لفظ "الاعتراض" يطلق في أصل اللغة على الشيء الذي يقف حائلاً دون شيء آخر، كما يقال: اعترضه بسهم، أي: قابله به، فالاعتراض نوع من المقابلة، غير أنها مقابلة ممزوجة بشيء من الشغب[1].

كما يشير المعنى اللغوي إلى مفهوم المعاندة والعناد في لفظ الاعتراض، فإذا قيل اعترض فلان على فلان، فهذا يعني أنه عانده في أمر ما[2].

1– الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (د.ت). العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 273.

2– ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين (1414هـ). لسان العرب، دار صادر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة.

أما معنى الاعتراض في الاصطلاح فنجد عدداً من التعريفات لهذا المصطلح، لا سيما أن بعض أصحاب كتب الاصطلاح ينظرون إلى الاعتراض من وجهة نظر تركيبية بحتة، كما يظهر لنا ذلك جلياً في كلام الجرجاني، ال ذي يعرف الاعتراض بقوله: "هو أن يأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين، معنىً بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة سوى رفع الإبهام، ويسمى الحشو أيضًا"[1].

وظاهر لنا من خلال كلام الجرجاني السابق أنه يركز في تعريفه للاعتراض على الجانب التركيبي المتمثل بالجملة المعترضة، وهذا معنى سليم إذا نظرنا إليه من الناحية المفهومية البحتة فحسب، غير أن ما نقصده في هذه الدراسة يختلف كثيراً عما ذكره الجرجاني من تعريف للاعتراض.

وعموماً فإن مفهوم الاعتراض يتوقف على مسألة واحدة وهي متمثلة بمجيء شيء لا مكان له في قضية ما، كمجيء الجملة المعترضة في الكلام وهي لا محل لها من الإعراب، فتكون بذلك قد اعترضت بين الكلام[2].

ونجد الكفوي أكثر إيضاحاً لمفهوم الاعتراض الذي نقصده في هذه الدراسة من سواه، إذ يبين أن الاعتراض في أصله مأخوذ من المنع، والأصل في ذلك أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو نحوه امتنع الناس من سلوكه، فكأن هذا البناء أو نحوه قد صار حائلاً دون سلوك هذا الطريق، ويقال: اعترض الشيء، أي: صار عارضاً، وذلك نحو الخشبة المعترضة في النهر، واعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه، وعارض فلان فلاناً، وقع فيه، ومال عنه وعدل عنه[3].

1- الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). كتاب التعريفات، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 30 ـ 31، وانظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2004م). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 97.

2- المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين (1990م). التوقيف على مهمات التعاريف، دار عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ص: 55.

3- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ص: 144 ـ 145.

إذن فهذا المعنى الذي ذكره الكفوي قريب لذلك المعنى الذي نقصده في هذه الدراسة، فإن ما تعمد إليه هذه الدراسة يتمثل ببيان الاعتراضات التي وجّهها العكبري على النحاة في كتابه التبيان في إعراب القرآن، إذ لا بد أن تكون تلك الاعتراضات آخذة من العربية بحظ جيد، علاوة على اتكائها على أساس لغوي متين سليم.

فالمقصود إذن من مصطلح الاعتراض في هذه الدراسة: اعتراض النحوي على آراء النحاة الآخرين بردها أو تخطئتها ونقدها لأسباب يبينها في أثناء الاعتراض.

ومما يُلاحظ في المسائل التي اعترض فيها العكبري على النحاة أنها كانت تحمل في بعض الأحيان نمطاً من الترجيح المصرح به، أو المكنى عنه، وهذا الترجيح لا تدعه الدراسة ليذهب سدى، بل تتعرض له، وتحلله كما تحلل الاعتراض نفسه.

والترجيح في اللغة يتعلق بالموازين، إذ يقال: رجح الميزان، إذا مال، ورجحته ترجيحاً إذا أعطيته عطاءً راجحاً، والترجيح التثقيل[1].

ومن خلال المعنى اللغوي يمكننا أن نتبين أن الترجيح مختص بعلاقة بين شيئين أو أكثر يتم خلالها تثقيل أحدها على حساب الآخر، وذلك أن رجحان الميزان يكون بتثقيل إحدى كفتيه على حساب الأخرى.

والترجيح في الاصطلاح يتعلق بإثبات مرتبة أحد الدليلين على الآخر [2]، وهذا المعنى قريب جداً من المعنى اللغوي للترجيح، فهو مختص بجعل أحد الدليلين مائلاً عن الآخر، فتكون الحظوة لأحدهما دون الآخر.

أما السيوطي فيبين أن الترجيح مسألة متعلقة بتقوية إحدى الإمارتين على الأخرى من أجل العمل بها، أي بالإمارة الراجحة [3]، وهذا المعنى أيضاً لا يختلف كثيراً عن المعنى الذي ذكره الجرجاني سابقاً.

وقد يربط الترجيح بناحية متعلقة بميزات الدلائل، فقد تثبت لإحدى الدلائل مزية تقويه، ولا تثبت هذه المزية عند الدليل الآخر، مما يقود إلى تقوية الدليل الأول على حساب الدليل الثاني[1].

1- ابن منظور. لسان العرب، ج: 2، ص: 445.

2- الجرجاني. التعريفات، ص: 56.

3- السيوطي. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص: 69.

ونجد المناوي يفصل الحديث في مفهوم الترجيح، فلا يتعرض له من الناحية الاصطلاحية فحسب، بل يتعدى هذه الناحية للحديث عنه من الجانب اللغوي أيضاً، فيبين أن الترجيح لغة، زيادة الموزون، تقول: رجحت الميزان ،ثقلت كفته بالموزون، ورجحت الشيء بالتثقيل: فضلته. وعرفا، تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر. وعبر بعضهم بزيادة وضوح في أحد الدليلين، وبعضهم بالتقوية لأحد المتعارضين أو تغليب أحد المتقابلين[2].

و المقصود بالترجيح في هذه الدراسة لا يبتعد كثيراً عن المفهوم الاصطلاحي المذكور له، فالمقصود هاهنا البحث عن ملامح الترجيح عند العكبري، والوصول إليها من خلال الأدلة، فما رجحه العكبري من الوجوه لا بد أن يكون ترجيحه له قائماً على أساس من التفكير العلمي، ونابعاً من ميزة زائدة في ذلك الدليل عما سواه من الأدلة الأخرى، وناتجاً عن وضوح في ذلك الدليل يختلف تماماً عن الأدلة الأخرى.

والترجيح بهذا المفهوم يتفق مع الترجيح باعتباره أصلاً من الأصول التي قام عليها التقعيد النحوي عند العرب ، غير أنه يضاف إليه في موضوع الدراسة ترجيح رأي من آراء النحاة، دون أن يتوقف عند ترجيح دليل على دليل ، فيصبح الترجيح بهذا المفهوم شاملاً لأي ترجيح كان ، سواء ما يقصد به في الأصل اللغوي (التعارض والترجيح) ، أم غيره.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ مصطلحي التعارض والترجيح من المصطلحات المتقابلة تماماً فلا يذكر أحدهما إلا ويُستدعى ذكر الآخر؛ ولِذَا، فإنّه لا بدّ من بيان مفهوم التعارض، وبيان العلاقة بينه وبين التّرجيح.

أمّا التعارض لغةً : فهو مصدر الفعل(تعارض) مِن (المعارضة)، إذ يقال: تعارض الشيئان، إذا عارض كل منهما الآخر وقابله، ومنه "اعترض فلان فلاناً " أيْ

---

[1]- السنيكي، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا (1411هـ). الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 83.

[2]- المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 95.

وقع فيه .. ويقال " لفلان ابن يعارضه " : أي يقابله بالدفع والمنع . ويقال " عارض الكتابَ معارضةً وعراضاً " : قابلَه بكتاب آخَر [1].

وإذا عرفنا أن مبحث التعارض والترجيح منقول من أصول الفقه إلى أصول النحو مع الفارق الذي بيَّنَّاه؛ فإننا نشير إلى أن ابن جني قد أفرد في كتابه (الخصائص) بابًا عنوانه: باب في تعارض السماع والقياس؛ كما أشار إلى تحكيم القياس في الترجيح بين السماعين إذا تعارضا [2]، وعقد الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة) ثلاثة فصول: أولها: في المعارضة، وثانيها: في معارضة النقل بالنقل، وثالثها: في معارضة القياس بالقياس[3].

ثم جاء السيوطي فجمع ما ذكره ابن جني وما ذكره الأنباري، وزاد عليهما فصولًا؛ فجعل التعارض والترجيح في ست عشرة مسألة. وبتأمل هذه المسائل التي ذكرها السيوطي في (الاقتراح) نلحظ أن بعض هذه المسائل يندرج تحت تعارض الأدلة النحوية[4].

فيكمن القول: إنّ التعارض يقع بتقابل دليلَيْن متساوييْن على وجْه يقتضي كُلّ واحد منهما خِلاَفَ ما يقتضيه الآخَر .

أمّا العلاقة بين التعارض والتّرجيح فتكمن في أنّ الترجيح واحد مِن مراحل دفع التعارض، فإذا سلّمنا بأنّ التّرجيح يقوم على أساس تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر، وتقوية أو تغليب أحد المتعارضين أو المتقابلين[5] فإنّ التعارض أساس لوجود الترجيح، وأصْل .

1- ابن منظور، لسان العرب، مادة (عرض) ج 10: ص 100 وما بعدها ، والكفوي، الكليات ص850

2- ابن جني، الخصائص، ج1:ص 118 وما بعدها.

3- ابن الأتباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص 135 وما بعدها.

4- السيوطي، الاقتراح في علم أصول التحو ص 396 وما بعدها.

5- المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 95.

فلَمّا كان الترجيح لا بُدّ فيه مِن طرفيْن متقابليْن أو متعارضيْن حتى نرجِّح بَيْنَهُمَا، فإنّه لا بُدّ له مِن وجود التعارض، في حين أنّ التعارض ليس بالضرورة أن يحتاج إلى الترجيح.

ولذا، فإن هذه الدراسة تسعى إلى استقصاء المواضع الاعتراضية التي ذكرها العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن، وذلك من أجل تحليلها تحليلاً علمياً نابعاً من ذلك فكر العكبري، ومن ثم بيان ترجيحاته في تلك المسائل اللغوية نحواً وصرفاً وصوتاً ودلالة ، وبيان الأصول والمبادىء التي اعتمد عليها العكبري في ترجيحاته التي توصل إليها.

وانطلاقاً من هذا كله فإن دراسة هذه المواضع اللغوية لا تقتصر على الخلاف أو الاختلاف بين آراء العلماء واللغويين المختلفة فحسب، بل تتعدى ذلك إلى الوصول إلى جوانب التفكير الذي امتاز به العكبري في النواحي اللغوية المختلفة، فالعكبري ليس مجرد ناقل لهذه الآراء، وإنما هو لغوي له باعه الطويل في ميدان اللغة، وإذا رجّح رأياً فإنما يُرجحه انطلاقاً من فكره الذي يراه سليماً ومنطقه الذي يرتضيه، وإذا ضعّف شيئاً فإنه يضعفه لأنه ضعيف، ولأن المنطق اللغوي السليم يراه ضعيفاً، وهذا ما يقود الباحث إلى التعمق بالنظر الدقيق في مسائل الاعتراض والترجيح عند العكبري في كتابه: التبيان.

ولكن قبل أن يشرع الباحث في تحليل هذه المواضع واستقرائها استقراءً علمياً يجد من الضروري أن يتعرض لبعض الجوانب النظرية كي تكتمل الصورة على وجهها التام، وفيما يلي تعريف بكتاب: "التبيان في إعراب القرآن، ويليه تعريف موجز بالعكبري كي تتضح لنا معالم شخصيته العلمية اللغوية.

التعريف بكتاب: التبيان في إعراب القرآن.

من النظرة الأولى لعنوان هذا الكتاب نجد أنه كتاب يأخذ جانباً من التفسير اللغوي في مسائل لغوية قرآنية، ويتخذ المصنف من آيات القرآن الكريم مادة أولية له يستقي منها المادة العلمية المخصصة للدراسة كما هو ظاهر لنا من عنوان الكتاب.

وضع هذا الكتاب أبو البقاء العكبري المتوفى سنة ست عشرة وستمائة للهجرة، وهو أحد الكتب المجلدة، إذ يتناول هذا الكتاب موضوع إعراب القرآن الكريم، وافتتحه أبو

البقاء بحمد الله تعالى والثناء عليه على ما أنعم عليه سبحانه وتعالى من فضل ونعمة وبركة بأن وفقه إلى حفظ كتاب الله تعالى، ونظم هذا المصنف في خدمة هذا الكتاب المقدس[1].

ولقد حظي هذا الكتاب منذ أن وضعه العكبري بمكانة واسعة عند أهل العلم، فكان يتناقله النساخ من يد إلى أخرى، وكانوا يحتفظون بهذه النسخ حتى وصل عدد منها إلينا في القرون الحديثة، وقد كتب بعضهم على صفحته الأولى بعض المعلومات المتعلقة بالناسخ، وكتب بعضهم أبياتاً شعرية لابن عربي مثلاً أو غيره من الزهاد والمتصوفين[2].

ويذكر بعض العلماء أسماء أخرى لهذا الكتاب، مثل: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ويسمى كذلك: الترصيف في التصريف[3].

وإن أكثر هذه الأسماء شيوعاً "إملاء ما من به الرحمن"، حتى إن كثيراً من طلبة العلم، ورواة هذا الكتاب يروونه بهذا الاسم، والواقع أن هذين الاسمين لكتاب واحد[4].

ويرى الباحث أن هذه الأسماء التي أُطلقت على هذا الكتاب ما هي إلا أوصاف قد وُصف بها، غير أنه لما شاعت تلك الأوصاف بين أوساط أهل العلم صارت بمثابة الأسماء لهذا الكتاب، والراجح عندي أنه باسم التبيان في إعراب القرآن، لأن النسخة المطبوعة تذكر في آخر صفحات الكتاب بأن النسخة مكتوب فيها: وهذا آخر ما تيسر

1– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة . مصر، ج: 2، ص: 1.

2– الخيمي، صلاح محمد (1983م). فهارس علوم القرآن لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى، ج: 2 ، ص: 67 . 69.

3– انظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (2002م). الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ج: 4، ص: 80.

4– كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب (د.ت). معجم المؤلفين، دار المثنى، بيروت . لبنان، ودار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 6، ص: 47.

من إملاء كتاب التبيان في إعراب القرآن [1]، مما يدلنا على أن اسمه الذي اشتُهر به هو هذا الاسم، وأن بقية الأسماء الأخرى ما هي إلا أوصاف لهذا الكتاب، وربما تسرب اسم "إملاء ما من به الرحمن" من عبارة "إملاء كتاب التبيان.." فمع تعدد النسخ قد يتسرب مثل هذا الاسم ، ومن ثم يصبح اسماً آخر للكتاب.

أما اسم "الترصيف في الترصيف" فلم يعثر الباحث على هذا الاسم عند أحد من العلماء غير ما ذكره الزركلي فيما سبقت الإشارة إليه، وربما كان هذا الاسم قليل التناول والتداول، ومن هنا فلم يجد له الباحث ذكراً عند أهل فهارس الكتب والمؤلفين، في حين أن اسم "إملاء ما من به الرحمن" كان حاضراً عند كثير منهم كما رأينا[2].

ويبين العكبري في بداية كتابه أن الدافع الذي دفعه إلى كتابة هذا الكتاب هو ذلك الفضل الكبير والمكانة الواسعة لكتاب الله سبحانه وتعالى بين أفراد الأمة الإسلامية، فإن علوم القرآن الكريم أجل العلوم وأشرفها، ومن هنا فإن على أهل العلم أن يجتهدوا ما استطاعوا في تأليف المؤلفات والمصنفات التي تتناول هذا الكتاب العظيم، والتركز على بيان معانيه، وتبيان أسراره وإعجازه، ولهذا وضع العكبري كتابه هذا[3].

ومن ناحية أخرى فإن العكبري بيّن أيضاً في مطلع كتابه أن الكتب في إعراب القرآن الكريم وبيان معانيه كثيرة، ولقد طوّلت بالقدر الذي صار معه الاطلاع عليها صعباً، والأخذ منها بعيداً، فأراد العكبري أن يضع مصنفاً صغير الحجم، كثير العلم، يركز فيه على القراءات القرآنية ووجوه الإعراب في كتاب الله تعالى، وهو الهدف الأساسي من وضع هذا المصنف[4].

مما سبق يمكننا أن نتبين الأمور الآتية:

1– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة . مصر، ج: 2، ص: 1312.

2– انظر: فانديك، ادوارد كرنيليوس (1896م). اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، صححه وزاد عليه: محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف، الهلال . مصر، الطبعة الأولى، ص: 121.

3– العكبري. التبيان في إعراب القرآن، ج: 1، ص: 1.

4– العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 2.

أولاً: لقد حظي كتاب التبيان بمكانة فريدة بين أهل العلم وطلابه، وذلك نتيجة لما احتواه من العلم الغزير، فأقبل عليه الطلاب وأهل العلم نَسخاً وشرحاً، ومن ثم طباعة.

ثانياً: تكمن أهمية كتاب التبيان في أنه كتاب صغير الحجم، غزير المعاني والأفكار، وأنه يمثل مرجعاً مهماً من مراجع إعراب القرآن، والنظر في القراءات.

ثالثاً: نتيجة لهذه القيمة الكبيرة لكتاب التبيان فقد وُصف بأوصاف صارت بمثابة الأسماء له عند بعض أهل العلم، من مثل: إملاء ما من به الرحمن، والحقيقة أن إملاء ما من به الرحمن، والتبيان في إعراب القرآن اسمان لكتاب واحد، والله أعلم.

وقبل أن يشرع الباحث في الحديث عن جوانب الاعتراض والترجيح عند العكبري في هذا الكتاب فإن من الأولى به أن يعرف بصاحب الكتاب، وفيما يلي تعريف بأبي البقاء العكبري.

التعريف بأبي البقاء العُكبَرِيّ:

هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي الأزجي الحنبلي النحوي اللغوي الفرضي محب الدين [1]، ولقد لُقب بالعكبري نسبة إلى مدينة "عكبرى" التي وُلد فيها[2].

مولده وحياته:

وُلد الإمام أبو البقاء العكبري في سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة للهجرة، وعاش في بغداد، وقد أُصيب بجدري في صباه مما أضر بعينيه، فكان ضريراً رحمه الله تعالى، لكنه أقبل على العلم في بغداد منذ نعومة أظفاره، فقرأ اللغة، والنحو، والأدب، والفقه، والفرائض، والكلام، فهو إمام في كل ذلك[3].

---

1. الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (1993م). معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 1515.

2- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1964م). بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 38.

3- الحموي. معجم الأدباء، ج: 4، ص: 1515.

كان العكبري صاحب مبدأ، كما عُرف عنه تمسكه بمذهبه الذي يعتنقه، إذ قال يوماً: إنه قد عُرض عليه من الشافعيين أن يعتنق مذهبهم فيعطوه تدريس النحو في النظامية، غير أنه رفض تمسكاً بمذهبه الحنبلي الذي اعتنقه، وقال: والله لو أوقفتموني ثم صببتم عليّ الذهب صباً حتى أتوارى به ما رجعت عن مذهبي[1].

وكان رحمه الله كثير الحفظ، قوي الذاكرة، واسع الاطلاع، يمضي وقته في العلم والتعليم، فلا تمر عليه ساعة من ليل أو نهار إلا في العلم، وكانت زوجته تقرأ له الكتب التي يريدها في الليل[2].

شيوخه:

تتلمذ العكبري رحمه الله تعالى على عدد من الشيوخ والعلماء من بينهم:

. ابن الخشاب[3].

. أبو الحسن علي بن عساكر وأخذ عنه القراءة[4].

. عبد الرحيم بن العصار، وعليه قرأ الأدب[5].

. أبو البركات بن نجاح وقد أخذ عنه النحو[6].

. الشيخ أبو حكيم إبراهيم بن دينار النهوندي الذي قرأ الفقه عليه[7] .

. أبو الفتح البطي[8]،وقد سمع عنه في صباه وأخذ عنه الحديث[9].

1- الذهبي. تاريخ الإسلام، ج: 13، ص: 472.

2- السيوطي. بغية الوعاة، ج: 2، ص: 39.

3- الحموي. معجم الأدباء، ج: 4، ص: 1515.

4- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (2003م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 13، ص: 471.

5- الحموي. معجم الأدباء، ج: 4، ص: 1515.

6- الذهبي. تاريخ الإسلام، ج: 13، ص: 472.

7- الحموي. معجم الأدباء، ج: 4، ص: 1515.

8- الحموي. معجم الأدباء، ج: 4، ص: 1515.

9- السيوطي. بغية الوعاة، ج: 2، ص: 39.

. أبو زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي[1].

. أبو بكر عبد الله بن النقور[2].

. أبو العباس أحمد بن المبارك المرقعاني[3].

تلاميذه:

لا شك أن عالماً مثل أبي البقاء العكبري سيكون هدفاً لطلبة العلم، وغاية كل باحث عن المعرفة، لذا نجد عدداً كبيراً من التلاميذ الذين تتلمذوا على يديه، منهم: الدبيثي، وابن النجار، والضياء المقدسي، وجمال بن الصيرفي[4]، والموفق بن صدقة الحاراني، ويحيى بن يحيى الحاراني، والكمال البزاز[5].

علمه:

لقد كان العكبري إماماً عارفاً في علوم شتى، لا يقل علمه في أحدها عن الآخر، إذ حفظ القرآن الكريم كاملاً منذ صغره [6]، وكان نحوياً، لغوياً، فقيها، فرائضياً، كلامياً، وكان يقرأ كل ذلك وهو ضرير لا يرى، فقد كان في العلم فرد زمانه، ومنحة الدهر في أوانه، ولقد عُرف عنه بعض الشعر، غير أنه قال ذات يوم إن علومه قد شغلته عن قول الشعر، فلم ينشد إلا أربعة أبيات فقط[7].

ولقد اشتُهر هذا العالم الجليل بمعرفته العميقة في اللغة والفقه والفرائض، وذاع صيته في الأمصار، الأمر الذي دفع بالطلبة إلى المسير إليه من كافة النواحي،

1– الحموي. معجم الأدباء، ج: 4، ص: 1515.

2– الحموي. معجم الأدباء، ج: 4، ص: 1515.

3– الحموي. معجم الأدباء، ج: 4، ص: 1515.

4– الذهبي. تاريخ الإسلام، ج: 13، ص: 472.

5– الداوودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد (د.ت). طبقات المفسرين، راجعه وضبط أعلامه: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 233.

6– محيسن، محمد محمد محمد سالم (1992م). معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، دار الجيل، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 98.

7– الحموي. معجم الأدباء، ج: 4، ص: 1515 . 1516.

فأقرأهم المذهب، والفقه، والنحو، والفرائض وغيرها، ولقد عُرف عنه التواضع، ولين القلب، وحسن العشرة، علاوة على دينه وتمسكه بمذهبه، وكان ثقة وعالماً جليلاً[1].

وكان العكبري إذا أراد أن يضع مصنفاً في علم من العلوم ذكر لتلاميذه أن يجمعوا له ما كُتِب فيه من المصنفات، ثم إذا حصل له في خاطره ما يريد من هذا العلم والفن أملى من حفظه ما أراد لتلاميذه، ومن هنا وصفه بعض المخذّلين بقولهم: أبو البقاء تلميذ تلامذته، أي أنه تبع لهم بما يقولون[2].

يظهر لنا من خلال ما سبق من حديثنا عن حياة أبي البقاء العكبري أنه أفنى حياته وعمره في طلب العلم، وأمضى في سبيل ذلك السنوات الطوال، فلا يُستغرب إذن أن نجده مصنفاً بارعاً، وعالماً كبيراً، ومؤلفاً حاذقاً، فإن اطلاعه على كل هذه العلوم يمنحه المقدرة على التصنيف والتأليف.

كتبه ومؤلفاته:

وللعكبري التصانيف الكثيرة، والمؤلفات الغزيرة نذكر منها: تفسير القرآن، وإعراب القرآن، وإعراب الشواذ من القراءات، ومتشابه القرآن، وعدد آي القرآن، وإعراب الحديث، والمرام في نهاية الأحكام في المذهب، والكلام على دليل التلازم، وتعليق في الخلاف، والملقّح من الخطل في الجدل، وشرح الهداية لأبي الخطّاب،والناهض في علم الفرائض، والبلغة في الفرائض، والتلخيص في الفرائض ،والاستيعاب في أنواع الحساب،ومقدّمة في الحساب، وشرح الفصيح، والمشوف المعلم في ترتيب كتاب إصلاح المنطق على حروف المعجم ، وشرح الحماسة ، وشرح المقامات الحريريّة. شرح الخطب النباتيّة ، والمصباح في شرح الإيضاح والتكملة ، والمتّبع في شرح اللّمع. لباب الكتاب، وشرح أبيات كتاب سيبويه ، وإعراب الحماسة، والإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح ، وتلخيص أبيات الشعر لأبي عليّ، والمحصّل في إيضاح المفصّل. ونزهة الطرف في إيضاح قانون الصرف ، والترصيف في علم التصريف ،واللّباب في

1- الذهبي. تاريخ الإسلام، ج: 13، ص: 472.

2- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000م). الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 17، ص: 74.

علل البناء والإعراب ، و الإشارة في النحو– مختصر ، ومقدمة في النحو، وأجوبة المسائل الحلبيّات، والتلخيص في النحو، و التلقين في النحو، والتهذيب في النحو. وشرح شعر المتنبّي ،و شرح بعض قصائد رؤبة ،ومسائل في الخلاف في النحو. وتلخيص التنبيه لابن جنّي، والعروض– معلّل، والعروض– مختصر، ومختصر أصول ابن السرّاج ،ومسائل نحو مفردة. مسألة في قول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «إنّما يرحم الله من عباده الرحماء» ، والمنتخب من كتاب المحتسب، ولغة الفقه[1].

وفاته:

توفي أبو البقاء العكبري رحمه الله تعالى في ربيع الآخر من عام ستة عشر وستمائة للهجرة[2]، وهذا التاريخ هو الأكثر ذكراً في المصادر التي عاد إليها الباحث، غير أنه يُذكر أنه توفي في عام أربعة وستمائة للهجرة[3].

1– الحموي. معجم الأدباء، ج: 4، ص: 1516 . 1517.

2– الذهبي. تاريخ الإسلام، ج: 13، ص: 471.

3– السودوني، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا (2011م). الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء . اليمن، الطبعة الأولى، ج: 5، ص: 510.

الفصل الأول

منهج العكبري في اعتراضاته وترجيحاته

تشرع هذه الدراسة في الحديث عن منهج العكبري في اعتراضاته على النحاة وترجيحاته ضمن كتابه: التبيان في إعراب القرآن، ذلك كي يكون هذا الفصل ممهداً لما سيجيء بعده من الفصول التي ستتناول مواضع الاعتراض والترجيح في كتاب العكبري السابق، إذ لا بد لنا قبل أن نوضح تلك المواضع والمسائل أن نتمثل منهج العكبري في تناول هذه القضايا الاعتراضية، وبيان منهجه في ذلك ، كي تتضح الصورة.

ومن هنا فإن هذا الفصل سينقسم إلى ثلاثة مباحث رئيسة هي: المبحث الأول: النحاة الذين اعترض عليهم العكبري في كتابه التبيان، المبحث الثاني: منهجه في الاعتراض، المبحث الثالث: الأصول التي اعتمد عليها في اعتراضاته وترجيحاته.

1.1 النحاة الذين اعترض عليهم العكبري في كتابه التبيان:

من خلال دراسة المسائل التي اعترض فيها العكبري على النحاة تبين أنه لم يكن معترضاً على نحوي بعينه، كالكسائي، أو الفراء، أو أبي عبيدة، أو المبرد، وهكذا، وإنما كان اعتراضه في صورته الأساسية ينصب على المسألة بعينها، فقد يعترض على الكسائي في مسألة، ويوافقه في مسألة أخرى، وهكذا مع سائر النحاة، هذا بالرغم من اعتراضه كثيراً على بعضهم دون الآخر.

فقد اعترض العكبري على الكسائي، وذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [1].

إذ ينقل العكبري حديثاً للكسائي والفراء معاً يبين فيه سبب جر "قتالٍ" في الآية الكريمة، إذ يقول: "وقال الكسائي: هو مخفوض على التكرير، يريد أن التقدير: عن قتالٍ فيه،

1- سورة البقرة، آية: 216.

وهو معنى قول الفراء؛ لأنه قال: هو مخفوض بعن مضمرة، وهذا ضعيف جداً؛ لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار"[1].

لقد اعتمد الفراء فيما ذهب إليه من اعتبار أن "قتالٍ" في الآية الكريمة مخفوض بعن مضمرة على قراءة عبد الله بن مسعود، فقد قرأ: عن قتالٍ فيه، ومن هنا بيّن الفراء أن السبب في خفض هذه الكلمة ناتج عن حرف الجر المضمر[2].

وعموماً فإن ما يهمنا ضمن هذا الفصل أن نبين أن العكبري قد عارض الكسائي في ما ذهب إليه هو والفراء، ولا نريد الإسهاب في الحديث عن هذا الموضع لأننا في الفصل الثاني سنتناول المواضع النحوية كافة التي اعترض فيها العكبري على النحاة، ونناقشها مناقشة مسهبة، لذا فإننا لا نريد أن نعيد ما قلناه هنا بما سنقوله هناك.

وكما هو ظاهر لنا فإن العكبري قد اعتمد على قاعدة نحوية قياسية في ذهنه تتمثل بأن حرف الجر لا يعمل محذوفاً، وإذا ورد شيء عن العرب حُذِف فيه حرف الجر وبقي عمله، فما ذاك إلا من قبيل الشذوذ[3].

وفي المسألة نفسها نجد العكبري يعترض على نحوي ثالث هو أبو عبيدة، إذ قال أبو عبيدة في سبب خفض "قتالٍ" :إنه مخفوض على الجوار، غير أن العكبري علق على كلامه هذا بقوله: "وهو أبعد من قولهما؛ لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يُحمَل عليه ما وُجِدت عنه مندوحة"[4].

ونتوقف عند قول العكبري: ما وجدت عنه مندوحة، ولقد قصد العكبري من هذه العبارة أن الجوار لا يُقال به إلا إذا لم يكن هناك أي تأويل آخر للمسألة إلا على

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 174.

2- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 141.

3- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 466.

4- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 174.

الجوار، فإذا وُجد تأويل آخر غير الجوار فهو أولى بالاتباع من الجوار، وما دامت الآية الكريمة يمكن أن تؤول على البدل فلا حاجة لعد "قتالٍ" مخفوض على الجوار.

وقد اعترض العكبري على الفراء في إعرابه لكلمة "نفسَه" في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ ﴾ [1].

إذ ينقل لنا العكبري قولاً للفراء يقول فيه إن نفسه منصوبة على التمييز، فأجاب العكبري عن ذلك بقوله: "وهو ضعيف لكونه معرفة"[2].

وكما نرى فإن العكبري أيضاً في هذا الموضع قد احتكم إلى القاعدة النحوية التي تقول بأن الأكثر والأولى في التمييز أن يكون نكرة [3]، وكلمة "نفسه" في الآية الكريمة معرفة، ومن هنا فإن اعتبارها تمييزاً يخرق القاعدة النحوية الأصيلة.

ويعترض العكبري على الفراء أيضاً في حديثه عن الفعل "استكانوا" فقد افترض الفراء أن أصل هذا الفعل "اسْتَكَنُوا" ثم أُشبِعت الفتحة فصارت ألفاً، ثم يعلق العكبري على ذلك بقوله: "وهذا خطأ؛ لأن الكلمة في جميع تصريفاتها ثبتت عينها، نقول: استكان، يستكين، استكانة، فهو مستكين، ومُستكانٌ له، والإشباع لا يكون على هذا الحد"[4].

حين أراد العكبري أن ينفي كلام الفراء قاس الكلمة على سائر تصاريفها التي تُسمع عن العرب، فلما وجد الألف ثابتة في التصاريف جميعاً، وليس من هذه التصاريف ما يخلو من هذه الألف وحكم بأنها عين الكلمة، وحكم على ما قاله الفراء بالخطأ، وبين مصدر الخطأ فيه.

1- سورة البقرة، آية: 130.

2- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 117، أنظر الفراء،معاني القرآن:1، ص:79 ، وذكر أنه مفسر ويقصد به الكوفيون التمييز

3- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى، ص: 371.

4- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 300.

ويُخطّئ العكبري الفراءَ في موضع آخر من كتابه، وذلك عند تفسيره لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ ۞ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ﴿٣٥﴾ ﴾ [1].

فقد عد الفراء جملة "تجري من تحتها... "، خبر لـ "مثل"، فقال العكبري: "وهذا عند البصريين خطأ؛ لأن المثل لا تجري من تحته الأنهار، وإنما هو من صفة المضاف إليه، وشبهته أن المثل هاهنا بمعنى الصفة، فهو كقولك: صفة زيد أنه طويل" [2].

ولقد استعمل العكبري كما نرى القياس هاهنا أيضاً، وبيّن من خلاله أن ما قاله الفراء لا يصح، وإنما هو خاطئ من وجهة نظر نحاة البصرة، فالمثل لا يجوز أن نخبر عنه بـ "تجري تحتها الأنهار"، وإنما هذا من صفة المضاف إليه.

ويستمر العكبري في معارضة الفراء فيما يذهب إليه من رأي، فيبين العكبري أن كلمة "سَيْناء" تقرأ بكسر السين وفتحها([3])، وإذا فُتحت السين فإن الهمزة لا تكون أصلية، بل هي للتأنيث، إذ ليس في الكلام "فَعْلال"، ثم ينفي قول الفراء فيقول: "وما حكى الفراء من قولهم: ناقة فيها خَزْعال [4]، لا يثبت، وإن ثبت فهو شاذ لا يُحمَل عليه" [5].

نرى أن رد العكبري على الفراء في هذه القضية ينقسم إلى شقين: الأول: أنه نفى ثبوت هذا الوصف للناقة في الكلام العربي، وذلك لعدم وجود وزن فَعلال في الكلام العربي، الثاني: أنه افترض أنه لو ثبت هذا الوصف للناقة في الكلام العربي فهو شاذ لا يقاس عليه فيما سواه من الكلام.

1- سورة الرعد، آية: 35.

2- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 760.

3 - الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1993م). الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق . سوريا، وبيروت . لبنان، الطبعة الثانية ، ج: 5 ، ص :289 ، قرأ ابن كثير ونافع وأبوعمرو بكسر السين ، وقرأ الباقون بفتح السين

4- لقد عاد الباحث إلى معاني الفراء فلم يجد فيها شيء يخص هذا الوصف للناقة

5- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 952.

ومن اعتراضات العكبري على الفراء في ما ذهب إليه من تأويلات ما ذكره العكبري في تركيب "ويكأن" في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾[1].

فيقول العكبري ناقلاً قول الفراء في هذه اللفظة: "قال الفراء: الكاف موصولة بـ "وي"، أي ويك اعلم أن الله يبسط، وهو ضعيف لوجهين، أحدهما: أن معنى الخطاب هنا بعيد، والثاني: أن تقدير "وي اعلم" لا نظير له، وهو غير سائغ في كل موضع"[2].

والحديث عن هذا الموضع مفصلاً سيأتي في الفصل الثاني، إذ إن الباحث حين عاد إلى معاني الفراء لم يجد هذا الرأي عنده، فإذا لم يكن رأي الفراء في هذه الكلمة موجوداً في معاني القرآن فأين يمكن أن يوجد؟!

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن العكبري كان أكثر معارضة للفراء من غيره من النحاة، فكان يعارضه كثيراً في أقواله، وهذا لا يعني أنه يجرح الفراء، وإنما يذكر ما استقام له من الوجوه.

ونجد العكبري أيضاً يعترض على كلام المبرد في بيان الطلب في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴿٣١﴾ ﴾ "[3].

فيقول العكبري: "والقول الثاني يحكى عن المبرد، وهو أن التقدير: قل لهم أقيموا، يقيموا، فيقيموا، المصرح جواب "أقيموا" المحذوف، وحكاه جماعة ولم يتعرضوا لإفساده، وهو فاسد لوجهين: أحدهما: أن جواب الشرط يخالف الشرط، إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولك: قمْ

1- سورة القصص، آية: 82.

2- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 1027.

3- سورة إبراهيم، آية: 31.

تقمْ، والتقدير على ما ذُكر في هذا الوجه: إنْ يُقيموا يقيموا. والوجه الثاني: أن الأمر المقدر للمواجهة، ويقيموا على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً"[1].

لقد كان اعتماد العكبري في هذه المسألة كما رأينا على الجانب التقعيدي في الرد على النحاة، وهو جانب قد يُلحظ فيه بعض ملامح القياس اللغوي، وإن كان ليس قياساً منطقياً تاماً، إلا أنه يحمل بعض ملامح ذلك القياس.

وقد يرتبط الاعتراض بقراءة قرآنية قرأ بها أحد النحاة، فيكون اعتراض العكبري على هذا النحوي ناشئاً من قراءته، إذ إن قراءة النحاة تشير إلى آرائهم النحوية . افتراضياً على الأقل . ومن بين هؤلاء النحاة الذين اعترض العكبري على قراءته أبو عمرو بن العلاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾[2].

يقول العكبري: "الجمهور على إظهار الغينين، ورُوي عن أبي عمرو الإدغام، وهو ضعيف؛ لأن كسرة الغين الأولى تدل على الياء المحذوفة"[3].

لقد اعتمد العكبري في معارضته لقراءة أبي عمرو بن العلاء على جانب تركيبي إعرابي بحت، فإنه لو أدغمت الغين الأولى بالغين الثانية لذهبت الكسرة التي هي باقية من الياء المحذوفة، التي هي عند العكبري وسائر النحاة القدماء علامة إعرابية تدل على جزم هذا الفعل بحذف حرف العلة، لذا فمن هذا المنطلق لا يجوز إدغام الغين بالغين؛ بسبب ضياع العلامة الإعرابية المرتبطة بالكسرة التي تلي الغين الأولى.

إن ما سبق من كلام عن النحاة الذين اعترض عليهم العكبري في مسائله النحوية يرتبط عموماً بأسماء نحاة بأعيانهم، غير أن الأكثر الأعم في اعتراضات العكبري يكون دون تسمية لأحد، وذلك على نمطين: الأول: أن يقول: قيل...، وقيل...،([4]) ثم يعلق بقوله: هذا ضعيف أو خطأ، أو ما شاكل ذلك.

1- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 770.

2- سورة آل عمران، آية: 85.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 278.

4 – سيتضح ذلك من خلال الشواهد التي تمت دراستها في الفصلين الثاني والثالث

والنمط الثاني: يكون بذكر المدرستين الكبيرتين . البصرة والكوفة . ثم يعترض على أحدهما، وفيما يلي سنعرض نموذجاً لهذا.

يقول العكبري في اشتقاق "الاسم": "وقال الكوفيون: أصله وسم، أي من الوسم، وهو العلامة، وهذا صحيح في المعنى فاسد اشتقاقاً"[1].

لقد اعترض على الكوفيين في ما ذهبوا إليه من اعتبار الاسم مشتق من الوسم، ووقف إلى جانب رأي البصريين الذين يقولون بأن الاسم مأخوذ من السمو، وعلق على رأي الكوفيين بأنه صحيح في المعنى، أي: في دلالته ومعناه العام، غير أنه فاسد في الاشتقاق، أي لا يصح في اشتقاقه من الوسم، ومعنى أنه لا يصح اشتقاقاً أن ما تصرف من كلمة (اسم) في الجمع والتثنية والتصغير وغيرها يدل على أن المحذوف منها لامها لا فاؤها ، ولذلك حكم بأن رأي الكوفيين فاسد في الاشتقاق.

ومن اعتراضات العكبري على نحاة الكوفة أيضاً ما نجده في تفسيره لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾[2].

ولقد كان موضع الاعتراض متمثلاً في قوله: "صيِّب"، فقال العكبري: "وصيّب أصله "صيْوِب" على فَيْعِل، فأبدلت الواو ياءً، وأدغمت الأولى فيها، ومثله ميِّت، وهيِّن، وقال الكوفيون: أصله "صَوِيب" على فعيل، وهو خطأ؛ لأنه لو كان كذلك لصحت الواو كما صحت في طويل وعويل"[3].

لقد تبين لنا من خلال الموضع السابق أيضاً أن العكبري لا يقول بقول الكوفيين، وإنما يقول بقول البصريين بأن "صيِّب" مأخوذ من "فيْعِل" لا من "فعيل"، غير أن العكبري كعادته لم يطل كثيراً في بيان صحة هذا الوجه وانتفاء الصحة عن الوجه الذي قال به الكوفيون، واكتفى بإيراد الأمثلة والنظائر مثل: طويل وعويل، وقاس "صيّب" عليها، وذلك إبطالاً لكلام الكوفيين.

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 3.

2- سورة البقرة، آية: 19.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 35.

ويعترض العكبري أيضاً على الكوفيين في تفسيره لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [1].

يقول العكبري موضحاً هذه الآية الكريمة: "وقال الكوفيون: إن بمعنى ما، واللام بمعنى إلا، وهو ضعيف جداً من جهة أن وقوع اللام بمعنى "إلا" لا يشهد له سماع ولا قياس"[2].

لم يعتمد العكبري في نفيه كلام الكوفيين ههنا على شيء من أصول النحو، وإنما اكتفى بذكر أن هذا الوجه الذي جاء به الكوفيون لا يشهد له سماع ولا قياس في العربية، فإذا كان الأمر كذلك فإن هذا الوجه دون شك لا يصح، وأن الصواب ألا تُعد اللام بمعنى "إلا"، لعدم ورودها في السماع، ولعدم انطباقها على القياس.

ومن بين المسائل التي اعترض فيها العكبري على الكوفيين أيضاً ما ذكره في كتابة ألف "الربا" إذ تُكتب بالألف القائمة، وذلك لأن فعله: ربا يربو، وتثنيته على ربوان، ومن هنا كانت كتابته بالألف القائمة، ثم علّق بعد ذلك بقوله: "وأجاز الكوفيون كتابته وتثنيته بالياء، قالوا لأجل الكسرة التي في أوله، وهو خطأ عندنا"[3].

وفي هذا الموضع أيضاً كما نرى فإن العكبري لم يفصل الحديث في أدلة ترجيحه قول البصريين ونفيه قول الكوفيين، وإنما اكتفى بوصف كلام الكوفيين على أنه خطأ في مذهبه، وهو ما يُرجح للباحث أن العكبري يعتمد المنهج البصري في آرائه النحوية، ويبتعد عن خطى المنهج الكوفي.

ونجد العكبري أيضاً يُضعف كلام الكوفيين ويرده بتضعيف الشواهد التي ذُكرت في كتب النحو في حديثهم عن قراءة حمزة بجر الأرحام([4]) من قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [5].

---

[1]- سورة البقرة، آية: 143.

[2]- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 124.

[3]- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 223.

[4] – الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ،ج:3 ، ص:121

[5]- سورة النساء، آية: 1.

إذ يقول العكبري عن مذهب الكوفيين في ذلك: "وإنما جاء في الشعر على قبحه، وأجازه الكوفيون على ضعف [1]"، وهو في هذا الموضع يتحدث عن عطف الاسم الظاهر بالجر على الضمير المخفوض دون إعادة الجار.

فكما ظهر لنا من خلال كلام العكبري السابق فإنه يرفض قول الكوفيين بجواز عطف الاسم الظاهر بالجر على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ثم إنه أشار إلى ما سُمع عن العرب من الشعر في ذلك دون أن يذكر شيئاً من هذه الأبيات التي قيلت، واكتفى برد كلام الكوفيين، وإن كان في هذا الموضع لا يظهر بصورة المعترض اعتراضاً كبيراً على الكوفيين، وذلك لأن رأي الكوفيين نفسه كان مجيزاً لهذه الحالة التركيبية ولكن بشيء من الضعف.

ولو حاول الباحث أن يتتبع المواضع التي اعترض فيها العكبري على كلام الكوفيين لطال به المقام هاهنا في هذا الفصل، ولصار الفصل الثاني والفصل الثالث دون فائدة، غير أن الباحث يكتفي هاهنا بإيراد هذه النماذج التي عارض فيها العكبري نحاة الكوفة، ووافق نحاة البصرة في ما ذهبوا إليه من تأويل نحوي أو صرفي، وسيكون الحديث عن هذه المواضع أكثر تفصيلاً في الفصول القادمة.

وبعد أن عرض الباحث هذه المواطن التي اعترض فيها العكبري على النحاة في مسائله النحوية، فإنه يتكون لدى الباحث عدد من التصورات حول هذه الاعتراضات وفق ما استُقرئ ، وهذه التصورات هي:

أولاً: يمثل المنهج الكوفي نقطة الاعتراض عند العكبري في مسائله النحوية التي أوردها ضمن كتابه "التبيان"، وذلك أن أكثر الاعتراضات كانت على نحاة الكوفة، سواء إذا نظرنا إليهم من ناحية فردية، كالكسائي والفراء وغيرهما، أم نظرنا إليهم من ناحية جماعية كما أوضحنا سابقاً من ذكر الاعتراض على رأي الكوفيين.

ثانياً: وعلى النقيض تماماً وبصورة مقابلة للمذهب الكوفي فإن العكبري قد وقف كثيراً إلى جانب المذهب البصري، وأثبت أقوالهم في ذلك، ومال مع آرائهم في مواجهة آراء الكوفيين عموماً.([2])

---

[1]- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 327.

[2] – رغم ذلك فقد اعترض على المبرد ،انظر : العكبري ، التبيان ، ج:1، ص:373

ثالثاً: لقد ارتكز العكبري في إيراد آراء النحاة على المسائل النحوية أكثر من إيراده للمسائل الصرفية أو الصوتية، ويمكننا أن نرد ذلك إلى طبيعة الكتاب الذي وردت فيه هذه المسائل، فقد وصفه العكبري بأنه تبيان لإعراب القرآن، ومن هنا فإنه يركز على الجوانب النحوية أكثر من سواها من المستويات اللغوية الأخرى.

رابعاً: يكثر في كتاب التبيان إيراد الوجه النحوي، أو القول، دون عزوه لناقل معين، ودون نسبته إلى نحوي بعينه، وإنما يكتفي العكبري بالقول: قيل، وقيل، وهكذا، ثم ينفي ويبقي ما يريد وما يخدم فكره النحوي الذي يتبناه.

2.1 منهج العكبري في الاعتراض والترجيح:

أوضح لنا العكبري من الصفحات الأولى من كتابه أنه ينتهج منهجاً محدداً في التعامل مع المادة العلمية التي يريد أن يطرحها على المتلقي، وذلك أنه هدف من هذا الكتاب إلى إيراد الاختصار في إعراب القرآن الكريم وقراءاته [1]، ومن هنا فإن منهج العكبري في الحديث عن المسائل النحوية مهما كان موقفه منها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقراءات القرآنية، ويختص اختصاصاً واضحاً بقضايا إعراب القرآن الكريم، وهذه هي السمة الأولى والعامة لمنهج العكبري في كتابه "التبيان"، ولما كانت الاعتراضات اللغوية وترجيحاتها داخلة ضمن هذا الكتاب، فإنها لا شك ستخضع للمنهج نفسه الذي انتهجه العكبري في كتابه التبيان، لا تخرج عنه، وإن خرجت فإنها لا تبتعد عن سمات هذا المنهج الذي حدده العكبري لنفسه.

وسيحاول الباحث في الصفحات القليلة الآتية أن يحدد بعض ملامح منهج العكبري في اعتراضاته على النحاة وترجيحاته، وذلك وفق النماذج الآتية:

أولاً: يورد العكبري نص الآية الكريمة كما هي في المصحف الشريف، ثم يجزئها إلى جمل وأجزاء كي يسهل بيان إعرابها وتوضيح ما ورد فيها من قراءات، وذلك مثل حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١ ﴾ [2]، ثم يأخذ أجزاء الآية جزءاً جزءاً.

---

[1] - العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 2.

[2] - سورة البقرة، آية: 11.

ثانياً: يأتي بجزء الآية الكريمة الذي يراد الحديث عنه، مثل قوله: "وَإِذَا قِيْلَ لَهُمْ"، ثم يأتي العكبري بالقضية النحوية التي يريد مناقشتها في الآية الكريمة، ويبين المسألة، كقوله: إذا في موضع نصب على الظرف، والعامل فيها جوابها، وهو قوله: قالوا[1].

ثالثاً: يورد العكبري ما جاء في المسألة من أقوال نحوية وأحكام لغوية للعلماء والنحاة باختلاف مذاهبهم، مثل قوله في المسألة السابقة: " إذا في موضع نصب على الظرف، والعامل فيها جوابها، وهو قوله: قالوا، وقال قوم: العامل فيها "قيل""[2].

رابعاً: بعد أن يورد العكبري القولين أو أكثر في المسألة فإنه يرجح أحدهما على الآخر، ويبين وجه فساد الآخر، مثل قوله في المسألة السابقة أيضاً: "وقال قوم: العامل فيها "قيل"، وهو خطأ؛ لأنه في موضع جر بإضافة "إذا" إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف"[3].

فكما سبق لقد ظهر لنا كيف أن العكبري قد رجح القول بأن العامل فيها "قالوا" وليس "قيل"، وذلك لأن قيل مضافة إلى الظرف "إذا"، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، ومن هنا كان وجه ترجيح العكبري للقول الأول.

خامساً: يعتمد العكبري كثيراً على القراءات القرآنية في الحديث عن المسائل النحوية، ويفصل القول فيها، ويذكر جميع ما يرد في الآية الكريمة من قراءات، وذلك مثل حديثه عن تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ۚ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾[4].

إذ يقول العكبري مبيناً قراءة الرفع في قوله "وملائكتُهُ": "على قراءة من رفع "ملائكتُهُ"، فخبر "إن" محذوف تقديره: إن الله يصلي، وأغنى عنه خبر الثاني، وكذلك لو قلت: إن عمراً وزيدٌ قائمٌ، فرفعت زيداً، جاز على أن يكون مبتدأً، وقائم خبره، أو خبر "إن""[5].

---

[1]- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 27.

[2]- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 27.

[3]- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 27.

[4]- سورة الأحزاب، آية: 56.

[5]- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 451.

فكما نرى فإن العكبري قد انطلق في اعتراضه النحوي من قراءة قرآنية تمثل عنصراً مهماً من عناصر المسألة النحوية التي يناقشها العكبري، بل قد تكون تلك المسألة النحوية هي أساس الاعتراض، فلا يكون للعكبري غنى عنها في مناقشة اعتراضه وترجيحه.

سادساً: في غالب الأمر لا يعزو العكبري الأقوال إلى أصحابها، وإنما يكتفي بقوله: قيل، دون عزو لهذا القول، ومن الأمثلة على ذلك قوله: ﴿ وَنُوحًا هَدَيْنَا ﴾[1]، أي: وهدينا نوحاً، والهاء في ذريته تعود على نوح، والمذكورون بعده من الأنبياء ذرية نوح، والتقدير: وهدينا من ذريته هؤلاء. وقيل: تعود على إبراهيم، وهذا ضعيف؛ لأن من جملتهم لوطاً وهو ليس من ذرية إبراهيم"[2].

يظهر لنا من خلال كلام العكبري السابق كيف أنه لم ينسب القول بأن الهاء تعود على إبراهيم، وإنما اكتفى بإيراد فعل القول مبنياً للمجهول، الأمر الذي يقودنا إلى السؤال الآتي: ألم يكن العكبري على علم بأصحاب الأقوال غير المنسوبة الأمر الذي يجعله لا ينسب هذه الأقوال إلى أصحابها؟

ولكي نجيب بموضوعية عن هذا السؤال علينا أن نتذكر الهدف الأساسي الذي وضعه العكبري لنفسه حين أراد أن يضع هذا الكتاب، والمتمثل في إيراد إعراب القرآن الكريم واختصار ذلك بكتاب مختصر يسهل على الطلبة تناوله، فمن هنا ربما رأى العكبري أن من جملة الاختصار ألا ينسب هذه الأقوال إلى أصحابها، وأن يكتفي بذكر المهم منها والضروري في العلم، ثم فإن ما بقي لا ضرورة في إيراده، والله أعلم.

وقد يورد أقوالاً وينسبها إلى أصحابها، غير أن ذلك منه قليل مقارنة مع عدم نسبة الأقوال إلى قائليها، وذلك مثل قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ﴾[3].

يقول العكبري: "علمها، مبتدأ وفي خبره عدة أوجه، أحدها: عند ربي، و"في كتاب" على هذا معمول الخبر، أو خبر ثانٍ، او حال من الضمير في "عند"، والثاني: أن

---

[1]- سورة الأنعام، آية: 84.

[2]- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 515.

[3]- سورة طه، آية: 52.

يكون الخبر "في كتاب"، و"عند ربي" حال، والعامل فيها الظرف الذي بعدها على قول الأخفش.."[1]، وكما هو ظاهر لنا فإن العكبري قد ذكر قول الأخفش صراحة، ولم يقل: "قيل".

سابعاً: لا يعتمد العكبري كثيراً على السماع في مناقشته للمسائل النحوية أو في اعتراضاته، بل يعتمد كثيراً على منطق اللغة، والقواعد الثابتة التي أوجدها النحاة، والقياس العقلي الذي يقوم على المقيس والمقيس عليه، وهكذا، وإن ما اعتمد عليه من السماع ينحصر في الأغلب بالقراءات القرآنية، وقليل من الشعر والنثر، ومجموعة من الأمثلة المصطنعة التي كان يصطنعها العكبري نفسه.

ثامناً: قد لا يرجح العكبري شيئاً من الأقوال النحوية في المسألة، فيذكر الأقوال، ويعترض على بعضها، ثم لا يرجح شيئاً من الباقي، ومن هنا فقد اعتبر الباحث كل ما سكت عنه العكبري راجحاً في نظره، لأن سكوت العكبري عنه وعدم اعتراضه عليه يقودنا إلى القول بأنه راجح عنده.

تاسعاً: لا يكتفي العكبري بإيراد أقوال النحويين وآرائهم، وإنما يورد العكبري آراء المفسرين ومعربي القرآن الكريم، مع العلم بأن أكثر المشتغلين بالتفسير وإعراب القرآن الكريم هم من النحاة، أمثال البغوي، والزمخشري، والبيضاوي، وأبي حيان الأندلسي، وابن عادل الحنبلي وغيرهم.

وهكذا فإن ما سبق ذكره من الأسس والمبادئ التي قام عليها منهج العكبري في اعتراضاته وترجيحاته اللغوية على النحاة، ولا تكاد تخرج قضية عن أسس هذا المنهج.

3.1 الأصول التي اعتمدها في الاعتراض والترجيح:

حين نتحدث عن عالم مثل العكبري فلا بد لنا أن نفهم تماماً أن هذا العالم النحوي قد امتلك أدوات الباحث الحقيقي، كما أن زمانه الذي عاش فيه – القرن السابع الهجري – يمثل مرحلة متقدمة من مراحل الدراسات النحوية العربية، فهناك الكتب

---

[1]– العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 892.

التأصيلية، والكتب التي تعالج الخلافات النحوية، والكتب التي تقعد للغة، وكثيراً كثيراً من الكتب والمؤلفات التي كانت في حوزة الباحثين في ذلك العصر، ولما كان العكبري واحداً من العلماء الذين يعيشون في هذا العصر فقد استفاد استفادة كبيرة من هذه المصنفات والمؤلفات، واستطاع أن يرسم لنفسه خطاً سليماً ضمن دائرة الاعتراض والترجيح بناء على أسس علمية وثيقة، ومبادئ بحثية دقيقة.

ولا شك أن أول هذه الأصول التي اعتمد عليها العكبري، ويعتمد عليها كل باحث من الباحثين في اللغة السماع، إذ يمثل السماع ذلك الموروث الكلامي عن العرب، ويمثل هذا الموروث بدوره الأنماط الاستعمالية التي درجت عليها ألسنة العرب في الحديث والكلام، والتي استطاع النحاة من خلالها الوصول إلى قواعدهم النحوية التأصيلية، فكلام العرب يمثل البيئة التي تُستخرج منها القواعد اللغوية التي تنظم العملية الكلامية عندهم، وهذه المسموعات من كلام العرب هي: القرآن الكريم، فهو صحيح دون خلاف أو شك، وهذا عائد إلى طبيعة النقل المتواتر الذي نُقل به القرآن الكريم، ثم يأتي في الدرجة الثانية القراءات القرآنية، وهذه أيضاً لا تقل رتبة عن القرآن الكريم، خاصة إذا كانت القراءة سبعية، أما المصدر الثالث فهو الحديث النبوي الشريف، ثم يأتي بعد ذلك الشعر العربي حتى العصر الأموي، ويليه الكلام النثري من خطب وأمثال وأقوال سُمعت عن العرب، فكل هذه المسموعات من كلام العرب تمثل عنصراً تقعيدياً احتجاجياً في اللغة[1].

والعكبري شأنه شأن سائر النحاة واللغويين الذين يعتمدون اعتماداً كبيراً على هذه الأصول السماعية ، إذ يستعملها في كتابه "التبيان في إعراب القرآن" كثيراً من أجل بيان مواطن الاحتجاج السليم، ويؤيد بها ما ذهب إليه من اعتراض وترجيح.

ومن بين هذه المواضع السماعية نجد أن العكبري يتحدث لنا عن سبب جر "المسجد" في قوله تعالى: ﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ [2].

1- السيوطي، جلال الدين (1999م). الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة . مصر ص: 74.

2- سورة البقرة، آية: 217.

إذ لا يصح أن يعد "المسجدِ" معطوفاً على الضمير دون إعادة الجار، ومن هنا فقد قال العكبري: "والجيد أن يكون متعلقاً بفعل محذوف دل عليه الصد تقديره: ويصدون عن المسجد، كما قال: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [1]، فالآية أصل سماعي يدل على صحة ما رجحه العكبري[2].

ومن مواضع السماع القرآني التي أيد بها العكبري ما ذهب إليه من رأي ما كان في حديثه عن جواز العطف على جواب الشرط بالجزم، وذلك بواسطة أداة العطف "ثم"، إذ إن ناساً لم يجيزوا ذلك، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [3].

فرد العكبري عليهم بأن هذا خطأ، وأنه ورد في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم ﴾ [4]، ثم عقّب العكبري على ذلك بقوله: وإنما استُئنف هاهنا ليدل على أن الله لا ينصرهم قاتلوا أم لم يقاتلوا"[5].

ومن خلال اطلاع الباحث على اعتراضات العكبري وترجيحاته في القضايا اللغوية المختلفة والمتعددة فإنه يشير إلى أن الاعتماد على القرآن الكريم كأصل سماعي عند العكبري كان أظهر من غيره من الأصول السماعية الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العكبري لم يعتدَّ كثيراً بالسماع في اعتراضاته وترجيحاته.

ويستشهد العكبري أيضاً بالشعر، غير أن استشهاده بالشعر قليل، ومن بين المواضع التي يستشهد بها بالشعر ما جاء في حديثه عن أي النونين حُذفت تخفيفاً، نون الرفع، أم نون الضمير، ولقد استشهد حذف نون الرفع قول الشاعر[6]:

كُلٌّ لَهُ نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ　　　بِنِعْمَةِ اللَّهِ نَقْلِيكُمْ وَتَقْلُونَا

1- سورة الفتح، آية: 25.

2- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 175.

3- سورة آل عمران، آية: 111.

4- سورة محمد، آية: 38.

5- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 285،

6- البيت للفضل الهاشمي، انظر: التبريزي، أبا زكريا يحيى بن علي بن محمد (د.ت). شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ص: 75،

أي: تقلوننا، والنون هنا ليست وقاية، بل هي للضمير، إذ لا يجوز حذف بعض الضمير، وكذلك فإن هذا التأويل ضعيف، لأنه لا يجوز حذف نون الرفع إلا بعامل[1].

ومن السماع أيضاً ما جاء من قول العرب "هذا حلوٌ حامضٌ"، على اعتبار أن المتكلم لا يريد أن ينفي عن الشيء الحلاوة، ولا يريد أن ينفي عنه الحموضة، فهو يزعم أنه قد جمع الطعمين معاً[2].

ولقد أورد العكبري هذا القول عن العرب عند حديثه عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَـٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾﴾ [3]، فبيّن العكبري أن: عند ربي، وفي كتاب، يصلح أن يكونا خبرين، فيكون الكلام من قبيل قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ[4].

ومن كلام العرب الذي جاء به العكبري في حديثه عن القضايا اللغوية ما كان من نفيه لمجيء الاسم على زنة "فَعْلال"، وذلك عند حديثه عن "سيناء" بفتح السين، إذ نفى قول الفراء عن العرب أنهم قالوا: ناقة فيها خَزْعال [5]، فبين العكبري أن هذا لم يصح نقله عن العرب، وإن صح فهو شاذ لا يقاس عليه، وبيانه لذلك أن ليس في الكلام "فَعْلال" بفتح الفاء إلا مؤنثاً، والهمزة فيه زائدة للتأنيث[6].

هذه هي أبرز المواضع التي اعتمد فيها العكبري على السماع كأصل لغوي في اعتراضاته على النحاة وترجيحاته، وهي كما نرى:

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 513.

2- انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، ج: 2، ص: 83.

3- سورة طه، آية: 52.

4- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 892.

5- انظر: رأي الفراء عند ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة، ج: 3، ص: 216، وهو غير موجود عند الفراء في معاني القرآن.

6- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 952.

1 . ليست كثيرة بالشكل الذي يمكن أن نقول معه إن العكبري قد اعتمد كثيراً على السماع.

2 . لم تكن شاملة لأشكال السماع كافة ، من قرآن وقراءات، وحديث نبوي، ونثر ، وشعر ، بل ما وجدناه شعراً ونثراً وقرآناً فقط.

3 . أورد العكبري كثيراً من القراءات القرآنية في أثناء تطرقه لقضايا الاعتراض والترجيح، غير أن هذه القراءات لم تكن داخلة ضمن الاعتراض أو ضمن الترجيح، وإنما كانت بمثابة وجه يقرأ به في الآية الكريمة.

ومن بين الأصول التي اعتمد عليها العكبري اعتماداً كبيراً في اعتراضاته وترجيحاته القياس، سواء أكان ذلك مصرحاً به أم غير مصرح، فإن العكبري كان يستخدم القياس ضمنياً في حديثه عن الاعتراضات والترجيحات.

ويشير مفهوم القياس إلى عملية منطقية تقوم على أساس الجمع بين شيئين، يكون في حكم الأول حكم الثاني، فإذا ثبت الحكم في الأول ثبت في الثاني، وإذا انتفى الحكم عن الثاني، فهو بالضرورة منتفٍ عن الأول، فالطرفان إذن متشاركان في هذه العملية المنطقية، ولهما الحكم نفسه بناء على عناصر مشتركة بينهما[1].

وهذان الشيئان اللذان يقوم القياس بالحكم عليهما يطلق عليهما الأصل والفرع، فالقياس إلحاق لهذا الفرع بذلك الأصل بناء على علة جامعة بينهما، حيث يأخذ الفرع حكم الأصل بناء على تلك العلة التي تجمعهما معاً[2].

ولا يقل القياس أهمية عن السماع كأصل من أصول التقعيد اللغوي عموماً والنحوي خصوصاً، إذ إن علماء العربية لم يستطيعوا سماع الأنماط التركيبية والبنائية والصوتية كافة عن العرب، بل إن ما سمعوه من كلام العرب لا يمثل إلا القليل من كلامهم، فاضطروا إلى استخدام القياس الذي يساهم في الوصول إلى القاعدة النحوية، وهذا ما

---

[1]– الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1984م). رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان . الأردن، ص: 66.

[2]– الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1971م). الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت . لبنان، الطبعة الثانية، ص: 93.

يؤديه القياس، فهناك كثير من ملامح القياس في التقعيد اللغوي، إذ قاس العلماء العرب ما لم يسمعوه من كلام العرب على ما سمعوه[1].

ولا يختص القياس بعلم اللغة فحسب، بل إن كثيراً من مظاهر العلوم الشرعية تعتمد أيضاً على القياس، هذا ما يوضحه لنا الجرجاني في تعريفه للقياس، إذ يقول: " القياس: في اللغة عبارة عن التقدير، يقال: قست النعل بالنعل، إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره. وفي الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النص؛ لتعديه الحكم من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم. القياس: قول مؤلَّف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث؛ فإنه قول مركب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما: العالم حادث؛ هذا عند المنطقيين، وعند أهل الأصول: القياس: إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر، واختيار لفظ الإبانة دون الإثبات؛ لأن القياس مظهر للحكم لا مثبت، وذكر مثل الحكم، ومثل العلة، احتراز عن لزوم القول بانتقال الأوصاف، واختيار لفظ المذكورين ليشمل القياس بين الموجودين وبين المعدومين. اعلم أن القياس إما جلي، وهو ما تسبق إليه الأفهام، وإما خفي، وهو ما يكون بخلافه، ويسمى: الاستحسان؛ لكنه أعم من القياس الخفي؛ فإن كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياسًا خفيًا؛ لأن الاستحسان قد يطلق على ما ثبت بالنص وبالإجماع والضرورة، لكن في الأغلب إذا ذكر الاستحسان يراد به القياس الخفي"[2].

هذا هو مفهوم القياس وطبيعته، وكما نرى فإن هذا الأصل يعتمد على ذكاء العالم، وفطنته، إذ ليس من السهولة بمكان أن يتوصل المرء إلى قياس صحيح سليم، ولا نشك أبداً في مقدرة العكبري في التوصل إلى هذه النماذج القياسية من كلام العرب، وفيما يلي سنضرب أمثلة على القياس عند العكبري في اعتراضاته وترجيحاته.

من المواضع التي اعتمد فيها العكبري على القياس في الاعتراضً على قضية لغوية معينة، ومن ثم الوصول إلى الراجح من الأقوال ما ذكره في أصل كلمة: "صيِّب" في

1- السيوطي. الاقتراح، ص: 89.

2- الجرجاني. التعريفات، ص: 181.

قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ [1].

إذ يقول العكبري في ذلك: "وأصل "صيِّب" صَيْوِب على "فَيْعِل" فأبدلت الواو ياءً وأُدغمت الأولى فيها، ومثله: ميِّت وهيِّن، وقال الكوفيون: أصله "صَوِيْب" على فَعِيْل وهو خطأ؛ لأنه لو كان كذلك لصحت الواو كما صحت في: طَوِيل وعويل"[2].

لقد استعمل العكبري القياس مرتين في هذه المسألة، أما المرة الأولى فقد استعمله تأييداً لما رجحه من أن "صيِّب" على "فَيْعِل"، إذ جعل من "صيب" فرعاً، وكلمتي: ميِّت، وهيِّن، أصلاً، فكما أن هاتين الكلمتين وقع فيهما قلب الواو ياءً وأدغمت الأولى في الثانية، فكذلك الحال في "صيِّب" ، فالأصل: ميت وهين، والفرع: صيّب، والعلة التشابه بين الأصل والفرع في التركيب الصوتي، والحكم: إلحاق "صيِّب" بميّت وهيّن من حيث اعتبار أصلها "فَيْعِل، للعلة الجامعة بينهما.

أما المرة الثانية التي استعمل فيها العكبري القياس فتتمثل في الاعتراض على ما قاله الكوفيون، فقد اعتبروا أن "صيب" على زنة "فَعِيل"، فأصلها: صَويب، ثم أبدلت الواو ياءً، وأدغمت في الياء التي بعدها، غير أن العكبري استعمل القياس في اعتراضه على ذلك، وقال: لو كان الأمر كذلك فلماذا لم تُبدل الواو ياءً ودغمت في الياء الأخرى في كلمة: طويل، وعويل" ما دام الأمر على ذلك، فاعتراض العكبري يتمثل في عدم اطراد القاعدة، والأصل أن تطرد، فالأصل: طويل وعويل، والفرع: صيّب والعلة، التشابه اللفظي التصويتي في قول الكوفيين أن (صيب) على صويب، والحكم: عدم إلحاق صيّب: بعويل وطويل لعدم اكتمال الشبه بينهما، وعدم اطراد القاعدة.

وفي موضع آخر يقول العكبري في بيان أصل كلمة "آيَة": "وقيل: أصلها "آيية" على فاعلة، وكان القياس أن تُدغم فيقال: آيّة، مثل: دابّة، ولكنها خُففت كما خففت في

1- سورة البقرة، آية: 19.

2- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 35.

"كيْنونة"، وأصلها "كيّنونة"، وهذا ضعيف لأن التخفيف في ذلك البناء كان لطول الكلمة"[1].

إن العكبري وإن تحدث عن بعض ملامح القياس في الكلمة السابقة إلا أنه أنهى كلامه باعتبار أن هذا القياس خاطئ، ونفاه بعلة متمثلة بأن ما جرى لـ "كينونة" يختلف عما جرى في "آية"، وعموماً فإنه قد بيّن احتجاج هذا القول بطريقة القياس.

فالأصل: كيْنونة"، والفرع: آيَة، والعلة التشابه في طبيعة اللفظ صوتيا، كما أن العلة تتمثل في إيقاع الحكم على صوت الياء، والحكم: تخفيف ياء "آية" بعد أن كانت مثقّلة كما خُففت في "كيْنونة" بعد أن كانت مثقلة على "كيّنونة".

غير أننا أشرنا من قبل أن العكبري لم يأخذ بهذا القياس، وبين أنه خاطئ، لأن ما جرى في "كينونة" يختلف عما جرى في "آية"، إذ إن الكلمة الأولى خُففت ياؤها لطولها، في حين أن هذه العلة ليست موجودة في كلمة "آية".

وفي موضع آخر يستعمل فيه العكبري القياس في بيان اعتراضه وترجيحه، وذلك في قوله تعالى: ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءٗۗ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ وَهُمۡ يَسۡجُدُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾[2].

يقول العكبري في ذلك: " فأمة مبتدأ، وقائمة خبر له، والجار قبله خبره، ويجوز أن تكون أمة فاعل الجار، وقد وُضع الظاهر هنا موضع المضمر، والأصل: منهم أمة، وقيل: أمة رُفع بسواء، وهذا ضعيف في المعنى والإعراب لأنه منقطع مما قبله، ولا يصح أن تكون الجملة خبر ليس، وقيل: أمة اسم ليس، والواو فيها حرف يدل على الجمع، كما قالوا: أكلوني البراغيث، وسواء الخبر، وهذا ضعيف، إذ ليس الغرض بيان تفاوت الأمة التالية لآيات الله، بل الغرض أن من أهل الكتاب مؤمناً وكافراً"[3].

ولا يختلف هذا الموضع من حيث المعالجة عن الموضع الذي سبقه، فقد رفض العكبري الاحتجاج بهذه الحجة القياسية التي اتخذها الفريق القائل بأن "ليسوا سواءٌ أمة"

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 56.

2- سورة آل عمران، آية: 113، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن والقراءات القرآنية.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 286.

من قبيل استعمال: "أكلوني البراغيث"، فالأصل: أكلوني البراغيث، والفرع: ليسوا سواء أمة، والعلة: الشبه التركيبي بينهما، والحكم: إلحاق ليسوا سواءً أمة، تركيباً وإعراباً بجملة: أكلوني البراغيث، من حيث إن الواو حرف دال على الجمع، واسم "ليس" هو أمة، وخبرها سواء، ولقد رفض العكبري هذا القياس لاختلافه مع قصد الآية الكريمة.

وفي موضع آخر يتعرض فيه العكبري للقياس في حديثه عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[1].

يقول العكبري: "هي العليا، مبتدأ وخبر، أو تكون هي فصلاً، وقرئ بالنصب، أي: وجعل كلمةَ الله، وهو ضعيف لثلاثة أوجه: أحدها: أن فيه وضع الظاهر موضع المضمر، إذ الأصل أن يقال: كلمته، والثاني: أن فيه دلالة على أن كلمة الله كانت سفلى فصارت عليا، وليس كذلك، والثالث: أن توكيد مثل ذلك بـ "هي" بعيد إذ القياس إياها[2].

لقد قاس العكبري قوله تعالى: هي العليا، على ما استقام عنده من كلام العرب، فجعل من الأصل المنقول عن العرب بتوكيد المنصوب بضمير منصوب، وهو أصل مفترض، أي أنه لو كان هذا هو موضع الآية لكان قياس العربية أن يقال: وكلمةَ الله إياها العليا، غير أن القرآن الكريم ذكر هذه الآية بلفظ "هي العليا" مما يبعدها عن قراءة النصب.

ومن خلال الأمثلة والنماذج السابقة على اعتماد العكبري على القياس كأصل من أصول النحو في الاعتراض والترجيح فإننا يمكننا أن نلاحظ ما يأتي:

1 . إن العكبري لا يقصر الحديث عن القياس فقط في المسائل التي يريد أن يرجحها، وإنما يورد القياس في بعض الأحيان كحجة لفريق من الفرقاء المختلفين، ثم يرفض قياسهم كما رأينا في النماذج السابقة.

2 . إن العكبري مولع بالقياس، حتى إن كثيراً من اعتراضاته وترجيحاته اعتمدت اعتماداً كبيراً على القياس.

1- سورة التوبة، آية: 40.

2- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 645.

3 . لا يكتفي العكبري بإيراد القياس المنطقي القائم على المقيس والمقيس عليه، والعلة، والحكم، بل يعتمد أيضاً على القياس اللغوي المعتمد على الاطراد في لغة العرب.

ولو حاول الباحث أن يستقصي مواضع القياس كافة عند العكبري لطال به المقام، خاصة أن الباحث سيناقش كل هذه المسائل في الفصلين المقبلين، لذا فإنه يكتفي بإيراد هذه النماذج القياسية التي اعتمدها العكبري كأصل من أصول الاعتراض والترجيح في كتابه التبيان.

وقد اعتمد العكبري في اعتراضاته وترجيحاته فهو التعليل، ويشير الباحث هنا قبل الخوض في عرض النماذج التي تؤيد أن العكبري اعتمد على التعليل إلى أن التعليل كان أكثرالمباحث الأصولية اعتماداً من قبل العكبري، فأكثر المسائل النحوية المشتملة على الاعتراض والترجيح يعتمد فيها العكبري على التعليل اعتماداً واضحاً بيّناً.

يقول الجرجاني في بيان معنى العلة: "العلة: لغةً: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، وشريعةً: عبارة عما يجب الحكم به معه، والعلة في العروض: التغيير في الأجزاء الثمانية، إذا كان في العروض والضرب.

العلة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه.

علة الشيء: ما يتوقف عليه ذلك الشيء، وهي قسمان: الأول: ما تقوم به الماهية من أجزائها، وتسمى: علة الماهية، والثاني: ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة بأجزائها بالوجود الخارجي، وتسمى علة الوجود، وعلة الماهية؛ إما لأنه لا يجب بها وجود المعلول بالفعل بل بالقوة، وهي العلة المادية، وإما لأنه يجب بها وجوده، وهي العلة الصورية؛ وعلة الوجود إما أن يوجد منها المعلول، أي يكون مؤثرًا في المعلول موجودًا له، وهي العلة الفاعلية، أو لا، وحينئذ إما أن يكون المعلول لأجلها، وهي العلة الغائية، أو لا، وهي الشرط إن كان وجوديًا، وارتفاع الموانع إن كان عدميًا"[1].

فالتعليل إذن خاص بذكر هذه العلل التي تحول دون وقوع شيء ما، أو تكون سبباً في وقوعه، فكما أن العلة تمنع واقعاً معيناً، فإنها في الوقت نفسه تكون سبباً في أمر معين.

---

[1]- الجرجاني. التعريفات،ص: 154.

ولقد اعتمد العكبري في أكثر مسائله الاعتراضية وترجيحاته على التعليل اعتماداً كبيراً، ولا يتسع المجال لذكر جميع الملامح التي تُظهر التعليل عند العكبري في جانب الاعتراضات اللغوية والترجيحات، غير أننا نكتفي بإيراد بعض النماذج التعليلية عند العكبري في كتابه التبيان.

يقول العكبري في بيان معنى "آمين" في سورة الفاتحة: "وقيل آمين اسماً من أسماء الله تعالى، وتقديره: يا آمين، وهذا خطأ لوجهين، أحدهما: أن أسماء الله تعالى لا تُعرف إلا تلقياً ولم يرد بهذا سمع، والثاني: أنه لو كان كذلك لبني على الضم لأنه منادى معرفة أو مقصود"[1].

لقد استعمل العكبري أصل التعليل في استبعاد أن يكون "آمين" اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى، وهذا التعليل ظهر من خلال بيان أنه لو كان آمين اسم من أسماء الله تعالى لوجب بناؤه على الضم على أساس القاعدة النحوية للمنادى، فلما لم يبنَ على الضم ظهر أنه ليس باسم لله عز وجل، فعلة النفي تمثلت في أنه لم ينادَ الاسم بالضم كعلامة بناء، مما جعل العكبري يقول بأنه ليس اسماً من أسماء الله سبحانه وتعالى.

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ۝١٨ ﴾ [2].

يقول العكبري موضحاً موضع الاعتراض والترجيح في هذه الآية الكريمة: "فهم لا يرجعون، جملة مستأنفة، وقيل موضعها حال، وهو خطأ، لأن ما بعد الفاء لا يكون حالاً لأن الفاء ترتب والأحوال لا ترتيب فيها"[3].

فلقد اعترض العكبري على القول الذي يقول بأن هذه الجملة في موضع الحال، وكان تعليله لهذا الاعتراض ناشئاً من طبيعة التقعيد النحوي المرتبط بالحال، إذ إن الفاء تحمل معنى الترتيب، والحال لا ترتيب فيها، فمن هنا أبعد العكبري احتمال أن تكون الجملة في موضع الحال، لهذه العلة والسبب، ورجح أن تكون في موضع استئناف.

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 11.

2- سورة البقرة، آية: 18.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 34.

فبعد قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [1].

يقول العكبري في قوله: "أَرِنا" من الآية الكريمة: "الأصل: أرئنا، فحُذفت الهمزة التي هي عين الكلمة في جميع تصاريف الفعل المستقبل تخفيفاً وصارت الراء متحركة بحركة الهمزة، والجمهور على كسر الراء، وقرئ بالإسكان، وهو ضعيف لأن الكسرة هنا تدل على الياء المحذوفة، ووجه الإسكان أن يكون شبه بالمتصل، فسكن كما سكن: فخِذ، وكتِف"[2].

لقد علل العكبري لما ذهب إليه من اعتراض على إسكان الراء من "أرِنا"([3]) إلى أن هذه الحركة . وهي الكسرة . تدل على الياء المحذوفة، فلما كان لها موقع في المعنى والإعراب لم يجز حذفها، ويظهر لنا كيف أن العكبري قد اعتمد على التعليل في اعتراضه على هذه القراءة والوجه اللغوي المتعلق بها.

وهكذا فقد ظهر لنا من خلال المواضع السابقة كيف أن العكبري قد اعتمد اعتماداً كبيراً على التعليل في التوصل إلى ترجيحاته سواء في القضايا النحوية، أم الصرفية، أم الصوتية، وهناك مواضع كثيرة جداً اعتمد فيها العكبري على التعليل لا يتسع المقام هاهنا لسردها كلها، فهي ستمر بنا في الفصول المقبلة، وسنفصل الحديث فيها على وجهها الصحيح السليم.

أما الأصل التالي من الأصول التي اعتمد عليها العكبري كثيراً في اعتراضاته وترجيحاته فهو التأويل، ويبين لنا الجرجاني مفهوم التأويل قائلاً: " التأويل: في الأصل: الترجيع. وفي الشرع: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقًا للكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ} إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيرًا، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل؛ كان تأويلًا"[4].

1– سورة البقرة، آية: 128.

2– العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 116.

3 – قراءة تنسب إلى عمرو بن العلاء ، انظر :الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ج:2 ، ص :224

4– الجرجاني. التعريفات، ص: 50 . 51.

فالتأويل إذن متعلق ببعض الأمور الخفية التي لا تظهر بشكل سطحي للعيان، وإنما هي تحتاج إلى تدقيق وعمق في النظر كي يتوصل إليها الناظر المدقق.

والتأويل يعتمد اعتماداً كبيراً على التفسير والاستنباط، ولكن ليس كل تفسير مرتبط بشيء ما تأويلاً، وإنما يتوجب في التأويل أن يكون موافقاً لما قبله وما بعده من الكلام، بالإضافة إلى استخدام أدوات الاستنباط السليم[1].

ومن هنا فإن التأويل يختص بإرجاع الأشياء إلى الغايات التي تراد منها، غير أنه يتوجب في هذا الإرجاع أن يكون معتمداً على دليل صحيح يقوم عليه، فإن كان الدليل صحيحاً فالتأويل صحيح أيضاً، وإن كان الدليل فاسداً فالتأويل فاسد أيضاً[2].

وانطلاقاً من هذا كله فإن التأويل في عُرف أهل العلم يختص ببعض النواحي الخفية التي لا تظهر في التركيب الكلامي، بل يتوجب على العالم أن يدقق النظر في تركيب الكلام كي يصل إليها، غير أن هذه الأشياء التي يتوجب على العالم أن يصل إليها لا بد لها من أن توافق النص الذي ترد فيه من نواحي الدلالة والتركيب، ويتوجب على هذه الأشياء التي توصل إليها العالم أن تكون معتمدة على دليل قوي، إذ إن الاعتماد على الظن ليس كافياً في التأويل، بل يتوجب أن يدعم التأويل دليل قوي يساعد على إثبات هذا التأويل.

ولقد رأينا في اعتراضات العكبري وترجيحاته بعضاً من هذه التأويلات التي سنضرب لها أمثلة فيما يلي، مما يقودنا إلى القول بأن العكبري قد اعتمد في اعتراضاته وترجيحاته على التأويل في بعض الأحيان.

ومن ذلك ما ذكره العكبري في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [3].

يقول العكبري: "في بطونهم، في موضع نصب على الحال من النار، تقديره: ما يأكلون إلا النار ثابتة أو كائنة في بطونهم، والأولى أن تكون الحال مقدرة لأنها وقت الأكل ليست في بطونهم، وإنما يؤول إلى ذلك، والجيد أن تكون ظرفاً ليأكلون، وفيه

1- السيوطي. معجم مقاليد العلوم، ص: 39.

2- المناوي. التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 89.

3- سورة البقرة، آية: 174.

تقدير حذف مضاف، أي: في طريق بطونهم. والقول الأول يلزم منه تقديم الحال على حرف الاستثناء، وهو ضعيف، إلا أن يُجعل المفعول محذوفاً، وفي بطونهم حالاً منهم، أو صفة له، أي: في بطونهم شيئاً"[1].

لقد استعان العكبري في اعتراضه وترجيحه هاهنا بالتأويل، فأولَ وجود الحال المقدرة، حين قال: كائنة، أو ثابتة، وهذه الحال ليست في سياق الكلام، وإنما هي مقدرة اعتماداً على تأويل الدلالة الذي انتهجه العكبري في حديثه، ثم أول وجود المضاف المحذوف وهو تقدير: في طريق بطونهم، وكل هذا التقدير والتفسير ما هو إلا ملمح من ملامح هذا التأويل النحوي للتركيب كي تستقيم الدلالة والتركيب معه.

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[2].

يقول العكبري: "ذلك هو خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك الأمر ذلك، فعلى هذا يكون قوله: بأنهم قالوا، في موضع نصب على الحال مما في ذا من معنى الإشارة، أي: ذلك الأمر مستحقاً بقولهم، وهذا ضعيف، والجيد أن يكون ذلك مبتدأ خبره أنهم.. أي ذلك العذاب مستحق بقولهم"[3].

فلقد ظهر لنا من خلال الكلام السابق للعكبري كيف أنه يعتمد على التأويل في بيان موضع "ذلك" من الإعراب، ثم إنه يذكر الوجوه المحتملة في هذه الآية الكريمة، ويبين بعض ملامح فسادها، كما أنه يبين تكلف التأويلات عند بعض المتأولين للآية الكريمة.

وفي نهاية هذا الفصل فإنه لا يسع الباحث إلا أن يسجل بعض الملحوظات التي لاحظها على العكبري فيما اعتمد عليه في منهجه وهي:

1 . يعتمد العكبري في اعتراضاته وترجيحاته على بعض أقوال النحاة والمفسرين، غير أنه يحاول كثيراً استبعاد صاحب القول، ويظن الباحث أن هذا الاستبعاد لصاحب القول ناتج من أمرين: الأول: محاولة لاختصار الكلام وهو الهدف الأساسي

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 142.

2- سورة البقرة، آية: 275.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 250.

للكتاب أصلاً، والثاني: أن العكبري عادة لا يذكر صاحب القول حين يعارضه، وفيه شيء من الاحترام لشخصية صاحب القول.

2 . يُكثِر العكبري من القراءات القرآنية عند تناوله للقضايا اللغوية، مما يمكننا من القول بأن كتاب التبيان يصلح أن يكون مرجعاً للقراءات القرآنية صحيحها وشاذها.

3 . لا يعتمد العكبري على السماع كثيراً في اعتراضاته وترجيحاته، وإنما يعتمد كثيراً على التعليل، ومن ثم التأويل، وأخيراً القياس.

4 . تمثّل المادة النحوية أكثر مسائل الاعتراض والترجيح عند العكبري في كتابه التبيان، في حين يأتي الصرف والصوت في مسائل قليلة إذا قورنت بمسائل النحو.

الفصل الثاني

المسائل النحوية التي اعترض فيها العكبري على النحاة

يعد هذا الفصل لب هذه الدراسة ،وذلك لأن المسائل النحوية التي اعترض فيها العكبري على النحاة من بين أكثر المسائل وروداً في كتابه التبيان، والسبب عائد في ظن الباحث إلى أن العكبري ممارس للنحو أكثر منه للصرف والأصوات، لذا كان تركيزه على القضايا النحوية في اعتراضاته أكثر من أي مستوى آخر من مستويات اللغة العربية، وبناء على ذلك فإن هذا الفصل سيكون أكثر فصول هذه الدراسة مناقشة وطولاً.

1.2 اعتراضات العكبري في مسائل العلاقات الإسنادية:

يشير مصطلح العلاقات الإسنادية إلى تلك الأنماط التركيبية التي تظهر في الجمل المختلفة، وذلك وفق نظام الإسناد العربي، سواء أكانت جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، أم جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل، فإن هذه الجمل كلها تقوم على أساس من التعالق الإسنادي المعتمد على المسند والمسند إليه، واللذين يحققان بدورهما المعنى والتركيب ضمن تلك الجملة(1).

وبمقتضى موضوع هذه الدراسة فلقد أفرد الباحث مبحثاً خاصاً للحديث عن هذه العلاقات الإسنادية واعتراضات العكبري وترجيحاته ضمنها، وذلك على النحو الآتي:

1.1.2: إعراب الإسم المرفوع بعد (إن) الشرطية:

تقصد هذه المسألة للحديث عن مجيء الاسم المرفوع بعد "إنْ" الشرطية، فقد تقرر عند النحاة من خلال استقرائهم لنصوص اللغة بأن "إن، وإذا" الشرطيتين لا يليهما إلا الفعل، وإن حصل أن وليهما اسم فإنه يكون مرفوعاً على تقدير فعل مضمر، هذا كلام

1- انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (1987م). رسالة المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق . سوريا، وبيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ص: 61.

جمهور النحويين، ولقد قال به الأخفش وابن مالك، غير أنهما قالا زيادة على ذلك بجواز أن يكون الاسم المرتفع بعد "إنْ، وإذا" مبتدأ، وما يليه الخبر[1].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾ ﴾[2].

يقول العكبري مبيناً موضع "امرأةٌ" من الإعراب: "امرأة مرفوع بفعل محذوف؛ أي: وإن خافت امرأة، واستُغني عنه بـ "خافت" المذكور، وقال الكوفيون: هو مبتدأ، وما بعده الخبر، وهذا عندنا خطأ؛ لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم، فهو مُنَاقِضٌ للفعل"[3].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على حديث عن مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، وذلك أن الكوفيين يرون أن الاسم المرتفع بعد "إنْ أو إذا" الشرطيتين يصلح أن يكون مبتدأ، والفعل بعده الخبر، في حين أن البصريين لا يقولون بذلك، ويعدون هذا الاسم المرتفع بعدهما فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، لأنهم يرون أن الشرط من خواص الأفعال ومتناقض مع الأسماء، فلا يصلح أن يكون الشرط داخلاً على الجملة الإسمية كدخوله على الجملة الفعلية[4].

وعموماً فإن جمهور النحويين يقولون بقول البصريين، أي اعتبار الاسم المرفوع بعد "إن، وإذا" الشرطيتين فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وهذا بخلاف قول الكوفيين والأخفش الذين يرون أن الفعل الذي يلي المرفوع هو الرافع له[5].

1- انظر: ابن مالك. شرح تسهيل المقاصد، ج: 2، ص: 213.

2- سورة النساء، آية: 128.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 395.

4- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق . سوريا، الطبعة السادسة، ص: 14 . 15.

5- الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 37.

وتتمثل حجة البصريين في عدم قبولهم لرأي الكوفيين بالحجة التي بيّنها العكبري نفسه في نصه السابق، وذلك أن أدوات الشرط تتعلق بالأفعال ولا تعلق لها بالأسماء، إذ لا يُتصور الشرط مع الاسم، بل إن الشرط يكون في الفعل، وذلك أمر يجعل من أدوات الشرط تلك مختصة بالأفعال دون الأسماء، الأمر الذي يدفع بالبصريين إلى عدم قبول قول الكوفيين[1].

لم يكتفِ العكبري بالاعتراض على رأي الكوفيين في هذه المسألة فحسب، بل إنه وصف ذلك الرأي بأنه خطأ، مما يدلنا أن العكبري يرفض رأي الكوفيين جملة وتفصيلاً، ولا يرى له احتمالاً في الدرس النحوي.

2.1.2 خبر المبتدأ

يمثل خبر المبتدأ الجزء المكمل للجملة الاسمية في العربية، إذ به يصبح الكلام تاماً ذا معنى، ويدلّ على ذلك أن بهذا الخبر يقع التصديق أو التكذيب للجملة، فإذا قال القائل: عبدُ اللهِ منطلقٌ، فإن التصديق أو التكذيب يقع على "منطلق" لا على "عبد الله"، فالخبر هو مناط اكتمال المعنى والجملة[2].

في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١١٢﴾[3].

يقول العكبري في تفسير هذه الآية الكريمة: "التائبون: يُقرأ بالرفع، أي: هم التائبون، ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر: الآمرون بالمعروف وما بعده، وهو ضعيف"[4].

لقد بيّن العكبري أن اعتبار "التائبون" مبتدأ وخبره الآمرون بالمعروف وجه ضعيف في تأويل هذه الآية الكريمة، وإنما الوجه الأقوى عنده أن يكون "التائبون" خبراً، والمبتدأ ضمير محذوف تقديره: هم، وعموماً فإن هذا الوجه هو الراجح عند جمهور

1- انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 587.

2- ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 227.

3- سورة التوبة، آية: 112.

4- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 662.

المفسرين [1]، والدليل على أن "التائبون" خبر لمبتدأ محذوف قراءة من قرأ "التائبين" وهي قراءة عبد الله وأُبي، إذ لا تخريج لهذه القراءة إلا على المدح، لذا فإن تخريج هذه القراءة على المدح يؤيد اعتبار "التائبون" في قراءة الرفع خبراً[2]. وبهذا القول قال أكثر المفسرين، ومن بينهم ابن عطية[3]،والجوزي[4] والنسفي[5]، وغيرهم.

إن القول باعتبار "الآمرون بالمعروف" خبراً للمبتدأ قول ضعيف، فعلاوة على ما ذكره العكبري من إضعاف هذا الوجه فإن الباحث يشير إلى تساوي المبتدأ والخبر في هذه الحالة في التعريف والتنكير، وليس هناك أي قرينة لفظية أو معنوية دالة على أيهما المبتدأ من الخبر، فالجميع صفات لهؤلاء المؤمنين، وبالتالي فإن المبتدأ يساوي الخبر تماماً، ومن هنا فإن هذا الوجه يضعف أكثر من الوجه السابق.

ولكي نؤكّد هذا الوجه فلا بد لنا من تحكيم المعنى في نص الآية الكريمة، ومن هنا يتوجب علينا إيراد الآية السابقة لهذه الآية الكريمة حتى نتمكن من خلالها الوصول إلى المعنى السليم، إذ يقول سبحانه وتعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ

---

[1]- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 5، ص: 98.

[2]- الزمخشري. الكشاف، ج: 2، ص: 314.

[3]- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 88.

[4]- الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422هـ). زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 303.

[5]- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (1998م). مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 712.

﴿ وَٱلْقُرْءَانِۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١١﴾ ﴾[1].

وبناء على نص هذه الآية الكريمة يمكننا أن نرى أن المعنى العام في هاتين الآيتين الكريمتين يتناول الحديث عن المؤمنين عموماً، وهذا الحديث العام عنهم يؤيد أن يكون قوله: التائبون، العابدون، إخبار عن هؤلاء المؤمنين الذين تحدثت عنهم الآية السابقة بأن الله اشترى منهم أنفسهم، فكان من الأولى عدّ "التائبون" خبر اً، والمبتدأ ضميراً مستتراً يعود على المؤمنين الذين تحدثت عنهم الآية السابقة.

3.1.2 اسم كان الداخلة على الفعل المضارع:

تدخل "كان" على الجملة الاسمية ـ كما نعلم ـ فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، ولكن في بعض الحالات التركيبية يشكل أمر اسم "كان" مع خبرها، وفقاً لما يقتضيه النظام التركيبي للجملة، فقد يكون اسمها متقدماً، وقد يكون ضميراً مستتراً، وقد يكون ضميراً عائداً على متقدم[2]، وهذا ما سيظهر لنا في المسألة الآتية:

في قوله تعالى: ﴿ وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَاۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾[3].

يقول العكبري في اسم "كان" في الآية الكريمة: "ما كان يصنعُ: وفي اسمها وجهان: أحدهما: هو ضمير ما وخبرها يصنع فرعون، والعائد محذوف، أي: يصنعه، والثاني: أن اسم كان فرعون، وفي "يصنع" ضمير فاعل، وهذا ضعيف؛ لأن يصنع يصلح أن يعمل في فرعون، فلا يُقدر تأخيره، كما لا يُقدر تأخير الفعل في قولك: قام زيدٌ"[4].

---

[1]– سورة التوبة، آية: 111.

[2]– انظر: الخلوتي. روح البيان، ج: 3، ص: 244.

[3]– سورة الأعراف، آية: 137.

[4]– العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 592، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن والقرا ءات القرآنية.

إن مما يُلحظ على هذه المسألة التي اعترض فيها العكبري على توجيه نحوي أنها متعلقة بجانب التفسير أكثر من تعلقها بجانب التركيب والنحو.

وفي موقف مغاير تماماً لموقف العكبري في الآية الكريمة فإن السمين الحلبي يضعف القول بأن اسم "كان" ضمير شأن مقدر؛ لأنه يرى أنه لا يجوز الفصل بين "كان" وما في حيزها بضمير الشأن، ويرجح السمين الحلبي أن يكون "فرعون" اسم كان، والفعل متضمناً لضمير عائد على فرعون، وهو في موضع خبر "كان" [1]، وبهذا القول قال الخلوتي أيضاً[2].

وعموماً فإن العكبري قد احتج لما ذهب إليه بأن "يصنع" يصلح أن يعمل في "فرعون" فمن هنا لم يجز تقديم فرعون عليه، وأياً يكن الأمر فإن العكبري لم يُخطّئ هذا القول، بل وصفه بالضعف فقط .

ويرى الباحث أن العكبري لم يكن مصيباً في تضعيفه لهذا القول، وذلك لأنه يجوز التقديم والتأخير في مثل هذه الحالة، فهي كقولنا: قام زيدٌ، وزيدٌ قام، مع الافتراق في الدلالة بين الجملتين، أما أن نصف توجيه أحد التركيبين بأنه غير صحيح أو ضعيف فإن الباحث لا يقول بهذا القول، بل يقول بجواز ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المفسرين كما رأينا قالوا بهذا القول أيضاً.

4.1.2 خبر الفعل الناسخ:

لا يختلف الأمر كثيراً بين خبر المبتدأ وخبر الفعل الناسخ، فما يثبت من أحكام لهذا يثبت لذاك، غير أن خبر الناسخ قد يحمل بعض الحالات المخصصة، كخبر "ليس" مثلاً واقتران الباء به، أو خبر أفعال المقاربة والرجحان والشروع حيث يلزم في بعضها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع[3]، وهكذا، فإن خبر الناسخ لا يختلف كثيراً

---

[1]– السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 5، ص: 441.

[2]– الخلوتي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستنبولي (د.ت). روح البيان، دار الفكر، بيروت . لبنان، ج: 3، ص: 224.

[3]– انظر مثلاً: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 11.

عن خبر المبتدأ إلا في بعض التفصيلات التي لا تؤدي إلى اختلال كبير في طبيعة التركيب، وهو ما تقصد إليه هذه المسألة.

في قوله تعالى: ﴿ ۞ لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ وَهُمۡ يَسۡجُدُونَ ١١٣ ﴾[1].

يقول العكبري في تفسير هذه الآية الكريمة: "فأمة مبتدأ، وقائمة نعت له، والجار قبله خبره، ويجوز أن تكون أمة فاعل الجار، وقد وُضع الظاهر هنا موضع المضمر، والأصل: منهم أمة. وقيل: أمة رُفِع بسواء، وهذا ضعيف في المعنى والإعراب؛ لأنه منقطع مما قبله، ولا يصح أن تكون الجملة خبر ليس، وقيل أمة اسم ليس، والواو فيها حرف يدل على الجمع، كما قالوا: أكلوني البراغيث، وسواء الخبر، وهذا ضعيف، إذ ليس الغرض بيان تفاوت الأمة القائمة التالية لآيات الله، بل الغرض أن من أهل الكتاب مؤمناً وكافراً"[2].

لقد اعترض العكبري في كلامه السابق على رأيين هما:

الأول: عَدُّ أمة خبراً لـ "سواء"، وسواء هي سبب الرفع فيها، فالتقدير "ليسوا سواء أمة"، فتصبح الجملة بناء على ذلك في موضع خبر "ليس"، أي المعنى: لا تستوي أمة صالحة وأخرى كافرة[3] وهو قول الفراء.

وقول الفراء هذا باطل، وذلك عائد إلى أنه يرفع أمة بسواء فلا يعود على اسم ليس شيء يرفع بما ليس جاريا على الفعل ويضمر ما لا يحتاج إليه لأنه قد تقدم ذكر الكافرين فليس لإضمار هذا وجه[4].

أما العكبري فقد استند في رده لهذا القول على حجتين هما:

1- سورة آل عمران، آية: 113.

2- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 286، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن والقرا ءات القرآنية

3- الفراء. معاني القرآن، ج: 1، ص: 230.

4- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1421هـ). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 176.

الأولى، أن هذا التقدير ضعيف في المعنى، وذلك لأنه منقطع عما قبله.

الثانية: أنه لا يمكن أن تكون الجملة الاسمية من سواء ومرفوعها في موضع خبر "ليس".

الثاني: أما الرأي الثاني الذي اعترض عليه العكبري فيتمثل بعَدِّ أمة اسم "ليس"، وسواء خبرها، والواو في "ليس" حرف دال على الجمع، أي اعتبار هذه الجملة من قبيل لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة تجعل الضمير المتصل بالفعل حرفاً دالاً على التثنية أو الجمع، ثم تجعل المرفوع فاعلاً[1].

ومما يمنع من اعتبار هذه الجملة من قبيل أكلوني البراغيث وهو قول لأبي عبيدة أنه قد تقدم ذكر أهل الكتاب في الآية، في حين أن جملة: أكلوني البراغيث، لم يتقدم ذكر البراغيث، فلا يصح عدها من قبيل أكلوني البراغيث مع عدم موافقتها لنظام تلك الجملة[2].

ومن العلماء الذين لم يوافقوا هذين الوجهين الزمخشري الذي رجح أنها جملة مستأنفة[3]، وهذا الاستئناف جاء لبيان نفي الاستواء، و بذلك قال البيضاوي [4]، و أبو حيان [5].

وعموماً فإن العكبري قد بيّن حجته في اعتراضه على هذا الوجه في الآية الكريمة، والحجة متمثلة بناحية تفسيرية معنوية على أساس أن الغرض من الآية الكريمة بيان أن من هو مؤمنٌ ومن هو كافرٌ، وليس الغرض بيان تفاوت الأمة التالية لآيات الله.

1- سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 78.

2- النحاس. إعراب القرآن، ج: 1، ص: 176.

3- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ج: 1، ص: 402.

4- البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (1418هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 34.

5- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1420هـ). البحر المحيط ، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 308.

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٩﴾ ﴾ [1].

يقول العكبري: "خبر كان محذوف تقديره: ما كان الله مريداً لأن يذر، ولا يجوز أن يكون الخبر "ليذر"؛ لأن الفعل بعد اللام ينتصب بـ "أن"، فيصير التقدير: ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه، وخبر كان هو اسمها في المعنى، وليس الترك هو الله تعالى، وقال الكوفيون: اللام زائدة، والخبر هو الفعل، وهذا ضعيف؛ لأن ما بعدها قد انتصب باللام نفسها فليست زائدة، وإن كان النصب بـ "أن" فسد بما ذكرنا"[2].

لقد اعترض العكبري على الكوفيين في رأيهم القائل بأن اللام في هذه الحالة زائدة، والفعل خبر "كان"، فهو يرى أن الخبر هو اسم كان في المعنى.

إن هذه اللام التي اتصلت بالفعل "يذر" لام الجحود، والمصدر المؤول منها ومما بعدها في موضع نصب خبر كان، وهذا ما يفهمه الباحث من كلام المبرد [3]، والزجاجي[4]، والمرادي[5].

وحينما اعترض العكبري على قول الكوفيين بيّن أنهم حينما جعلوا الفعل خبر "كان" وقعوا في الإشكال، فإذا كانت اللام زائدة فكيف عملت؟ وهذا صحيح في شقه الأول، وإذا لم تكن زائدة فإنها عملت بوساطة "أن" وهو قد بيّن ضعف هذا الوجه.

1- سورة آل عمران، آية: 179.

2- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 314.

3- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، ج: 2، ص: 7.

4- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1985م). اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ص: 69.

5- المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (1993م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 116.

يرى الباحث أن القول بأن "ليذر..." هي خبر "كان" صحيح، وأن ما ساقه العكبري من تعليل لعدم صحة هذا الوجه لم يكن مقنعاً، خاصة عده أن خبر كان هو اسمها في المعنى، ولا يرى الباحث أن خبر كان هو اسمها في المعنى، وبناء على ما ذكره النحاة الآخرون من أن المصدر المؤول من لام الجحود وما في حيزها يقع خبراً لـ "كان" فإن الباحث يقول بهذا القول، ويرد اعتراض العكبري على الكوفيين في ما ذهبوا إليه والله أعلم.

5.1.2 مجيء كان زائدة:

يشير النحاة إلى أن "كان" تزاد في الكلام بلفظها الماضي، وقلّما تُزاد بلفظها المضارع، وهذه الزيادة التي تطرأ على "كان" لا تصحّ إلا في حشو الكلام، في حين أن الأخفش أجاز زيادتها في آخر الكلام[1].

وذكرت بعض المظان النحوية زيادة (كان) بين الشيئين المتلازمين ، كما هو بين المُبتدأ وخبره ، كما في : زيدٌ كان قائمٌ، وبين الفعل ومرفوعه ، وسُمِعَ في ذلك قولهم : ولدت فاطمة بنتُ الخُرشُبِ الأنماريِّة الكَمَلة من بني عبس ، ولم يوجد كان أفضل منهم ، وبين الصلة والموصول كما في :جاء الذي كان أكرمته ، وبين الصفة والموصوف ([2])، وقد سُمِعَ في ذلك :

فكيْفَ إذا مررت بدار قوْمٍ وجِيرانٍ لنا كَانُوا كِرَام([3])

ومما شذ في زيادتها ما جاء بين حرف الجر ومجروره : كما في قول الشاعر:

سَرَاةُ بني أَبِي بَكْرٍ تسَامَى على كَانَ المُسَوَّمَةِ الْعِرابِ([4])

1- المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 1، ص: 501.

2 - ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمذاني المصري (ت 769هـ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، ، ج:1 ، ص : 230 =231

3 - ابن هشام ، جمال الدين أبي محمدعبدالله بن يوسف بن هشام الانصاري (ت 761 هـ) ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، تحقيق وتعليق :عباس مصطفى الصالحي ،دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1986،ج:1،ص :252

4 - المصدر نفسه ، ج:1،ص :252

وجاءت شاذة بزيادتها بلفظ المضارع ، كما في قول أم عقيل بن أبي طالب :

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْألٌ بَليلُ ([1])

أورد العكبري بعد قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾ [2].

إذ يقول: "قيل: كنتم في علمي، وقيل: هو بمعنى صرتم، وقيل: كان زائدة، والتقدير: أنتم خير، وهذا خطأ؛ لأن "كان" لا تزاد في أول الجملة، ولا تعمل في خير "[3].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق حديثاً على موضع "كنتم" من الآية الكريمة، فذكر فيها ثلاثة أوجه، كان الوجه المعترض عليه عنده قوله: إن ""كان" زائدة هاهنا، فقد وصف هذا القول بأنه خطأ، ولم يكتفِ بتضعيفه، فليس الأمر عنده ضعيف فحسب، إذ إن المعروف عند النحاة عموماً بأن "كان" تزاد في حشو الجملة ولا تزاد في أولها أو آخرها، وهذا كثير مع ما التعجبية، مثل: ما كانَ أحسنَ زيداً! والأكثر أن تزاد بلفظ الماضي.[4].

والعكبري عند حديثه عن زيادة "كان" وبيانه أن هذا الوجه ضعيف، بيّن أن سبب عدم زيادة "كان" هو مجيئها في أول الكلام، والقاعدة النحوية تقول بأنها لا تُزاد في أول الكلام، فمن هنا رأى العكبري تخطئة هذا القول([5]).

---

[1] – ابن هشام ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ج:1،ص :252

[2]– سورة آل عمران، آية: 110.

[3]– العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 284.

[4]– انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة، مكة المكرمة . السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 411 . 413.

[5] – انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ج: 1، ص :229 ، قال : في اللوح المحفوظ ومعناه انتم خير أمة ، وكقوله (واذكروا إن كنتم قليلاً فكثركم) و (إذ انتم قليل مستضعفون في الأرض) فإضمار كان في مثل هذا واضمارها سواء ، وانظر : النحاس ، إعراب القرآن ، ج: 1، ص: 175 ويرى أنه يجوز أن تكون كنتم زائدة أي أنتم خير أمة

وعموماً فإن "كان" تزاد في الكلام بشرطين اثنين هما: الأول: أن تكون بلفظ الماضي، فلا يصح أن تكون بلفظ المضارع، وشذ قول من قالت: أنت تكون ماجدٌ نبيلٌ، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، فإذا توافر هذان الشرطان جاز زيادة "كان"[1]، وهذان الشرطان كما نرى لم يتوافرا في الآية السابقة حتى تُعد "كان" زائدة.

وأكثر أهل التفسير لم يقولوا بزيادة "كان" في هذه الآية الكريمة، يذكر الباحث منهم السمين الحلبي [2]، وابن عادل الحنبلي [3]، وعموماً فإن حجة العكبري قوية في اعتراضه على من قال بجواز زيادة "كان" في هذا الموضع، إذ تمثلت حجته بشيئين هما:

الأول: أن هذا الموضع ليس من مواضع زيادة "كان" في الدرس النحوي العربي.

الثاني: لو أن "كان" في هذا الموضع زائدة لما عملت النصب في "خيرَ" إذ الصواب حين تزاد "كان" ألا تعمل في ما بعدها، فلما عملت دل على عدم زيادتها.

ومن هنا كان العكبري حازماً في رده لهذا الوجه ووصفه بأنه وجه خاطئ.

ويرى الباحث أن الفعل كان هنا غير عامل، وليس المقصود به العمل الذي يعمله الفعل الناقص وهو النسخ، وإنما الغرض منه هو إعطاء البعد الزماني للفعل المضارع بعده ليدل على الزمن الماضي المستمر، فالفعل المضارع هنا لا يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل، وإنما يدل على الزمن الماضي، ولا يدل على الزمن الماضي الذي يدل عليه، وإنما يدل على الماضي المستمر الذي دل عليه باستخدام الفعل كان،

1- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 248 . 250.

2- السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق . سوريا، ج: 3، ص: 349.

3- ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 464.

وهذا كل فعل مضارع يقترن بكان، إذ يأخذ من كان الدلالة على المضي ، ومن المضارع على الاستمرارية.

6.1.2 إن واسمها وخبرها:

تدخل "إنّ" وأخواتها على الجملة الاسمية فتعمل فيها، إذ تنصب المبتدأ ويُسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، وهي بذلك بعكس "كان" وأخواتها وسائر الأفعال الناسخة[1].

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾ ﴾[2].

يقول العكبري في تفسير هذه الآية الكريمة: "ويقرأ "إنّ" بالتشديد، وهذان بالألف، وفيه أوجه: أحدها: أنها بمعنى نعم، وما بعدها مبتدأ وخبر، والثاني: أن فيها ضمير الشأن محذوف، وما بعدها مبتدأ وخبر أيضاً، وكلا الوجهين ضعيف من أجل اللام التي في الخبر، وإنما يجيء ذلك في ضرورة الشعر. وقال الزجاج: لهما ساحران، فحذف المبتدأ، والثالث: أن الألف هاهنا علامة التثنية في كل حالة، وهي لغة لبني الحارث، وقيل لكنانة"[3].

و قد أشارت المؤلفات اللغوية الحديثة إلى هذه الظاهرة اللغوية، ووصفوها بإجراء بعض العرب المثنى بالألف دائما ونسبت إلى قبيلة بلحارث بن كعب وخثعم، ومراد وزبيد، وعذره، وكنانة، وهمدان، ومزداه، وجميعها قبائل غربية يمنية، كما اشتركت قبائل من الشرق بهذه الظاهرة كما في قبيلة ربيعة، وبكر بن وائل، وبني ربيعة ([4]) ووصف بعضهم هذه الظاهرة بالرواسب اللغويِّة (الصرفية) التي خلفتها اللغات القديمة

---

[1]- ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 55.

[2]- سورة طه، آية: 63.

[3]- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 895.

[4] - الجندي ، أحمد عم الدين ،اللهجات العربية في التراث ،الدار العربية للكتاب ،د.ط ، 1983 ص: 62-63

في عصور غابرة لا يمكن تحديدها بدقة ([1]) في حين عدها آخرون من قبيل الأدب الشعبي للعرب القدماء (أدب القبيلة) الذي على الرغم من إهمال رواة اللغة القدماء له، إلا انه تسربت إلينا بعض شواهده ([2]).

لقد اعترض العكبري على الوجهين الأولين من تأويل مجيء "هذان" بالألف دون الياء، مع أنها في موضع نصب، وحق المثنى في حال النصب أن ينصب بالياء لا بالألف، وقال بذلك عموم النحاة ومنهم ابن مالك [3]، وابن الصائغ [4]، والمرادي [5]، وابن هشام [6]، وغيرهم، إذ قالوا بأن تأويل هذه الآية الكريمة على لغة بلحارث بن كعب الذين يجعلون المثنى بالألف في كافة أحواله، ومنه قول الراجز:

إنَّ أباها وَأَبا أَباها   قَدْ بَلَغا في المَجْدِ غايَتاها ([7])

والأولى أن يقول: إن أباها وأبا أبيها قد بلغا في المجد غايتيها، لكنه أجراها على لغة بلحارث بن كعب[8].

وكما أشار الباحث من قبل فإن أكثر النحاة يرجحون اعتبار هذه الآية الكريمة على لغة بلحارث بن كعب.

---

[1] – استيتيه ، سمير ، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج ، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي ، إربد ، الطبعة الثانية ، 2008، ص : 609

[2] – عبدالتواب ، رمضان ، فصول في فقه العربية ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة السادسة ،1999 ص86

[3] – ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 1، ص: 188.

[4] – ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 195.

[5] – المرادي. الجنى الداني، ص: 398، مع الإشارة إلى أنه قد ذكر سائر الأوجه الأخرى.

[6] – ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 84.

[7] – ابن هشام ، تلخيص الشواهد ، ص 58

[8] – انظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ص: 157، والمبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 364.

ولقد اعترض العكبري كما رأينا على الوجهين الأولين: اعتبار "إن" بمعنى نعم، وتقدير ضمير شأن محذوف، فكلا الوجهين غير جائز عنده، واحتج لهذا الموقف بحجة تركيبية متمثلة بوجود اللام في خبر "إن" إذ لا يستقيم وجود هذه اللام في الخبر إذا لم تكن "إن" على بابها، فهي في أصلها لام الابتداء، ثم صارت اللام المزحلقة بسبب وجود "إنّ" في بداية الجملة ولا يصح الجمع بينهما في بداية الجملة [1]، فوجود هذه اللام ينفي احتمال أن تكون "إن" بمعنى نعم، أو أن يكون هناك ضمير شأن مقدر في الآية الكريمة، وذلك لأن اللام دخلت على الخبر وسبقته باسم إنَّ.

7.1.2 العطف على اسم إنَّ قبل تمام الخبر:

وهذه المسألة إحدى المسائل الخلافية بين النحاة، فقد رأى الكسائي من نحاة الكوفة أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل مجيء الخبر على كل حال، سواء أكان عمل "إن" ظاهراً أم لم يظهر، فأجاز قولنا: إن زيداً وعمرو قائمان، وقولنا: إنك وعمرو قائمان، في حين أن الفراء لم يجز كل هذا، وإنما أجاز العطف بالرفع على موضع "إن" في حال عدم ظهور عملها، وذلك نحو قولنا: إنك وعمرو قائمان، فإن عمل "إن" لم يظهر في مثل هذا المثال، في حين ذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على اسم "إن" بالرفع قبل تمام الخبر مطلقاً[2].

في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ [3].

لقد تناول العكبري الحديث عن سبب ارتفاع "الصابئون" في الآية الكريمة، وبين مجموعة من الوجوه والتأويلات التي وردت في الآية الكريمة، واعترض على بعض هذه الوجوه، ومن بينها وجه العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر، يقول العكبري: "الثاني: أنه معطوف على موضع "إن"، كقولك: إن زيداً وعمروٌ قائمان، وهذا خطأ؛ لأن خبر إن لم يتم، وقائمان إن جعلته خبر "إن" لم يبقَ لعمرو خبر، وإن جعلته

1- الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 311.

2- الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 151.

3- سورة المائدة، آية: 69.

خبراً لعمرو لم يبقَ لـ "إن" خبر، ثم هو ممتنع من جهة المعنى؛ لأنك تخبر بالمثنى عن المفرد"[1].

لقد تناول العكبري في هذه المسألة حديثاً عن ارتفاع "الصابئون" في الآية الكريمة، واشتمل الحديث بياناً لقول بعض النحاة بأنه يجوز العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر، غير أن العكبري رفض هذا القول، وبيّن سبب فساده، وهو أنه فاسد من جهتي التركيب والمعنى، ولقد رفض جمهور النحاة من البصريين هذا الاعتبار في العطف على اسم "إن"، فإن قولك: إن زيداً قائمٌ، يعني أن "إن" قد عملت في زيد وفي قائم معاً، فإذا قلت: إن زيداً وعمروٌ قائمان، فإن النصب في زيد جاء من العامل "إن" أما عمرو فهو مرفوع، وليس هناك عامل للرفع في مثل هذا الموضع سوى الابتداء، فيصبح الخبر بذلك مرفوعاً بعاملين: "إن" والابتداء[2].

وعموماً فإن موقف الكوفيين من هذه المسألة لم يكن واحداً، فقد ذهب الكسائي إلى أنه يجوز العطف على اسم "إن" قبل مجيء الخبر دون شرط أو قيد، وذهب الفراء إلى أنه يجوز العطف على اسمها قبل مجيء الخبر بشرط ألا يظهر عمل "إن" في اسمها، أما إذا ظهر عملها فلا يجوز العطف حينئذ[3].

وقد تمسك البصريون في حجتهم من ناحية تركيبية بحتة متمثلة بفكرة العامل وازدواجها في حال العطف بالرفع على اسم "إن" قبل مجيء الخبر، فإذا جاز لنا ذلك فإن قولنا: إن زيداً وعمرو قائمان، يشتمل على ازدواج في عامل الرفع في "قائمان" إذ إن زيداً منصوب بـ "إن" وعمروٌ مرفوع بالابتداء، وهنا يتوجب على هذين العاملين أن يعملا الرفع في "قائمان" إذ إنه لا مندوحة من عده خبراً لزيد ولعمرو على السواء، ومن هنا يظهر الازدواج في العامل، مما يضعف هذا القول[4].

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 451.

2- ابن الوراق. علل النحو، ص: 242 . 243.

3- الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 151، مسألة: 23.

4- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة. مصر، ج: 3، ص: 229.

أما موقف العُكبَري من هذه المسألة فإننا رأينا أنه يؤيد قول البصريين ويرفض قول الكوفيين، بل إنه وصف قولهم بأنه خطأ، وعلاوة على ذلك فقد زاد على حجة البصريين حجة أخرى متمثلة بالمعنى، فإن عد "قائمان" خبراً لزيد ولعمرو يؤدي إلى خلل في المعنى، وذلك لأن الخبر بالمثنى يقع على المفرد، وهو أمر منافٍ للمعنى ومغاير لطبيعة التركيب.

8.1.2 إعراب الاسم المرفوع المُفسِّر لضمير الفاعل:

تقوم الجملة الفعلية في العربية على الفعل والفاعل، ويمثل هذان العنصران عمدتي هذه الجملة، ولا بد لكل جملة من فاعل، ولا بد أن يكون الفاعل واحداً، وقد سُمع عن العرب مجيء نمط تركيبي هو "أكلوني البراغيث"، إذ يرد فيه فاعلان، فكان لا بد من تأويله بما يتفق مع القاعدة النحوية، فقيل إما أن يكون الضمير فاعلاً والاسم بدلاً، أو أن يكون الضمير علامة دالة على الجمع والاسم هو الفاعل، وإما أن يكون الضمير فاعلاً وجملته خبر مقدم، والاسم المرتفع مبتدأ مؤخر[1].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٧١ ﴾[2].

لقد تحدث العكبري عن سبب ارتفاع "كثير" في الآية الكريمة، فقال: "كثيرٌ منهم: هو خبر مبتدأ محذوف، أي: العمى والصم كثير، وقيل: هو بدل من ضمير الفاعل في صموا، وقيل: هو مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه، أي: كثيرٌ منهم عموا...، وهو ضعيف؛ لأن الفعل قد وقع في موضعه، فلا يُنوى به غيره، وقيل: الواو علامة جمع لا اسم، وكثيرٌ فاعل عموا"[3].

1- ابن مالك. شرح الشافية، ج: 2، ص: 582.

2- سورة المائدة، آية: 71.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 453،انظر: الأخفش ،أبا الحسن سعيد بن مسعده (ت 215هـ) إعراب القرآن ،تحقيق:هدى محمود قراعه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ، ج:2، ص :474 ، قال :وإن شئت جعلت الفعل للآخر فجعلته على لغة (أكلوني البراغيث)، وانظر

لقد ذكر العكبري في نصه السابق الأوجه الإعرابية المحتملة في رفع "كثير" من الآية الكريمة، غير أنه اعترض على واحد من هذه الأوجه فحسب، ألا وهو الوجه الذي يعد "كثير" مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبر له، ووصف هذا الوجه بأنه ضعيف.

لقد جاءت هذه الآية الكريمة وفق لغة سُمعت عن العرب ألا وهي اللغة التي سماها سيبويه بلغة أكلوني البراغيث، وبيّن أن الواو فيها علامة للجمع، فلا يجوز حذفها، وكذلك إذا كانت ألف الاثنين، أو نون النسوة، فإن هذه تكون علامات للتثنية والجمع، والاسم المرفوع بعدها هو الفاعل، وقد أجاز أيضاً أن يكون بدلاً، ولم يذكر الوجه الثالث من هذه الوجوه[1].

ولقد قصد العرب الذين قالوا بهذه اللغة بيان أن الفعل لاثنين أو لجماعة وليس للواحد، كما كان الحال في دخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل لبيان أن هذا الفعل للمؤنث وليس للمذكر، فما هذه إلا علامات دالة على التثنية والجمع[2].

إن ما دفع النحاة إلى إيجاد مثل هذه التأويلات التركيبية في هذه اللغة المنقولة عن العرب افتراضهم قواعدياً أن الفعل ليس له إلا فاعل واحد، ومن هنا فلا يصح اعتبار فاعلين للفعل الواحد، غير أنهم حين لاحظوا هذا النظام التركيبي في بعض لغات العرب وقعوا في إشكال تركيبي متمثل بوجود فاعلين: الأول ضمير والثاني اسم ظاهر، فكان أكثر النحاة على اعتبار الضمير علامة للتثنية أو الجمع، والاسم الظاهر هو الفاعل الحقيقي للفعل[3].

ويبين لنا المرادي أن هذه اللغة كثيرة في العربية، إذ نسبت إلى غير قوم من العرب، وقد نسبها بعض النحويين إلى قبيلة طيء، ولا يصح لنا إنكارها، وأن من أنكر

:الفراء، معاني القرآن ، ج:1 ، ص :277 الذي ساق قول الأخفش ، انظر : النحاس ،إعراب القرآن ، ج:1، ص:317 الذي ذكر قولاً مشابهاً لقول الفراء.

1- سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 19، وص: 78.

2- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ج: 1، ص: 172.

3- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ص: 128.

هذه اللغة فليس بمصيب، بل هو مخطئ، وجميع التأويلات التي ذكرها العكبري أوردها المرادي ووصفها بأنها مقبولة عنده، ولم يضعف أياً منها [1].

وقد ذكرت شواهد عديدة على هذه اللغة كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ ([2]) ، وقوله – صلى الله عليه وسلم – ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) ([3])

كذلك قول الفرزدق :

ولكن دَيَافِيٌّ أبوه وأمه   بِحوْرَانَ يَعْصِرن السَّلِيَط أقاربُه ([4])

وقد وصف بعض علماء اللغة الحديث هذه الظاهرة اللغويِّة بالركام اللغوي ([5]) الذي تبقى في العربيِّة من اللغات القديمة .

أما العكبري فإنه لم يرفض هذا الوجه في تأويل الآية القرآنية الكريمة، بل إنه وصفه بالضعف، وبيّن حجته في تضعيف هذا الوجه بوصفه أن موضع الفعل هاهنا لا ينوى فيه غيره، فكيف يمكنا أن نقول إن الفعل وما في حيزه خبر، والاسم المرتفع بعده مبتدأ، إنه يرى أن مثل هذا التأويل يخرج الفعل عما نُوي له، لذا لم يستقم الأمر عنده، وبذلك اعترض على من قال بهذا القول.

وفي نهاية الحديث عن اعتراضات العكبري على النحاة في باب المرفوعات يشير الباحث إلى النتائج الآتية:

1 . إن أكثر اعتراضات العكبري تأتي دون إشارة إلى صاحب القول أو الرأي، بل يكتفي العكبري بذكر "قيل، وقيل، وقيل... وهكذا".

---

[1] – المرادي. الجنى الداني، ص: 170 . 171.

[2] – سورة الانبياء ، آية رقم 3

[3] – البخاري ، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي (ت 256هـ) ، صحيح البخاري (1422هـ)،ت: زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى ، ج: 9 ، ص:142

[4] – الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس ، ديوانه ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1987، ص : 44

[5] – عبدالتواب ، بحوث و مقالات في اللغة ، ص67

2 . إن من أشار إليهم العكبري في اعتراضاته عموماً الكوفيون، ولكن دون ذكر لأسماء بعضهم أو أحدهم.

3 . كثيراً ما يصف العكبري الوجه النحوي بأنه خاطئ، وهذا يدلنا على أن العكبري يرفض ذلك الوجه جملة وتفصيلاً، في حين أنه في بعض الأحيان يصف الوجه النحوي بأنه ضعيف، أو ما شابه ذلك من الأوصاف، مما يدلنا على أن هذا الوجه مقبول في العربية، أو له وجه نحوي مستصاغ في اللغة.

2.2 اعتراضات العكبري في المنصوبات:

لقد درج النحاة الأوائل على تسمية مجموعة من عناصر الكلام التركيبية بالمنصوبات، وكذلك فإنها سُميت بالفضلات على أساس أنها فضلة عن النظام التركيبي الإسنادي، مع عدم إغفال دورها في تشكيل المعنى للجملة، وتتكون هذه الفضلات من المفاعيل الخمسة . المفعول به وقد يتعدد والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه . مزيداً إليها الحال والتمييز والمستثنى، فكل هذه فضلات أو منصوبات ليست من ضمن العلاقات الإسنادية[1].

في حين أننا نجد وصفاً جديداً لهذه المنصوبات أو الفضلات عند علماء اللغة المعاصرين، وذلك أنهم يسمونها بتوابع العملية الإسنادية، وذلك على أساس أنها ذات علاقة تابعية للمسند والمسند إليه، ولها أثرها في تشكيل معنى الجملة وتركيبها[2].

وفيما يلي سيعرض الباحث لعدد من هذه المسائل التي اعترض فيها العكبري على النحاة ضمن هذا الباب النحوي:

1.2.2 المفعول به :

والمفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، ويكون منصوباً بعامل مقدر أو ظاهر، وهذا العنصر التركيبي من عناصر الكلام يمثل الفارق بين الفعل اللازم والفعل

---

[1]– انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 81.

[2]– انظر: ليونز، جون (د.ت). اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، ص: 165.

المتعدي، فإن الفعل اللازم لا يأخذ مفعولاً به، في حين أن الفعل المتعدي يأخذ مفعولاً أو اثنين أو ثلاثة[1].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ﴾[2].

يقول العكبري مبيناً موضع "دعاءً" من الآية القرآنية الكريمة: "إلا دعاءً: منصوب بـ "يسمع" وإلا قد فرغ قبلها العامل من المفعول. وقيل: إلا زائدة؛ لأن المعنى بما لا يسمع دعاءً، وهو ضعيف، لأن المعنى بما لا يسمع إلا صوتاً"[3].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على بيان لموضع "دعاء" من المعنى وليس من الإعراب، فهي في كل حال في موضع نصب مفعول به، غير أن المعنى يختلف إذا اعتُبرت "إلا" زائدة، أو اعتُبرت غير زائدة وأنها داخلة ضمن إطار الاستثناء المفرغ.

ومما يؤيد احتمال أن يكون الاستثناء مفرغاً في الآية الكريمة أن "دعاء" قد سُبقت بفعل لم يستوفِ مفعوله، لذا فمن الأولى اعتبار الاستثناء مفرغاً، أما القول بأن "إلا" زائدة في هذه الآية الكريمة، وأن المعنى مقصود بنفي سماع الدعاء ونفي سماع النداء فهو قول مردود؛ وذلك لأنه بلا دليل[4].

والاستثناء المفرغ يعني أن يكون ما قبل (إلا) مفرغاً للعمل فيما بعدها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون ما قبل (إلا) صالحاً للعمل في ما بعدها، ففي هذه الحالة تعد (إلا) كأنها ليست موجودة في نظم الكلام، ويصبح العامل الذي يسبقها مفرغاً للعمل في ما بعدها[5]، ولو أردنا أن نقيس هذا الكلام على الآية الكريمة فإنه يظهر لنا بكل جلاء صلاح "يسمع" للعمل في: دعاء، ونداء، فإن هاتين الكلمتين تصلحان للسمع،

1- انظر: الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 58.

2- سورة البقرة، آية: 171.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 140، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن أو القراءات

4- أبو حيان. البحر المحيط، ج: 2، ص: 108.

5- انظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 509.

ومن هنا فلا يمكن نفي هذا الاحتمال أو تضعيفه، والذهاب إلى القول بأن "إلا" زائدة في الآية الكريمة، والمفعول به على حاله دون تفرغ في الاستثناء.

ويمكننا أن نرى كيف أن العكبري قد اعترض على القائلين بهذا القول من وجهة نظر دلالية بحتة، ولم يكن له حجة تركيبية، إذ ليس هناك أي إشكال في التركيب النحوي في الجملة، فإن الجملة صحيحة تركيبياً، ولا سبيل إلى تضعيف القول بها، أما من الناحية المعنوية فهناك فرق كبير بين القولين، فالقول بالاستثناء المفرغ يعني أن السامع يسمع الدعاء والنداء، والقول بزيادة "إلا" يعني أن السامع لا يسمع الدعاء ولا النداء، فالفرق بين القولين كبير جداً، والمعنى يصل إلى حد التناقض بين القولين، وهذا ما اعتمده العكبري في اعتراضه على القول الثاني، هذا على الرغم من أن العكبري لم يصف هذا القول بالخطأ، وإنما اكتفى بوصفه بالضعف فحسب

2.2.2 حذف مفعولي حسب

تنصب "حسب" مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وذلك انطلاقاً من معناها المشتمل على معنى الظن، وهذان المفعولان فضلة، والفضلة قد يُستغنى عنها في الكلام فتُحذَف[1]، وهو مدار الحديث في المسألة الآتية.

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾ ﴾[2].

يقول العكبري موضحاً مفعولي تحسبنهم: "وفاعل الأول الذين يفرحون، وأما مفعولاه فمحذوفان اكتفاء بمفعولي تحسبنهم؛ لأن الفاعل فيهما واحد، فالفعل الثاني تكرير للأول، وحسن لما طال الكلام المتصل بالأول، والفاء زائدة، فليس للعطف ولا للجواب، وقال بعضهم: بمفازة، هو مفعول حسب الأول، ومفعوله الثاني محذوف، دل عليه مفعول حسب الثاني؛ لأن التقدير: لا يحسبن الذين يفرحون أنفسهم بمفازة، وهم في "تحسبنهم" هم أنفسهم، أي: فلا يحسبن أنفسهم، وأغنى بمفازة الذي هو مفعول الأول

1- ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 2، ص: 80.

2- سورة آل عمران، آية: 188.

عن ذكره لحسب الثاني، وهذا وجه ضعيف متعسف، عنه مندوحة بما ذكرنا في الوجه الأول"[1].

إن العكبري في نصه السابق يرجح أن يكون مفعولا "حسب" الثاني هما نفسهما مفعولا حسب الأول، ويضعف القول بأن مفعولي حسب الأول محذوفان دل عليهما مفعولا حسب الثاني لتعسف هذا الوجه، هذا بالرغم أن بعض النحويين قد قال بالقول الثاني، إذ بين ابن هشام أن التقدير: لا يحسبن أنفسهم بمفازة [2]، وهذا هو التقدير الثاني الذي قال به العكبري وضعفه.

إن التقدير الثاني الذي رده العكبري متمثل بأن كل فعل قد حذف منه أحد مفعوليه، فحسب الأول حذف منه بمفازة، وحسب الثاني حذف منه "هم" الذي يدل عليهم أنفسهم، معنى ذلك أن الفعلين متساويان في التركيب غير أن كلاً منهما يدل على أحد مفعولي الآخر[3].

وبناء على هذا التقدير، أي: حذف مفعول من المفعولين من كل فعل في مقابل نظيره في المفعول الثاني، فالفعل الأول حُذف منه مفعوله الثاني، والفعل الثاني حُذف منه مفعوله الأول، فبناء على هذا التقدير فإن الفعل الثاني توكيد للفعل الأول[4].

ويرى الباحث ما يأتي:

أولاً: إن العكبري لم يرفض هذا الوجه الثاني، وإنما ضعّفه.

ثانياً: إن القول الثاني أرجح عندي من قول العكبري وهو القول الأول، لأن معنى الآية الكريمة يؤيد أن يكون الفعل الثاني توكيداً للفعل الأول، وبناء عليه فإن التقدير الثاني الذي ذكره العكبري هو الأرجح.

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 319، انظر: الأخفش ، معاني القرآن ، ج:1 ، ص:242 قال :الآخرة بدل من الأولى ، والفاء زائدة ،انظر: النحاس ، إعراب القرآن ،ج:1 ، ص :193 ذكر : كرر تحسبن لطول الكلام ليعلم أنه يراد الأول كما تقول : لا تحسب زيداً إذا جاءك وكلمك لا تحسبه مناصحاً.

2- ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 640.

3- السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 3، ص: 527.

4- ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج: 6، ص: 106.

ثالثاً: إن مما يؤيد القول بالتقدير الثاني أن ابن هشام قال به، وقال به المفسرون أيضاً.

رابعاً: إن القول بقول العكبري يقتضي طلب معمول واحد لعاملين اثنين، فهو قد بيّن أن الفعلين في الآية الكريمة بمنزلة فعل واحد، وأن مفعولي الفعل الأول هما نفسهما مفعولا الفعل الثاني، وهذا اقتضاء عاملين لمعمول واحد، وذلك منافٍ لأصول القواعد النحوية.

3.2.2 عمل المصدر المنتصب لفعل محذوف:

ينتصب المصدر الصريح في بعض الأحيان لفعل محذوف من الكلام، نحو: حقاً، فإذا كان القصد من هذا المصدر التأكيد فإنه لا يعمل، أما إذا كان المصدر المطلق نائباً عن فعله فإنه يعمل[1].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾[2].

يقول العكبري مبيناً موضع "على المتقين" من الإعراب: "وعلى المتقين صفة لحق، وقيل: هو متعلق بنفس المصدر، وهو ضعيف؛ لأن المصدر المؤكِّد لا يعمل، وإنما يعمل المصدر المنتصب بالفعل المحذوف إذا ناب عنه، كقولك: ضرباً زيداً، أي: اضربْ"[3].

فاعتراض العكبري في هذه المسألة النحوية متعلق بجواز عمل المصدر المنتصب، وهل يصلح أن تكون شبه الجملة في موضع تعلق بهذا المصدر أم لا، والواقع أنه لا يجوز عمل المصدر المؤكد إذا لم يصلح تقديره بالفعل، لأن العمل في أصله للفعل، فلما كان المصدر المؤكد لا يصلح تقديره بالفعل لم يجز عمله[4].

1- انظر: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 518.

2- سورة البقرة، آية: 180.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 147،لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن

4- العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 448.

ومسألة عمل المصدر المؤكد ليست منتفية عند النحاة، بل إن المصدر المؤكد يعمل، ولا يجوز حذف معموله، مثل قولنا: ندلاً زريقُ المالَ، فقد عمل المصدر النصب في "المال"، ومن هنا يتضح أن المصدر المؤكد يعمل فيما بعده[1].

غير أن عمل هذا المصدر المؤكد يكون وفق شروط معينة يبينها النحاة في كتبهم، كأن يكون مسموعاً عن العرب ذلك العمل، أو أن يكون داخلاً ضمن أسلوب الاستفهام، أو أن يكون مكرراً، وفي غير هذه الحالات فلا يصح عمل المصدر المؤكد[2]، فربما هذا ما قصده العكبري في نصه السابق.

ولقد اعتمد العكبري في احتجاجه لرأيه في تضعيف القول بعمل هذا المصدر المؤكد بحجة نحوية تركيبية تمثلت بافتراض أن المصدر المؤكد إذا لم تتوافر فيه شرط العمل فلا يعمل، ومن هنا كانت حجة العكبري نحوية بحتة، ولا يرى الباحث القول بقول العكبري هذا لما يأتي:

أولاً: لأنه يصح عمل المصدر المؤكد، وبناء عليه فيصح اعتبار "على المتقين" متعلق بـ "حقاً".

ثانياً: لأن الدلالة السياقية العامة للآية الكريمة تؤيد هذا المعنى ولا تنفيه، فما دام السياق لا يتناقض مع هذا التقدير فلا سبب لرفضه أو تضعيفه، فالمعنى بناء على تعلق "على المتقين" بـ "حقاً" يكون الحق على المتقين، كأن يقال: حقٌّ عليّ كذا، وهذا معنى السياق في الآية الكريمة، فحق على المتقين كذا وكذا، ومن هنا تظهر الدلالة السياقية لهذا التركيب.

4.2.2 المنادى:

والمنادى اسم منصوب مسبوق بحرف نداء، وهو منتصب بفعل محذوف أو بحرف النداء على خلاف بين النحويين، وهذا الانتصاب للمنادى يكون وفقاً لشبهه بالمفعول به، وقد يُبنى على الضم في حال كونه معرفة، أو نكرة مقصودة[3].

1- ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 658.

2- ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 188 . 193.

3- انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 4، ص: 3.

ورد في حديث له عن كلمة "آمينَ" في نهاية الفاتحة، قوله: "وقيل: آمين اسم من أسماء الله تعالى، وتقديره: يا آمين، وهذا خطأ لوجهين: أحدهما: أن أسماء الله تعالى لا تُعرف إلا تلقياً ولم يرد بذلك سمع. والثاني: أنه لو كان كذلك لبُني على الضم لأنه منادى معرفة أو مقصود"(1).

ينسب هذا الرأي في كلمة "آمين" إلى الحسن البصري رحمه الله تعالى وكذلك قال به مجاهد، فإنهما كانا يريان أن هذه الكلمة اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى (2)، ولقد وصف العكبري هذا القول بأنه خاطئ، فلم يكتفِ بالاعتراض فحسب، وإنما خطّأ هذا القول جملة وتفصيلاً.

وإن أصوب الأقوال في هذه الكلمة ما ذكره أكثر النحاة وهو أن "آمين" اسم فعل أمر بمعنى استجب، وفيه لغات أخرى لا حاجة بنا لذكرها هاهنا، إذ إن ما يهمنا اعتبار هذه الكلمة اسم فعل أمر لا اسماً من أسماء الله سبحانه وتعالى(3).

ولم يكن المفسرون ليرجحوا أياً من الأقوال التي نُقلت عن معنى كلمة "آمين" ونجدهم يفيضون في الحديث عن معناها، فيشيرون أنها بمعنى استجب، أوأنها ليست عربية، أوأنها اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى، ولا يرجحون في أكثر الأحيان بين هذه وتلك(4).

ولقد استطاع العكبري الوصول إلى نتيجة تؤيد ما ذهب إليه من تخطئة هذا القول تمثلت بالقياس النحوي، فلو أن "آمين" اسم من أسماء الله الحسنى وسُبق بأداة نداء مقدرة، لوجب أن يكون مبنياً على الضّم؛ لأن حكمه في هذه الحالة حكم المنادى

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 11.

2- ابن جني. الخصائص، ج: 3، ص: 125.

3- ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). شرح المفصل، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، مكتبة المتنبي، القاهرة ـ مصر، ج: 4، ص: 34.

4- انظر: الثعلبي. الكشف والبيان، ج: 1، ص: 125، و الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب (د.ت). النكت والعيون، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان،، ج: 2، ص: 448.

المعرفة أو المفرد، فيكون مبنياً على الضم في مثل هذه الحالة [1]، هذه هي الحجة الأولى التي أيد بها العكبري رأيه برفض القول بأن آمين اسم من أسماء الله تعالى، أما الحجة الثانية فهي القول بأن أسماء الله تعالى تؤخذ تلقياً عن الرسول الكريم . صلى الله عليه وسلم . ولم يرد نص بهذا، فلما لم يرد نص بذلك لم يصح القول بأن "آمين" اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى.

5.2.2عامل نصب (إذا) الظرفية:

تمثل "إذا" واحداً من ظروف الزمان، وهي لما يُستقبل من الزمان، وتضاف إلى فعلها، وتُنصَب بجوابها على قول جمهور النحويين [2]، وهو موضع الاعتراض عند العكبري في المسألة الآتية.

في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾ "[3].

اعترض العكبري في هذه الآية الكريمة على القول بناصب "إذا" فيها ، وذلك إذ يقول: "إذا في موضع نصب على الظرف، والعامل فيها جوابها، وهو قوله: قالوا، وقال قوم: العامل فيها قيل، وهو خطأ؛ لأنه في موضع جر بإضافة إذا إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف"[4].

لقد بيّن العكبري في نصه السابق قولين في عامل النصب في ظرف الزمان "إذا" في الآية الكريمة، الأول: أنه جوابها، والثاني: أنه فعلها، والواقع أن جمهور النحاة قالوا بأن "إذا" خافضة لشرطها، منصوبة بجوابها، أي أن عامل النصب فيها هو جوابها

1- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة . مصر ، الطبعة العشرون، ج: 3، ص: 258.

2- ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 854.

3- سورة البقرة، آية: 11.

4- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 27.

وليس شرطها، ومن هنا ينتفي القول بأن "قيل" في الآية الكريمة هو الناصب لـ "إذا"؛ لأنه شرطها وليس جوابها[1].

وإذا نظرنا إلى المسألة من ناحية تركيبية بحتة فإننا نجد أن "إذا" ما هي إلا ظرف للزمان، والظرف لا بد له من مضاف إليه، فأين المضاف إليه لو قلنا بأن عامل النصب فيها "قيل"، إذ لا يصح أن يكون المضاف إليه عاملاً في المضاف، ومن هنا يضعف القول بأن "قيل" هو عامل النصب فيها، لأنه لا موضع له في الكلام سوى مضاف إليه، نتيجة مجيئه بعد "إذا" التي هي أصلاً ظرف، ولا بد لها من مضاف إليه بعدها، ومن ثم لا يبقى في الآية الكريمة ما يعمل النصب في "إذا" سوى "قالوا"، ومن هنا يظهر لنا أن الصواب اعتبار "قالوا" هي عامل النصب في "إذا"[2].

إن العامل في "إذا" جوابها، هكذا قال النحاة، أما إذا كان جوابها غير صالح للعمل فيها، كإذا الفجائية، فإن العامل فيها مقدر يدل عليه جوابها [3]، ولم يقل أحد بجواز عمل فعل الشرط في "إذا".

ويتبين لنا مما سبق ما يلي:

أولاً: لقد وصف العكبري هذا الرأي بأنه خطأ، هذا يعني أنه لم يكتفِ بالاعتراض عليه فحسب، بل خطّأه.

ثانياً: لقد بيّن العكبري حجته في تخطئة هذا القول بأن "إذا" تُضاف إلى فعلها، فيكون موضع فعل الشرط منها مضافاً إليه، فكيف يستقيم أن يعمل المضاف إليه في المضاف؟ هذا ما ينفي احتمال عمل فعل الشرط في "إذا" ويؤكد عمل الجواب فيها.

ثالثاً: أما من ناحية المعنى فإن المعنى يؤيد أن يكون "قيل" مضافاً إلى "إذا" وليس عاملاً فيها، لأن المعنى يصبح متناقضاً إذا اعتبرنا "قيل" عاملة في "إذا"، لأن

1– ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 854.

2– انظر: الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (د.ت). شرح الأزهرية، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، ص: 60.

3– المرادي. الجنى الداني، ص: 369 . 370.

الجواب هو العامل في الظرف، فلو اعتبرنا أن "قيل" هي العاملة كان لكانت في موضع الجواب، وهو ما يتناقض مع المعنى العام في الآية الكريمة.

6.2.2 العامل في الحال:

والحال فضلة منصوبة، والعامل فيها قد يكون متصرفاً فعلاً أو شبهه، وقد يكون جامداً[1].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمٗا فَلَمَّا كَشَفۡنَا عَنۡهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمۡ يَدۡعُنَآ إِلَىٰ ضُرّٖ مَّسَّهُۥۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلۡمُسۡرِفِينَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٢ ﴾[2].

يقول العكبري مبيناً موضع "لجنبه" من الإعراب: "لجنبه، في موضع الحال، أي دعانا مضطجعاً. ومثله: قاعداً، أو قائماً، وقيل: العامل في هذه الأحوال مس، وهو ضعيف لأمرين: أحدهما: أن الحال على هذا واقعة بعد جواب إذا وليس بالوجه، والثاني: أن المعنى كثرة دعائه في كل أحواله، لا على أن الضر يصيبه في كل أحواله"[3].

لقد كان موضع الاعتراض عند العكبري في الآية السابقة متمثلاً بالقول في أن عامل النصب في هذه الأحوال الثلاثة هو: مس، وليس: دعانا، فبيّن العكبري أن العامل دعانا وليس مس، وقدم لذلك حجته.

ويصلح عطف الجملة وشبه الجملة الحاليتين على المفرد، كما يصلح عطف الحال المفردة على الجملة الحالية وشبه الجملة، وهذه الآية الكريمة شاهد واضح على ذلك، إذ عطف "قاعداً، وقائماً" المفردين على "لجنبه" وهي شبه جملة[4].

1- ابن جني. اللمع في العربية، ص: 62.

2- سورة يونس، آية: 12.

3- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 667 . 668، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن والقراءات القرآنية.

4- ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 357.

ولما صح عطف الحال المفرد على الحال الجملة في الآية الكريمة وفي غيرها من المواضع الأخرى دل على أن الحال الجملة في موضع تأويل مفرد، فكلمة "لجنبه" في موضع تأويل مفرد، أي مضطجعاً[1]، وهو ما أوله العكبري في نصه السابق.

وعموماً فقد قال بهذا التأويل في الآية القرآنية الكريمة أكثر المفسرين، ومن بينهم الواحدي[2]، والبيضاوي[3]، وأبو حيان[4]، وغيرهم، ولقد اشار هؤلاء المفسرون إلى أن عامل الحال "دعانا" وليس "مس".

وحين نعمن النظر في نص العكبري السابق نجد أنه قد اعتمد في حجته على دليلين: الأول: تركيبي تمثل بما حكمه من أن هذه الحال قد جاءت بعد جواب "إذا" فكيف يمكن القول بأن العامل فيها "مس" وقد جاء جواب "إذا" والأصوب أن تأتي الحال قبل مجيء جوابها، أما الدليل الثاني الذي اعتمد عليه العكبري في اعتراضه السابق فتمثل بالجانب الدلالي المعنوي، فقد أوضح أن هذه الأحوال جاءت لتبين كيفية الدعاء الذي يكون عليه الإنسان حين يمسه الضر، فهو يدعو مضطجعاً، وقاعداً، وقائماً، ولم تأتِ هذه الأحوال لتبين كيفية مسه الضر، فلا يعقل أن يمسه الضر في أحواله الثلاثة هذه، مضطجعاً، وقائماً، وقاعداً، فمن هنا استطاع العكبري بالحجة التركيبية، والأخرى الدلالية إثبات أن العامل في هذه الحال "دعانا" وليس "مس"، وهو ما عليه الباحث.

---

[1]- السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 224.

[2]- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد (1994م). الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرا، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، قدمه وقرضه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 540.

[3]- البيضاوي. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج: 3، ص: 107.

[4]- أبو حيان. البحر المحيط، ج: 6، ص: 20.

7.2.2 جملة الحال:

تأتي الحال مفردة وتأتي جملة، أما الجملة فتأتي فعلية أو اسمية، ف إذا كانت الحال جملة فلا بد من رابط يعود على معنى الحال، كالواو أو الضمير[1].

في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ ﴾[2].

يقول العكبري مبيناً موضع جملة "فهم لا يرجعون" من الإعراب: "جملة مستأنفة وقيل موضعها حال، وهو خطأ؛ لأن ما بعد الفاء لا يكون حالاً؛ لأن الفاء ترتب، والأحوال لا ترتيب فيها"[3].

يشتمل نص العكبري السابق على حديث عن الحال، وبالتحديد الحديث عن الحال الجملة، إذ إن الجملة يصلح أن تكون حالاً، ويصلح أن تكون في مواضع أخرى غير الحال، وفي هذه الآية الكريمة لا يصلح أن نجعل هذه الجملة حالاً، وذلك لأنها مفتتحة بالفاء، والفاء تفيد الترتيب، ولا يستقيم معنى الترتيب مع معنى الحال؛ لأن الحال لا ترتيب فيها[4].

وما دام أن الجملة لا يصلح أن تكون حالاً بسبب وجود الفاء في أولها فلا يبقى سوى أن تكون جملة مستأنفة، إذ بهذا التقدير يستقيم المعنى في الآية القرآنية الكريمة[5].

ولم يرد عن النحاة أن جملة الحال قد تُصَدَّر بالفاء، وإنما الرابط في الجملة الحالية أن تكون مصدرة بالواو، أو أن تكون مشتملة على الضمير، ولم يصرح النحاة بجواز مجيء الفاء مصدرة في بداية جملة الحال [6]؛ لأنها تفيد الترتيب كما أشار العكبري سابقاً.

1- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 23 . 24.

2- سورة البقرة، آية: 18.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 34.

4- السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 1، ص: 166.

5- ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج: 1، ص: 383.

6- ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 285 . 286.

ووجود الواو في الجملة الحالية يحمل رابطاً بين الجملة الحالية وصاحب الحال، إذ لا بد من هذا الرابط كي تستقيم جملة الحال، فقد يكون الرابط ضميراً، وقد يكون حرف الواو، ولا يصلح أن يكون فاءًأو سين الاستقبال، أو حتى، أو غيرهما من الحروف التي قد تدخل على الأفعال[1].

لقد خطّأ العكبري هذا القول بأن جملة "فهم لا يرجعون" في الآية القرآنية الكريمة في موضع حال، وبيّن أن هذه الجملة قد صُدّرت بالفاء، ولا يصلح أن تكون الفاء عنصراً رابطاً بين الجملة الحالية وصاحب الحال، إذ إن الفاء حرف يفيد الترتيب، أما الحال فلا ترتيب فيها، ومن هنا يضعف اعتبارها حالاً، وهذه الحجة التي بيّنها العكبري في كلامه السابق اعتمد فيها على العناصر التركيبية التي تكون جملة الحال، وهي عناصر نحوية تركيبية، ولم يعتمد على عنصر دلالي يفيده النص القرآني.

8.2.2 تقدم الحال على صاحبها المجرور:

الأصل في الترتيب التركيبي لجملة الحال أن تتأخر الحال عن صاحبها، ولكن يجوز تقدمها عليه، أما إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر فإن جمهور النحويين لا يجيزون ذلك، وأجازه ابن كيسان وابن مالك[2].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٢٨ ﴾[3].

يقول العكبري مبيناً موضع "كافة" من الإعراب: "إلا كافة، هو حال من المفعول في أرسلناك، والهاء زائدة للمبالغة، وللناس متعلق به، أي: وما أرسلناك إلا كافة للناس عن الكفر والمعاصي، وقيل: هو حال من الناس، إلا أنه ضعيف عند الأكثرين، لأن

1- السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 320.

2- ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 264.

3- سورة سبأ، آية: 28.

صاحب الحال مجرور، ويضعف هنا من وجه آخر، وذاك أن اللام على هذا تكون بمعنى إلى، إذ المعنى أرسلناك إلى الناس كافة"[1].

إن نص العكبري السابق يشير إلى أن "كافة" في الآية الكريمة حال من ضمير النصب في "ارسلناك" وهو المفعول به، ولا يصلح أن يكون حالاًمن الناس ، لأن الحال لا يجوز أن تتقدم على صاحبها المجرور عند أكثر النحويين، في حين أن الكوفيين بيّنوا أنها تتقدم في حال كون حرف الجر غير زائد، أما إذا كان حرف الجر زائداً فلا يصح تقدمها، وبناء على موقف الكوفيين هذا فإنه يصح أن تكون "كافة" حالاً من للناس [2].

ولقد احتج العكبري لرأيه القائل بأن "كافة" لا تكون حالاً من الناس بأن اللام في هذه الآية الكريمة بمعنى "إلى" أي: إلى الناس كافة، وبذا يضعف الوجه القائل بأن "كافة" حال من الناس.

ومن ناحية أخرى فإن ابن هشام قد أشار إلى أن ابن مالك قد أجاز تقدم الحال على صاحبها المجرور، سواء أكان جره بالإضافة، أم بحرف جر، وبين أنه الصحيح الصواب[3]، وبذلك قال الأشموني[4]، والأزهري[5]، والسيوطي[6]، والصبان[7].

وعموماً فإن منهج العكبري في اعتراضه على الآراء النحوية لم يختلف عن سابقه من المواضع، فقد اعتمد على حجتيه، الأولى: الحجة الدلالية التي يعتمد فيها على المعنى والسياق العام للآية الكريمة، والحجة الثانية: التركيبية، التي يعتمد فيها على الأركان التركيبية والقواعد التي وضعها النحاة لمثل هذه الجمل والشواهد.

1- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 1029، لم يجد الباحث هذا الراي في كتب غعراب ومعاني القرآن أو القراءات القرآنية

2- المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 705.

3- ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 267.

4- الأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 15.

5- الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 590.

6- السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 307.

7- الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 263.

غير أن الباحث لا يقول بقول العكبري في الموضع السابق، إذ ليس هناك ما يمنع من مجيء الحال من الناس، وليس هناك ما يمنع من تقدمها على صاحبها المجرور لما يأتي:

أولاً: لأن الخلاف عند النحويين كان في أكثره متعلقاً بحرف الجر الزائد أو غير الزائد، فما دام حرف الجر في "للناس" ليس بزائد فلا داعي لعدم اعتبار "كافة" حالاً من الناس.

ثانياً: لأن أكثر النحويين كما رأينا يقولون بجواز تقدم الحال على صاحبها المجرور، واستشهدوا بهذه الآية دون غيرها من الآيات الأخرى.

9.2.2 مجيء المصدر المؤول حالاً:

يأخذ المصدر المؤول مكان المصدر الصريح في النظام التركيبي العربي، كما يأخذ إعرابه، فالمصدر المؤول يأتي مرفوعاً على المبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، كما يأتي منصوباً على المفعولية، كما يأتي مجروراً بحرف جر، وهكذا[1].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾[2].

يقول العكبري مبيناً موضع المصدرالمؤول (ألاّ تأكلوا) من الإعراب: "وألا تأكلوا، فيه وجهان: أحدهما: حرف الجر مراد معه، والتقدير: في ألا تأكلوا، ولما حُذف حرف الجر كان في موضع نصب، أو في موضع جر على اختلافهم في ذلك، وقد ذُكر في غير موضع. والثاني: أنه في موضع الحال، أي: وأي شيء لكم تاركين الأكل، وهو ضعيف؛ لأن أن تمهد الفعل للاستقبال، وتجعله مصدراً، فيمتنع الحال إلا أن تقدر حذف مضاف تقديره: وما لكم ذوي أن لا تأكلوا"[3].

لقد تبين في النص السابق اعتراض العكبري على اعتبار هذا المصدر المؤول في موضع الحال، وبيّن حجته في ذلك، فالمسألة تتعلق بأن المصدر المؤول لا يصلح أن

1- انظر: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 189.

2- سورة الأنعام، آية: 119.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 535.

يقع حالاً في هذه الآية الكريمة، فعلاوة على ما ذكره العكبري من اعتبار أن "أن" تنقل الفعل للدلالة على الاستقبال، وهذه الدلالة لا تستقيم مع دلالة الحال، فإن ابن عادل الحنبلي قد أشار إلى أن المصدر المؤول أشبه بالمضمرات، وهذه المضمرات معرفة، والحال نكرة، فلا يصلح تقدير المصدر المؤول في موضع الحال[1].

والدلالة على الاستقبال تنافي الدلالة العامة للحال، فإن الحال وصف فضلة يدل على هيئة الفاعل، أو المفعول، أو كليهما، والدلالة على الهيئة لا يصلح أن تكون من قبيل الاستقبال، بل لا بد لها من أن تكون من قبيل الحال، أي الوصف الحالي دون الاستقبال[2].

ومن ناحية ثانية فإن "أن" تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فيقال فعل مضارع منصوب، يفيد الاستقبال [3]، ولما كان الأمر على ذلك فلا يمكن أن يستقيم معنيان يكادان يصلان إلى مستوى التضاد بينهما، فلا يمكن الجمع بين الدلالة الحالية في الحال، والدلالة الاستقبالية في حرف النصب "أن" فمن هنا انطلق العكبري في تضعيفه للقول الثاني.

10.2.2 الاستثناء المنقطع:

وهو الاستثناء الذي يكون على تقدير "لكن" في الكلام، كقولك: ما جاءني القوم إلا زيداً، أي: لكن زيداً جاء، وقد يكون مرفوعاً على بعض لغات العرب[4].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩ ﴾ [5].

يقول العكبري مبيناً موضع الاستثناء في الآية القرآنية الكريمة: "إلا أن تكون تجارة، الاستثناء منقطع ليس من جنس الأول، وقيل: متصل، والتقدير: لا تأكلوها

1- ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج: 8، ص: 401.

2- الأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 3.

3- الأزهري. شرح الأزهرية، ص: 46.

4- ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 290.

5- سورة النساء، آية: 29.

بسبب إلا أن تكون تجارة، وهذا ضعيف؛ لأنه قال بالباطل، والتجارة ليست من جنس الباطل"[1].

لا خلاف عند العكبري أن الآية الكريمة شاهد على الاستثناء، غير أن القضية عنده متمثلة بكون هذا الاستثناء منقطعاً أم متصلاً، ولقد بيّن سيبويه أن العرب يأتون بالاستثناء على هذا النمط، وقد يأتون بكلمة "تجارة" بالرفع على اعتبار أن "كان" تامة هاهنا[2].

وهذا الاستثناء منقطع، إذ لا يتصور أحد أكل التجارة عن تراضٍ بأنه أكل بالباطل، فإن شرط أن يكون المستثنى جزءاً من المستثنى منه منتفٍ هاهنا، إذ إن أكل التجارة عن تراضٍ نقيض أكلها بالباطل، لذا ينتفي أن يكون الاستثناء متصلاً في هذا الموضع[3].

وعموماً فقد رفض أكثر المفسرين القول بأن الاستثناء في الآية الكريمة من قبيل الاستثناء المتصل، وكانت حجتهم كحجة العكبري في ذلك، ومن بينهم السمين الحلبي[4]، وابن عادل الحنبلي[5]، والسيوطي[6]، وغيرهم.

لقد اعتمد العكبري في حجته السابقة على الدليل المعنوي الدلالي المرتبط بالاستثناء، وهو دليل وضعه النحاة كي يفرقوا بين الاستثناء المتصل، والاستثناء المنقطع، فإذا كان المستثنى جزءاً حقيقياً من المستثنى منه كان الاستثناء متصلاً، وإذا كان المستثنى جزءاً غير حقيقي بل يرتبط بسبب من الأسباب بالمستثنى منه فهو استثناء منقطع،

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 351، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن أو القراءات القرآنية

2- سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 349.

3- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 210.

4- السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 3، ص: 663.

5- ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج: 6، ص: 337.

6- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (2005م). نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، مكة المكرمة . السعودية، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 149.

وهذا ما جرى في الآية الكريمة، فإن الاستثناء منقطع لأن التجارة ليست جنساً من أجناس الباطل، فلا يصح اعتبارها استثناءً متصلاً.

11.2.2 امتناع الاستثناء بإلا:

يكون هذا الاستثناء على تقدير الوصف، كأن يُقدَّر "مثل، أو غير"، ولا يكون بمعنى الاستثناء الدلالي، لأنه إذا اعتبر الاستثناء بمعناه الحقيقي لأدى ذلك إلى اختلال في المعنى والدلالة، فمن هنا يُقدر وصف مناسب لتركيب الكلام[1].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[2].

يقول العكبري مبيناً موضع لفظ الجلالة "الله" من الآية الكريمة: "ولا يجوز النصب على الاستثناء لوجهين: أحدهما: أنه فاسد في المعنى، وذلك لو أنك قلت: لو جاءني القوم إلا زيداً لقتلتهم، كان القتل لكون زيد مع القوم، فلو نصبت في الآية لكان المعنى إن فساد السماوات والأرض امتنع لوجود الله مع الآلهة، وفي ذلك إثبات إله مع الله، وإذا رفعت على الوصف لا يلزم مثل ذلك لأن المعنى لو كان فيهما غير الله لفسدتا، والوجه الثاني: أن آلهة هنا نكرة والجمع إذا كان نكرة لم يستثنَ منه عند جماعة من المحققين لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى"[3].

لقد بيّن العكبري في نصه السابق أن لفظ الجلالة "اللهُ" لا يمكن أن تأتي منصوباً على الاستثناء، وذلك للحجة التي بيّنها، والصواب في ذلك أن تأتي وصفاً.

يقول سيبويه في ذلك: " باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً. بمنزلة مثل، وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيدٌ لغلبنا، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو

1- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 331.

2- سورة الأنبياء، آية: 22.

3- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 915، انظر :الفراء ، معاني القرآن ،ج: 2، ص:200 ذكر أنه يقصد هنا سوى ، انظر :النحاس ، إعراب القرآن ، ج: 3 ، ص: 48، وذكر انها هنا بمعني غير

كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلتَ. ونظير ذلك قوله عز وجل: " لو كان فيهما آلهة إلا اللهُ لفسدَتا"[1].

فإن كلام سيبويه السابق يبين أن مثل هذا التركيب يمتنع معه الاستثناء، لأنه لو كان هناك استثناء لكانت الآلهة في حكم الله سبحانه وتعالى، ولكان امتناع فساد السماوات والأرض بسبب وجود الله ووجود الآلهة معه، وهو محال، فالتقدير الصواب في هذه الآية الكريمة أن يكون "إلا الله" وصفاً لما قبله، بذا يستقيم المعنى على وجهه السليم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لفظ الجلالة رفع في الآية الكريمة[2].

لو افتراضنا أن لفظ الجلالة في الآية القرآنية الكريمة كان منصوباً لكان ذلك مخالفاً لطبيعة السياق القرآني للآية الكريمة، ولكان المعنى مختلفاً تماماً عن المعنى المقصود في الآية، لذا فإن التقدير الذي بيّنه العكبري كان متوافقاً مع طبيعة السياق القرآني الذي يؤيد أن يكون لفظ الجلالة في موضع الوصف لا في موضع الاستثناء[3].

إن العكبري حين اعترض على هذا الوجه النحوي في الآية الكريمة اعتمد في حجته على عنصرين اثنين: الأول: عنصر دلالي أو ما يمكن أن نسميه بالحجة الدلالية، وذلك أن العكبري قد أثبت بالمعنى والدلالة أن نصب لفظ الجلالة "الله" يؤدي إلى فساد الدلالة التي يقصدها السياق العام للآية القرآنية الكريمة، أما العنصر الثاني: فهو العنصر التركيبي، وذلك أن القاعدة التركيبية التي وضعها النحاة تقول بأن الجمع إذا كان نكرة فإنه لا يستثنى منه عند بعض النحاة[4]، فهذه القاعدة التركيبية التي جاء بها

1- سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 331 . 333.

2- ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 331.

3- الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر (1957م). البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، مصورة عن طبعة دار إحياء الكتب العربية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 169.

4- انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 269.

العكبري أيد من خلالها ما ذهب إليه من تضعيف وجه نصب لفظ الجلالة في الآية الكريمة.

وفي نهاية هذا المبحث يشير الباحث إلى ما يأتي:

أولاً: لقد اعتمد العكبري في اعتراضاته على جانبين اثنين للاحتجاج لرأيه، الأول: الجانب المعنوي الدلالي، الذي يتكئ فيه غالباً على السياق العام للآية، والمعنى التفسيري لها، والثاني: الجانب التركيبي، الذي يعتمد فيه على القواعد النحوية التي من شأنها أن تؤيد ما ذهب إليه.

ثانياً: إن أكثر المسائل النحوية المتعلقة بالمنصوبات التي اعترض فيها العكبري لم يخطئها العكبري تخطيئاً صريحاً، بل كان أكثر وصفه لتلك المسائل بأن القول بها ضعيف.

ثالثاً: لا يدع العكبري مسألة يعترض فيها دون أن يوضح وجه اعتراضه، ودليله على صحة ما يذهب إليه.

3.2 اعتراضات العكبري في المجرورات :

يمثل هذا العنوان باباً من أبواب النحو التي درج النحاة على تقسيمها للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وهذه المجرورات تمثل عناصر زائدة في الكلام من الناحية التركيبية، أما من الناحية الدلالية فلا بد من ورودها من أجل تكملة المعنى على الوجه الصحيح، وتنقسم المجرورات إلى ثلاثة أقسام هي: المجرور بحرف الجر، والمجرور بالإضافة، والمجرور بمجاورة مجرور آخر، هكذا عبّر عنها ابن هشام في شرح شذور الذهب[1].

وفيما يلي سيعرض الباحث لتلك المسائل التي تحدث عنها العكبري ضمن باب المجرورات وهي كما يلي:

---

[1]– ابن هشام. شرح شذور الذهب، ص: 408.

1.3.2 تعلق الجار والمجرور:

إن الجار والمجرور تركيب نحوي بنائي، يقوم على أساس علاقة تشاركية في الدلالة بين الجار والمجرور ولكن لا بد لهذا التركيب من تعلّق بشيء قبله أو بعده، وهذا الحكم خاصّ بحرف الجر الأصلي، أما الزائد فليس شرطاً أن يتعلق بشيء[1].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ۚ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٧٦﴾ ﴾[2].

يقول العكبري مبيناً تعلق "في الكلالة" بأي الفعلين: "في الكلالة، في: يتعلق بيفتيكم، وقال الكوفيون: بيستفتونك، وهذا ضعيف، لأنه لو كان كذلك لقال: يفتيكم فيها، في الكلالة، كما لو تقدمت"[3].

لقد اشتمل نص العكبري السابق على حديثه عن تعلق "في الكلالة" بيفتيكم أو بيستفتونك، وذلك تبعاً للمعنى والتركيب، وبين ضعف أحد هذين الوجهين، وإن كان العكبري قد ضعّف وجهاً من الوجوه، وبين أنه الوجه الذي قال به الكوفيون، فلا بد لنا من الإشارة إلى أن الوجهين محتملان في الآية الكريمة، فعلى إعمال يستفتونك يكون "في الكلالة" متعلقاً بها، وعلى إعمال يفتيكم، يصبح "في الكلالة" متعلقاً بهذا الفعل، فأي الفعلين تعلق به هذا الجار والمجرور، وليس الأمر قسراً على فعل من الفعلين[4].

وعموماً فإن الناظر إلى إعمال الأول يقدر في الثاني معمولاً له، والناظر في إعمال الثاني يقدر في الأول معمولاً له، وذلك وفق سياق الآيات، ووفق التركيب النحوي السليم، ومن هنا فإن إعمال "يفتيكم" يوجب تقدير معمول لـ "يستفتونك" تقديره: في

1- انظر: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 307.

2- سورة النساء، آية: 176.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 413.

4- انظر: درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415هـ). إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص . سوريا، ودار اليمامة، دمشق . سوريا، وبيروت . لبنان، ودار ابن كثير، دمشق . سوريا، وبيروت . لبنان، الطبعة الرابعة، ج: 2، ص: 396.

الكلالة، أو في أي شيء بدا لهم، وهكذا يستقيم التركيب على وجهه الواضح المفهوم[1].

ومن القائلين بإعمال الثاني من المفسرين أبو حيان الأندلسي [2]، والأنجري [3]، وسبب قولهما بهذا القول أن "يفتيكم" أولى في المعنى من "يستفتونك".

لقد رجح العكبري القول بأن "في الكلالة" متعلق بـ "يفتيكم" لا بـ "يستفتونك" لأن المعنى يؤيد أن يكون متعلقاً بـ "يفتيكم" إذ لو اعتمد على أن يكون "في الكلالة" متعلقاً بيستفتونك لوجب أن يقول بعد يفتيكم: فيها، وذلك إيجاداً لمعمولها،لأن المعمول المذكور إنما هو معمول "يستفتونك" غير أنه ضعّف هذا القول ولم يخطّئه، وبين وجه ضعفه، وكانت حجته في التضعيف تعتمد بالدرجة الأولى على حجة تركيبية نحوية متمثلة بتقدير المتعلق المحذوف لو جاز اعتبار "في الكلالة" متعلقاً بـ "يستفتونك".

وهذا الموضع القرآني الكريم يرتبط بظاهرة التنازع في العربية إذ ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول، وذهب البصريون إلى إعمال الفعل الثاني، والراجح عند أكثر النحاة إعمال الثاني لأنه أكثر في الكلام، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل [4]، وبناء على الراجح من أقوال النحويين في التنازع يظهر أن "في الكلالة" متعلق بـ "يفتيكم" وليس بـ "يستفتونك".

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ٣ ﴾ [5].

1- الفيروزآبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب (1996م). بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 177.

2- أبو حيان الأندلسي. البحر المحيط، ج: 4، ص: 150.

3- الأنجري، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي (1419هـ). البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: حسن عباس زكي، القاهرة . مصر، ج: 1، ص: 600.

4- ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 2، ص: 167.

5- سورة الأنعام، آية: 3.

يقول العكبري مبيناً تعلق "في الأرض" في الآية الكريمة: "وفي الأرض يتعلق بـ "يعلم"، وهذا ضعيف، لأنه سبحانه وتعالى معبود في السماوات وفي الأرض، ويعلم ما في السماء والأرض، فلا اختصاص لإحدى الصفتين بأحد الظرفين"[1].

لقد اشتمل نص العكبري السابق على حديث عن تعلق الظرف "في الأرض" بـ "يعلم" وبين العكبري أنه يُضعف هذا القول، إذ إن تعلق "في الأرض" بـ "يعلم" دون السماء يؤدي إلى خلل في المعنى كما نرى، فلا يمكننا وصف الله سبحانه وتعالى أنه يعلم ما في الأرض، دون أن نصفه بأنه يعلم ما في السماء أيضاً، فهاتان الصفتان ملازمتان لله سبحانه وتعالى ولا يصح الفصل بينهما[2].

وما قام به العكبري سابقاً يتمثل بالقياس الدلالي، فقد قاس عبادة الله سبحانه وتعالى في السماء والأرض، بعلمه سبحانه وتعالى في السماء والأرض، فكما أنه سبحانه وتعالى معبود في السماء والأرض، فهو يعلم ما في السماء والأرض، ولا يمكن فصل إحدى هاتين الصفتين عن الأخرى، بل إنهما متلازمتان في المعنى والدلالة، لذا فإن ((في السماء والأرض)) متعلقان بـ "يعلم" [3].

وممن قال بقول العكبري السابق: أبو حيان الأندلسي[4]، والسيوطي[5]، والسنيكي[6]، والسنيكي[6]، وغيرهم.

إن العكبري في نصه السابق قد اعتمد على حجة معنوية دلالية، وابتعد عن الحجة التركيبية، وربما كان هذا الأمر من العكبري حين تكون الدلالة والمعنى أقوى من التركيب والإعراب، فإنه لو أراد أن يحكم على هذا القول وفق أحكام القواعد النحوية

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 480.

2- السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 4، ص: 532.

3- ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج: 8، ص: 22.

4- أبو حيان الأندلسي. البحر المحيط، ج: 4، ص: 434.

5- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1974م). الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. مصر، ج: 3، ص: 24.

6- السنيكي، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا (2001م). إعراب القرآن العظيم، تحقيق: موسى علي موسى مسعود، رسالة ماجستير، الطبعة الأولى، ص: 251.

التركيبية فإنه مهما قال ومهما بيّن من حجة فليس بإمكانه أن يقدم حجة قوية بمثل الحجة التي أمكنه تقديمها حين اعتمد فيها على المعنى والدلالة، فليس هناك أحد ينكر بأن الله سبحانه وتعالى هو المعبود في السماوات والأرض، ومن هنا انطلق العكبري في تفكيره، فقد قاس هذا المعنى على معنى علمه سبحانه وتعالى بكل شيء في السماوات والأرض، فليس من الممكن قصر التعلق على صفة دون أخرى، فإن الظرفين متعلقان بالصفتين معاً، ومن هنا برزت تلك القوة الدلالية لحجة العكبري، ولم يكن محتاجاً لأي حجة تركيبية أخرى تؤيد كلامه.

2.3.2 زيادة من الجارة

تُزاد "من" الجارة في الكلام بوجود شرطين أساسيين عند جمهور النحاة، ألا وهما سبقها بنفي أو شبهه، وأن يكون مجرورها نكرة، وأجاز بعض النحويين عدم اشتراط هذين الشرطين، غير أن الجمهور على اشتراطهما[1].

في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ۚ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ۚ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾[2].

يقول العكبري مبيناً أن "من" في قوله: من أخباركم، ليست زائدة: " ومن أخباركم، تنبيه على المحذوف، وليست من زائدة، إذ لو كانت زائدة لكانت مفعولاً ثانياً، والمفعول الثالث محذوف، وهو خطأ؛ لأن المفعول الثاني إذا ذُكر في مثل هذا الباب لزم ذكر الثالث"[3].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على نفيه للقول بأن "من" في الآية الكريمة زائدة، وإنما هي حرف جر جاء لمعنى في الكلام، وبين في كتابه اللباب، أن سيبويه هو من ذهب إلى اعتبار "من" في هذه الآية الكريمة ليست زائدة، في حين أن الأخفش هو من

1- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 5، ص: 77.

2- سورة التوبة، آية: 94.

3- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 655، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب القرآن ومعاني القرآن والقراءات القرآنية

ذهب إلى زيادتها، وهذا حكم بزيادة الحرف . حرف الجر . من غير ضرورة تلزم إلى ذلك، هذا علاوة على الحكم بزيادة "من" في الواجب وجودها فيه، وليس هناك ما يدعو إلى ذلك[1].

وحذف مفاعيل "نبأ" الثاني والثالث جائز في مثل هذا التركيب، في حين اعتبار أن المفعول الأول مقدر، فرغم وجود هذا الحذف فإن هناك ما يدل عليه، وهو قوله: من أخباركم، فهذا نعت للمفعول الثاني المحذوف في الآية الكريمة [2]، ولقد قال بهذا القول مفسرون آخرون من بينهم السمين الحلبي[3]، وابن عادل الحنبلي[4].

وبناء على سياق الآية الكريمة، والطبيعة الدلالية التي يفيدها حرف الجر "من" الذي يدل على التبعيض[5]، فإنه يمكننا القول بأن "من" في هذه الآية الكريمة لم تكن زائدة، وإنما هي في موضعها، للأسباب الآتية:

أولاً: لأن هذا ليس موضع زيادة حروف الجر، إذ تُزاد "من" في الكلام لكن بشرطين:

الأول: أن يكون مجرورها نكرة، والثاني: أن تُسبق بنفي أو شبهه [6]، وهذا ما لا نراه في الآية الكريمة.

ثانياً: لأن المعنى يؤيد أن تكون من هاهنا بمعنى "بعض، أو بمعنى "عن".

ثالثاً: لأن أكثر المفسرين قالوا بهذا القول.

وكما رأينا فقد اعتمد العكبري في حجته السابقة على الجانب اللغوي التركيبي أكثر من اعتماده على الجانب المعنوي الدلالي، وذلك لقوة الحجة التركيبية في هذه الآية الكريمة، حتى إنه وصل إلى حد أن يصف هذا القول بالخطأ.

1- العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 257.

2- ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 3، ص: 72.

3- السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 6، ص: 103.

4- ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج: 10، ص: 176.

5- المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 704.

6- ابن مالك. شرح الكافية، ج: 2، ص: 578 . 579.

3.3.2 مجيء حاشا حرف جر:

وهو من الوجوه الجائزة في العربية، إذ تجر كـ (خلا)، فيقال : قامَ القومُ حاشا زيدٍ، فإذا جرت، فهي حرف ([1])، وقال فيها ابن مالك: (يُستثنى بحاشا وخلا وعدا) فيجررن المستثنى أحرفاً وينصبنه أفعالاً ([2])، وهي عند سيبويه وأكثر البصريين حرف استثناء كـ (إلا) يجر ما بعده ([3])، وقد التزم سيبويه فيها الحرفية فقط، ومعه في ذلك اكثر البصريين ([4]) وهو الكثير الراجح فيها.

وقال ابن هشام : " ولم يجوز سيبويه في المستثنى (بعدا) غير النصب، لأنه رأى أنها لا تكون إلا فعلاً ،ولا في المستثنى (بحاشا) غير الجر ، لأنه رأى انها لا تكون إلا حرفاً([5]).

وقال المرادي : "ولا يجيز سيبويه النصب بها ، لأنه لم يبلغه"([6])

وذهب الزمخشري كذلك إلى ما ذهب إليه سيبويه ،إذ قال :" والثالث مجروراً أبداً ، وهو ما استثنى (بغير ، حاشا ،سوى ، سواء) ([7])، فهي حرفٌ يجر ما بعده ، وهو مابعده في موضع نصب بما قبله، وفيه معنى الاستثناء إذ نقول: أتاني القومُ حاشا زيدٍ ، وما أتاني القومُ حاشا زيدٍ ، أي سوى زيدٍ. ([8])

ومن الشواهد على جرها للأسماء بعدها ، قول الجُميح بن منقذ الطماح :

حاشا أبي ثوبان أنَّ به ضنا على الملحاة والشتم ([9])

---

[1] – ابن جني ، اللمع في اللغة العربية ،ص:69

[2] – ابن مالك ،شرح تسهيل الفوائد ، ج: 2 ، ص:306

[3] – المرادي ، الجني الداني في حروف المعاني ،ص:562

[4] – الأشموني ، شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، ج:2،ص :244.

[5]– ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص :165

[6]– المرادي ، الجني الداني في حروف المعاني ،ص:562

[7]– ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج:2 ، ص :60

[8] – ابن يعيش ، شرح المفصل، ج:2 ، ص :60

[9] – المرادي ، الجني الداني في حروف المعاني ،ص:562

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾ ﴾ [1].

يقول العكبري متحدثاً عن "حاشا" في الآية الكريمة: "وقرئ في الشواذ" حشا" لله بغير ألف بعد الحاء، وهو مخفف منه، وقال بعضهم: هي حرف جر، واللام زائدة، وهو ضعيف لأن مثل هذا موضع ضرورة الشعر"[2].

لقد تضمن كلام العكبري السابق حديثاً عن "حاشا" التي تأتي في الاستثناء، وأنها قد تأتي بغير ألف بعد الحاء، وبيّن النحاة أن الأظهر في هذه أنها للاستثناء، حكمها في ذلك كحكم سائر اللغات التي وردت فيها، ومن هنا فإنها ليست حرف جر ولا ما يشبهه [3].

وعموماً فإن العكبري قد جاء بهذه المسألة النحوية عند حديثه عن تلك القراءة التي تنسب للحسن البصري، فقد قرأها بغير ألف بعد الحاء وهي من القراءات الشواذ[4].

ومن ناحية أخرى فقد بيّن أبو حيان الأندلسي أن هذه القراءة ما هي إلا لغة من لغات العرب تنسب لأهل الحجاز، إذ يحذفون الألف الأولى منها، ولكن هذا لا يمس معناها، أو وظيفتها[5]، وبهذا القول قال السمين الحلبي[6]، وابن عادل الحنبلي[7].

وضمن ما عاد إليه الباحث من كتب ومراجع فإنه لم يجد من ذكر أن "حشا" هي موضع ضرورة الشعر، بل ذكر جميعهم أنها لغة من لغات العرب، إلا ما وجده

1- سورة يوسف، آية: 31.

2- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 731، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب القرآن ومعاني القرآن والقرا ءات القرآنية.

3- المرادي. الجنى الداني، ص: 568.

4- ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 3، ص: 339.

5- أبو حيان الأندلسي. البحر المحيط، ج: 6، ص: 263.

6- السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 6، ص: 481.

7- ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج: 11، ص: 88.

الباحث عند العكبري، فقد وصفها بأنها ضرورة الشعر، ولذلك فإن الباحث لا يوافقه في تعليلها وبيان حجته في تضعيفها بأنها من ضرورة الشعر، بل كان من الواجب على العكبري أن يقول: وهي لغة من لغات العرب، غير أنها لغة ضعيفة.

4.3.2 الجر بحرف الجر المحذوف:

قد يُحذف حرف الجر من الكلام، فلا يبقى له عمل، وإن كان بعض النحاة قد أشار إلى جواز بقاء عمله، نحو: قتالٍ فيه، والتقدير عن قتال فيه [1]، على ما سنبين في المسألة الآتية.

في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾ [2].

يقول العكبري عن سبب جر "قتال" في الآية الكريمة: "قتالٍ فيه: هو بدل من الشهر بدل الاشتمال؛ لأن القتال يقع في الشهر، وقال الكسائي: هو مخفوض على التكرير، يريد أن التقدير: عن قتال فيه، وهو معنى قول الفراء، قال: هو مخفوض بـ "عن" مضمرة، وهذا ضعيف جداً؛ لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار. وقال أبو عبيدة: هو مجرور على الجوار، وهو أبعد من قولهما؛ لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ولا يُحمل عليه ما وُجدت عنه مندوحة"[3].

إن العكبري في نصه السابق اعترض على قولين اثنين هما: قول الكسائي القائل بأن "قتال" مجرور بـ "عن" محذوفة، والثاني: قول أبي عبيدة الذي يرى بأنه مجرور على الجوار.

1- الفراهيدي. الجمل في النحو، ص: 207.

2- سورة البقرة، آية: 217.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 174، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب القرآن ومعاني القرآن والقرا ءات القرآنية.

أما القول بأن "قتال" مجرورة بـ "عن" مضمرة فهو قول للكسائي وصرح به أيضاً الفراء، غير أن الفراء قد حمل قوله هذا على قراءة عبد الله [1]، وقد قرأ عبد الله هذا "عن قتال"، فمن هنا حمل الفراء قوله[2].

وعموماً فإن الخليل بن أحمد قد وازن في نظر الباحث بين القولين، فكان رأيه لا إلى ذاك ولا إلى ذاك، إذ قال إن "قتالٍ" مجرور على البدل، كأنه قال: عن قتال فيه، فقدر حرف الجر، والواقع أن حرف الجر يُفترض ألا يُقدر في هذا التركيب حتى يستقيم المعنى، ولا يظن القارئ أن المقصود حرف جر محذوف وبقي عمله[3].

ولقد بيّن المبرد أن المقصود من هذه الآية الكريمة بدل الاشتمال، فإن القائل لو قال: سُلب زيدٌ ثوبُه، لكان المعنى أن الثوب هو المسلوب منه، غير أنه بيّن أن زيداً هو من سُلب منه، وكذلك الحال في قوله: يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه، فإن الغاية التي يُسأل من أجلها تتمثل بالقتال، ومن هنا فإن "قتال" بدل من الشهر[4].

فالمعنى إذن في الآية الكريمة يختص بالسؤال عن القتال في الشهر الحرام، ومن هنا جاءت الآية الكريمة بذكر سبب هذا القتال من الناحية اللغوية، فإن الشهر سبب في القتال، ومن هنا بيّن سبحانه وتعالى قبل القتال أن المسألة مختصة بالشهر الحرام، ثم بين المسبب عن هذا الشهر الحرام وهو القتال فيه، فالمعنى قتال الشهر، كما يقال: سُلب زيدٌ ثوبه، والمعنى: سُلب ثوب زيد[5].

1- الراجح عند الباحث أنه عبد الله بن عباس، انظر: ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث (2002م). المصاحف، تحقيق: محمد بن عبده، دار الفاروق الحديثة، القاهرة. مصر، الطبعة الأولى، ص: 174.

2- الفراء. معاني القرآن، ج: 1، ص: 141.

3- الخليل بن أحمد. الجمل في النحو، ص: 207.

4- المبرد. المقتضب، ج: 1، ص: 27.

5- ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 47.

وعموماً فإن أكثر النحاة قالوا بأن "قتال" في الآية الكريمة من قبيل بدل الاشتمال لا مخفوضة بحرف جر محذوف، ومنهم ابن جني [1]، والسهيلي [2]، وابن مالك[3]، وابن هشام[4]، وغيرهم من النحاة.

ولقد كان فحوى اعتراض العكبري على هذا الرأي للكسائي والفراء أن حرف الجر لا يعمل مقدراً، في حين أن قول أبي عبيدة وُصف بأنه أكثر شذوذاً من القول الأول، فهو بيّن أن "قتال" قد انخفضت على الجوار، غير أن العكبري قد بيّن أن هذا القول لا يكون إلا في ضرورة الشعر، ولا سبيل إليه إذا كان عنه مندوحة.

ويظهر لنا من خلال كلام العكبري السابق أنه اعتمد في رأيه واعتراضه على المسألة النحوية على وجهة نظر تركيبية نحوية بالدرجة الأولى، وأوضح أن هذه المسألة ذات وجه في العربية متمثل بأن الجر بحرف الجر المحذوف أمر مرفوض بسبب أن حرف الجر لا يعمل محذوفاً، أما القول بالجر على الجوار فهو شاذ والأولى ألا يُقال به، فهذه الحجج ما هي إلا حجج تركيبية نحوية ليس لها ارتباط مباشر بالدلالة، وإنما الأمر مرتبط بالتركيب ارتباطاً وثيقاً مباشراً.

5.3.2 إضافة مائة إلى الجمع:

إن الأعداد "مائة" وما يليها يلحقها تمييزها مجروراً، أما إذا نُكِّرت "مائة" فإن تمييزها يأتي منصوباً على الأصل[5]، كما سيظهر في المسألة الآتية:

في قول سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴿٢٥﴾ ﴾[6].

1- ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص: 39.

2- السهيلي. نتائج الفكر، ص: 243.

3- ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1277.

4- ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 366.

5- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 14.

6- سورة الكهف، آية: 25.

يتحدث العكبري عن التركيب: مائةٍ سنين"، إذ يقول: "مائة سنين، يُقرأ بتنوين مائة، وسنين على هذا بدل من ثلاث، وأجاز قوم أن تكون بدلاً من مائة لأن مائة على معنى مئات، ويُقرأ بالإضافة وهو ضعيف في الاستعمال لأن مائة تضاف إلى المفرد، ولكنه حمله على الأصل إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع، ويقوي ذلك هنا أن علامة الجمع جبر لما دخل السنة من الحذف فكأنها تتمة الواحد"[1].

لقد ارتبط كلام العكبري السابق بقراءة قرآنية جعلت من "مائة" مضافة إلى السنين، فحذفت التنوين، وبذلك تكون "مائة" مضافاً، والسنين مضافاً إليها، وهي قراءة حمزة الزيات والكسائي[2].

وعموماً فقد أجاز النحاة إضافة العدد إلى المفرد أو إلى الجمع، غير أن الراجح عندهم إضافته إلى المفرد، لأن الإضافة إلى الجمع قد يفيد الجماعات، وذلك أنك لو قلت: عندي عشرون رجالاً، لكان المعنى أن عندك عشرين جماعة من الرجال، وليس المقصود عشرين رجلاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض النحاة كالفراء قد أجاز ذلك[3].

ولو كان جائزاً إضافة المائة إلى الجمع لكانوا قد لبثوا في كهفهم تسع مائة سنة، والواقع أنهم لم يلبثوا ذلك، لذا فإن من الراجح أن تكون "سنين" بدلاً من ثلاث[4].
ثلاث[4].

ونجد ابن مالك يجيز إضافة المائة إلى الجمع، واستدل بقراءة حمزة والكسائي في الآية السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه أشار إلى أن هذا الجمع الحاصل في

1- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 844، انظر : النحاس ، إعراب القرآن ، ج:2 ،ص :293 الذي كان رأيه موافق لما قال به العكبري

2- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (1400هـ). السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة . مصر، الطبعة الثانية، ص: 390.

3- انظر: ابن الوراق. علل النحو، ص: 516 . 517.

4- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1993م). العدد في اللغة، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان محمد الظاهر، الطبعة الأولى، ص: 35.

"سنين" إنما كان تعويضاً لما فقدته من الحذف في "سنة" [1]، وبهذا قال ابن هشام [2]، وابن عقيل[3].

وعند النظر في كلام العكبري السابق فإننا نجده محيراً، إذ لم يبدُ العكبري محيراً فيما سبق كما هو في مثل هذا الموضع، فهو بعد أن ضعّف القول بجواز إضافة المائة إلى الجمع، بحث عما يؤيد ذلك القول بأن أوضح أن ما يسوغ إضافة المائة إلى الجمع ما حصل في "سنين" من حذف في مفردها، مما أدى إلى تعويضها بأن أضيفت إلى المائة جمعاً.

وفي نهاية هذا المبحث يشير الباحث إلى ما يأتي:

أولاً: لم يختلف العكبري في اعتراضاته في باب المجرورات عنه في باب المرفوعات والمنصوبات، بل إن طريقته ما زالت كما هي في العرض، وفي الاحتجاج لما يذهب إليه من مذهب.

ثانياً: عندما تكون الحجة المعنوية الدلالية قوية بالقدر المطلوب فإن العكبري يستغني عن الحجة التركيبية النحوية.

4.2 اعتراضات العكبري في التوابع:

والتوابع في العربية خمسة: النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق، وبعضهم يجرونها أربعة فيجعل العطف واحداً ويدمج تحته عطف البيان، وعطف النسق، والتابع اسم يأخذ حكم ما قبله في: الإعراب، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير، ومن هنا سُمي تابعاً لتبعيته ما قبله تبعية كاملة[4].

وفيما يلي سيبين الباحث عدداً من هذه المسائل التي اعترض فيها العكبري على النحاة ضمن باب التوابع، وهي على النحو الآتي:

1– ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1667.

2– ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 696.

3– ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4، ص: 69.

4– ابن مالك. شرح الكافية، ج: 2، ص: 1146.

1.4.2 عطف المضارع على الماضي:

والأصل في المتعاطفين إذا كانا فعلين أن يتساويا في الزمن، فيعطف الماضي على الماضي، والمضارع على المضارع، غير أن بعض النحاة أجازوا عطف المضارع على الماضي، وبعضهم أول ما ورد من ذلك بمعنى الماضي حتى يحصل التوافق بين الفعلين[1].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٧ ﴾[2].

يقول العكبري: "وترهقهم ذلة: قيل: هو معطوف على كسبوا وهو ضعيف لأن المستقبل لا يُعطف على الماضي، وإن قيل هو بمعنى الماضي فضعيف أيضاً"[3].

لقد بين العكبري أنه لا يجوز عطف (وترهقهم ذلة) على "كسبوا" والواقع أن بعض النحويين قد أجاز ذلك، إذ إن الأمر متعلق بجانب عطف الجمل وليس بجانب عطف المفرد على المفرد، فإن قوله: ترهقهم ذلة، جملة كاملة، وهي معطوفة على: كسبوا السيئات بأكملها أيضاً، لذا فإنه يجوز عند ابن هشام مثلاً هذا العطف[4].

لقد عد الكرماني هذا النمط من العطف عطفاً غريباً في القرآن الكريم، وذلك لسببين هما: الأول: أنه من باب عطف المستقبل على الماضي وهو غير جائز، والثاني: أن هناك فاصلاً بين المتعاطفين، والأولى ألا يكون هذا الفصل؛ لأن المتعاطفين في تقدير اسم واحد، فمن هنا عد هذا التعاطف بين هاتين الجملتين من قبيل الغريب القرآني[5].

1- انظر: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 279.

2- سورة يونس، آية: 27.

3- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 672 ، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن والقرا ءات القرآنية.

4- ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 511.

5- الكرماني، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر (د.ت). غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة . السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت . لبنان، ج: 1، ص: 481.

غير أن الراجح من أقوال أهل اللغة والنحو أنه لا يجوز عطف المستقبل على الماضي، ولا عطف الماضي على المستقبل، لذا فإن هذه القاعدة تُضعف ما ذهب إليه بعضهم من اعتبار جملة "ترهقهم ذلة" معطوفة على جملة "كسبوا"، إذ لا يصح العطف بين هذين الفعلين[1].

إن العكبري في نصه السابق ضعّف اعتبار "ترهقهم ذلة" جملة معطوفة على جملة "كسبوا" وإن كان بعض النحاة والمفسرين قد عدوها من قبيل عطف الجمل، إلا أن العكبري بيّن أن ذلك لا يصح، لأن فيه اختلالاً تركيبياً، إذ كيف يمكن القول بعطف معنى المستقبل على معنى الماضي، ومن ناحية أخرى فقد أوجد العكبري حجة أخرى لمن يقول إن هذا الفعل "ترهقهم" بمعنى الماضي، فبيّن أنه لو قيل بأن هذا الفعل بمعنى الماضي فإن ذلك غير جائز وغير صحيح، فأوجد العكبري حجة للقول بهذا الرأي حتى وإن لم يكن موجوداً.

2.4.2 العطف على الموضع:

يأخذ العطف على الموضع جانب التأويل في العربية، إذ تظهر حركة إعرابية على اسم من الأسماء دون ظهور العامل فيها، كأن يقال: لسنا بجبال ولا حديداً، فإن النصب في "الحديد" لا تأويل له إلا بالعطف على موضع الخبر الذي هو في أصله منصوب[2].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾[3].

يقول العكبري: "وأما أو يرسلَ، فمن نصب فمعطوف على موضع "وحياً"، أي: يبعث إليه ملكاً، وقيل: في موضع جر، أي: بأن يرسل، وقيل في موضع نصب على

---

[1]- المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 2، ص: 1023.

[2]- ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 586.

[3]- سورة الشورى، آية: 51.

الحال، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على "أن يكلمه"؛ لأنه يصير معناه: ما كان لبشر أن يكلمه الله، ولا أن يرسل إليه رسولاً، وهذا فاسد"[1].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على اعتراضه على جعل "أو يرسل" في موضع العطف على " يكلمه"، وبين فساد هذا القول، إذ إن القول به يؤدي إلى اختلال في المعنى، وذلك أنه لو اعتبر ذلك، فإن المعنى يصير: ما كان الله ليكلم بشراً، ولا ليرسل إليه ملكاً، والواقع في حياتنا الدنيا أن الله سبحانه وتعالى قد أرسل الرسل، وأرسل إليهم الملائكة، وجعلهم للناس نذراء بين يدي رحمة الله سبحانه وتعالى، فلا يجوز القول بالعطف على "أن يكلمه"[2].

إذن فإن المانع الرئيس من جعل "أو يرسل" معطوفاً على "أن يكلمه" مرتبط بالمعنى ارتباطاً مباشراً ووثيقاً، إذ إن الجانب التركيبي لا دخل له في مثل هذه الحالة، ففي جميع الأحوال يتفق التركيب مع القاعدة، أما الجانب المعنوي والدلالي فليس متفقاً، إذ يؤدي هذا الاعتبار إلى التناقض والخلل في المعنى، لذا فإنه لا يجوز القول به أياً كان الحال[3].

ويزداد المعنى فساداً حين نرى أن الشربيني قد بيّن أن هذا الاعتبار لا يؤدي إلى نفي الرسل فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى نفي المرسل إليهم، وهو منافٍ للمعنى المقصود تماماً، لذا فلا يصح هذا الاعتبار بأي حال من الأحوال[4].

فكما نرى فإن الأمر قد وصل ببعض المفسرين العلماء إلى القطع بعدم جواز هذا الوجه، وهو أمر متوقع من أهل التفسير، لأن الأساس في تفسير المعاني القرآنية استقامتها، ومجيئها وفق ما يقتضيه الواقع، وليس تناقضها، وهذا الاعتبار بالعطف

1- العبكري. التبيان، ج: 2، ص: 1136.

2- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (1964م). الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة. مصر، الطبعة الثانية، ج: 16، ص: 54.

3- أبو حيان الأندلسي. البحر المحيط، ج: 9، ص: 350.

4- الشربيني، أحمد بن محمد (1285هـ). السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة. مصر، ج: 3، ص: 551.

على "أن يكلمه" يؤدي إلى تناقض المعاني، واختلال التراكيب، لذا لم يقل به هؤلاء العلماء.

وممن قال بهذا القول أيضاً الشوكاني[1]، والقنوجي[2]، وغيرهما.

وهذا التركيب النحوي المعتمد على العطف تركيب يؤدي إلى فساد المعنى، ويؤدي إلى اختلاف الدلالة، والصواب أن يكون المعنى أن الله سبحانه وتعالى لا يكلم أحداً إلا من خلال رسول يرسله إليه، أو يوحي إليه وحياً من عنده، فإن هذا المعنى هو المقصود في الآية الكريمة، وبناء عليه فإن تقدير عطف "يرسل" على "يكلم" تقدير فاسد لا صحة فيه[3].

لقد اعتمد كل هؤلاء النحاة والمفسرين ومن بينهم العكبري على الناحية الدلالية المعنوية في رفض القول بعطف "يرسل" على "يكلم" وذلك لأن الدلالة هي المقصود إليها في مثل هذه التراكيب، ولا يمثل شرط استقامة التركيب الشرط الوحيد في اللغة، بل لا بد من موافقة المعنى والدلالة للتركيب المذكور في الكلام، فهدف الإعراب بيان المعنى المقصود، ومن هنا اعتمد العكبري على الجانب الدلالي المعنوي دون الجانب التركيبي اللفظي، لأن الأخير يجيز هذا التركيب غير أن المعنى يصبح فاسداً، وهو ما أشار إليه أكثر المفسرين.

أما الرأي الراجح عند العكبري فهو أن يكون معطوفاً على موضع "وحياً" أو بتقدير حرف الجر، والتقدير: بأن يوحى، أو بأن يرسل [4]، وهو القول الراجح عند العكبري، والقول بتقدير حرف الجر هو الأكثر عند أهل التفسير[5].

1- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (1414هـ). فتح القدير، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق . سوريا، وبيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 624.

2- القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان (1992م). فتح البيان في مقاصد القرآن، عني بطبعه وقدم له وراجعه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا . بيروت، ج: 12، ص: 321.

3- المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 34.

4- الزمخشري. الكشاف، ج: 4، ص: 233.

5- القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 16، ص: 53.

3.4.2 عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور:

وهذه مسألة خلافية بين النحاة، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، في حين لم يجز البصريون ذلك إلا بإعادة الخافض[1].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾[2].

يبين العكبري في حديثه عن هذه الآية الكريمة موضع "المسجدِ" من الإعراب، إذ يقول: "وقيل: هو معطوف على الهاء في "به"، وهذا لا يجوز عند البصريين، إلا أن يُعاد الجار، وقيل: هو معطوف على السبيل، وهذا لا يجوز لأنه معمول المصدر والعطف بقوله: وكفر به يفرق بين الصلة والموصول، والجيد أن يكون متعلقاً بفعل محذوف دل عليه الصد، والتقدير: ويصدون عن المسجد"[3].

لقد بين العكبري في نصه السابق أنه لا يجوز عطف "المسجد" على الهاء في "به، لخلل تركيبي.

4.4.2 الاستئناف بـ (ثم) بعد الشرط :

وفي حال كون الشرط جازماً فإن المتكلم على الخيار في الاستئناف بـ "ثم" أو الواو أو الفاء، فإما أن يجزم عطفاً على الشرط، أو يرفع على معنى الاستئناف[4].

1- الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 379.

2- سورة البقرة، آية: 217.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 175، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن والقرا ءات القرآنية.

4- الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 336.

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ ﴾[1].

يقول العكبري مبيناً سبب عدم العطف في قوله: "ثم لا ينصرون": "ثم لا يُنصرون: مستأنف، ولا يجوز الجزم عند بعضهم عطفاً على جواب الشرط؛ لأن جواب الشرط يقع عقب المشروط وثم للتراخي، ولذلك لم تصلح في جواب الشرط، والمعطوف على الجواب كالجواب، وهذا خطأ؛ لأن الجزم في مثله قد جاء في قوله: ﴿ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَـٰلَكُم ﴾[2]، وإنما استُئنف هنا ليدل على أن الله لا ينصرهم قاتلوا أم لم يقاتلوا"[3].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على حديث عن موضع "ثم لا ينصرون" من الإعراب، وبيّن أنها للاستئناف وليست للعطف، لأنها لو كانت للعطف لكان حقها الجزم بحذف النون عطفاً على جواب الشرط، لأن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه، وعموماً فإن هذا الموضع قد أشار إليه سيبويه، وبيّن أن مثل هذه الحالة يجوز فيها الرفع على الاستئناف، والعطف بالجزم، واستشهد بهذه الآية الكريمة، فكلا الوجهين جائز عنده[4].

ولا فرق بين حروف العطف الثلاثة الواو والفاء و"ثم" من حيث قابليتها لهذه القاعدة، فإن هذه الحروف الثلاثة يجوز معها العطف بالجزم، كما يجوز فيها الرفع على الابتداء، وهو ما أوضحه العكبري من أنه استئناف[5].

وهذه القاعدة قد أشار لها العكبري أصلاً في حديثه عن إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، فبيّن أنه يجوز في حالة العطف على جواب الشرط أن يكون عطفاً على المجزوم، أو ابتداء جديد لمعنى جديد، فالقصد هاهنا أنهم لا ينصرون

1- سورة آل عمران، آية: 111.

2- سورة محمد، آية: 38.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 285، انظر : الفراء ، معاني القرآن ، ج: 1،ص : 229 إذ قال : ثم لا ينصرون مرفوع على الائتناف .

4- سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 90.

5- الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 336.

أتحقق الشرط أم لم يتحقق، لأنه لو جزم لربط معنى النصر بتحقق الشرط أو عدمه[1].

إذن فإن مسألة العطف على جواب الشرط جائزة في مثل هذا التركيب، غير أن الآية الكريمة لم تأتِ وفق نظام العطف، وإنما امتنع العطف فيها لأن نص الآية الكريمة جاء بالرفع، فلا سبيل إلا إلى القول بأن هذه الجملة "ثم لا يُنصرون" جاءت مستأنفة في موضع الابتداء[2].

لقد بيّن العكبري في نصه السابق أنه يعد من الخطأ جعل "ينصرون" معطوفة على جواب الشرط، إذ لو أنها كانت كذلك فلا بد أن تكون مجزومة وليست مرفوعة، لأن العطف على الجزم جزم، ولا سبيل إلى القول بغير هذا، فالمعطوف يتبع المعطوف عليه في موضعه الإعرابي ، ومن هنا رفض العكبري القول بأن "ينصرون" معطوف على جواب الشرط، وبيّن ذلك من خلال حجتين:

الأولى: الحجة التركيبية المتمثلة بالحديث عن عدم جواز العطف بالرفع على جواب الشرط الذي هو في أصله مجزوم.

الثانية: أن هذا الابتداء والاستئناف الظاهر في الآية الكريمة إنما جاء لبيان أن الله سبحانه وتعالى لا ينصرهم سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا، وهو دليل معنوي دلالي على صحة اعتراضه.

إن ما يقوي حجة العكبري أن الرسم القرآني يؤيد ما ذهب إليه، فالنون ثابتة في القراءة، فلا سبيل إلى القول بالعطف؛ لأنه لو قيل به لاحتيج إلى حذف النون من أجل استقامة العلامة الإعرابية في الآية الكريمة.

5.4.2 الفصل بين البدل والمبدل منه بخبر العامل في المبدل:

1– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1999م). إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، دار المختار للطباعة والنشر، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، ص: 68.

2– ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى، ص: 456.

يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه بشيء من متعلقاتهما، أما أن يفصل بين البدل والمبدل منه بشيء أجنبي عنهما فهذا غير جائز [1].

في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [2].

يقول العكبري مبيناً موضع "في كتاب الله" من الإعراب: "وقيل: في كتاب الله بدل من عند، وهو ضعيف؛ لأنك قد فصلت بين البدل والمبدل منه بخبر العامل في المبدل" [3].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على بيان موضع "في كتاب الله" من الإعراب، فبيّن أنه لا يمكن أن يكون بدلاً، وهذا الوجه . وجه البدل . آتٍ من طبيعة المعنى، فإن المقصود بـ "عند" أي في كتاب الله، فكما أن المعنى يؤيد أن يكون المقصود بـ "عند" أي في كتاب الله تعالى، وافق أن تكون بدلاً من "عند" [4].

إن الفصل بين البدل والمبدل منه بأي شيء كان في الجملة يؤدي إلى تضعيف التشاكل بينهما، وبالتالي ابتعاد وجه البدلية عنهما، وهو ما حصل في هذه الآية الكريمة، فقد فُصل بين البدل والمبدل منه حتى صار الأمر بعيداً، مما يضعف القول بجواز اعتبار "في كتاب الله" بدلاً من "عند" [5].

وعموماً فليس مسألة الفصل بين البدل والمبدل منه مسألة قطعية لا سبيل إلى ردها، بل إن النحاة يجيزون في بعض الأحوال الفصل بين البدل والمبدل منه، فقد

1- الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 185.

2- سورة التوبة، آية: 36.

3- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 642. لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن والقرا ءات القرآنية.

4- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (2004م). عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ودار الجفان والجابي، الطبعة الأولى، ص: 95.

5- انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 254.

يفصل بينهما بالخبر أو بالمبتدأ، ويبقى البدل والمبدل منه على حالهما، ولكن علينا أن نعلم أن مثل هذه الحالة لا تكون إلا في بعض الأحوال وليست دائمة[1].

لقد اعتمد العكبري في تضعيفه واعتراضه للقول بأن "في كتاب الله" بدل من "عند"، على حجة تركيبية بحتة، ولم يمزج هذه الحجة بشيء من المعنى أو الدلالة، وذلك أنه أوضح أنه لا يُفصل بين البدل والمبدل منه ، لأن هذا الفصل يضعف القول بالبدلية، ومن هنا ضعف القول، غير أنه يمكننا أن نبين أن العكبري لم يرفض القول بالبدلية، وإنما ضعف القول به، وهذا ناتج عن الفصل بينهما، إذ حين لا تقتضي الضرورة الفصل بينهما فلا داعي لذلك، وهو ما فكر به العكبري حين أضعف القول بالبدلية.

6.4.2 الفصل بين التابع والمتبوع بالفاء:

في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾ ﴾[2].

يقول العكبري: "ويقرأ بالفتح، وهو تكرير للأولى على قراءة من فتح الأولى، أو بدل منها، عند قوم، وكلاهما ضعيف لوجهين: أحدهما: أن البدل لا يصحبه حرف معنى إلا أن تجعل الفاء زائدة، وهو ضعيف، والثاني: أن ذلك يؤدي إلى ألا يبقى لـ "من "خبر ولا جواب إن جعلتها شرطاً"[3].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على حديث عن موضع "فأنه..." وجملته من الإعراب، فبيّن أنها قد تقع بدلاً، وقد تكون تكريراً لما قبلها، وهذا عنده ضعيف، للوجوه التي ذكرها، وعموماً فإن "أن" تقع في الجزاء، أي أنها تأتي بعد فاء الجزاء، ولم يذكر

1- الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 2، ص: 437.

2- سورة الأنعام، آية: 54.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 500، انظر :الأخفش ،إعراب القرآن ، ج:1، ص : 300 وقال : إنه بدل من قوله (الرحمة) أي : كتب أنه من عَمِلَ.

سيبويه ولا المبرد أنها تأتي في البدل، بل لا بد لها إذا اقترنت بالفاء أن تكون في موضع الجزاء[1].

وليس الأمر مقصوراً على "أن" مفتوحة الهمزة، بل قد تأتي مكسورة الهمزة أيضاً مع فاء الجزاء، ولكل منهما معنى يختص بها، فمفتوحة الهمزة تعني أن الغفران والرحمة حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة، أما مكسورة الهمزة فعلى معنى هو الغفور الرحيم، وعلى كلا الوجهين فإن "أن" وقعت هاهنا بعد فاء الجزاء، ولم تأتِ في موضع البدل[2].

ومعنى هذا أن التقديرين جائزان سواء أكانت الهمزة مفتوحة أم مكسورة، لأن فتح همزة "أن" يأتي بعد فاء الجزاء، هذا أحد مواضعه التي يختص بها، لذا فإن الآية الكريمة إما أن تكون مبتدأ والخبر محذوف، أو خبراً لمبتدأ محذوف[3].

ووقوع "أن" في هذا التركيب اللغوي اعتمد على وجود "من" في حال اعتبارها شرطية، إذ إن من مواضع وقوع "أن" في الكلام أن تكون بعد فاء الجزاء كما أشرنا من قبل، لذا فإن هذا الموضع التركيبي موضع لجواب الشرط وليس للبدل أو ما شابهه[4].

وبهذا القول قال ابن عقيل[5]، والأشموني[6]، والأزهري[7]، والسيوطي[8].

لقد اعتمد العكبري في حديثه عن موضع "أن" الثانية من الآية الكريمة على الجانب النحوي التركيبي من جهة، والجانب الدلالي من جهة أخرى، إذ بيّن أن البدل أو التكرير لا يجوزان في هذا الموضع، لأن البدل في عمومه لا يدخله حرف من حروف المعاني، والفاء حرف معنى، ومن هنا فلا يمكن تأويل وجود هذا الحرف إلا

1- سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 134، والمبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 357.

2- ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 555.

3- المرادي. الجنى الداني، ص: 412.

4- ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 326.

5- ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 361.

6- الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 304.

7- الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 304.

8- السيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 501.

إذا عُدَّ زائداً، وهذا بعيد في التقدير، والناحية الأخرى أنه لو قلنا بأن موضع المصدر المؤول في هذه الآية الكريمة موضع بدل، فأين خبر "من" إذا لم تكن شرطية؟ وإذا كانت شرطية فأين جوابها؟ فعلى كلا الحالين لا يمكن اعتبار المصدر المؤول إلا في موضع الجزاء، والفاء التي دخلته فاء الجزاء، وليس بدلاً أو تكريراً.

وما قيل في الموضع السابق يقال مثله في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٣﴾ ﴾[1].

إذ يقول العكبري مبيناً موضع المصدر المؤول من الكلام: "ومن شرطية موضع مبتدأ، والفاء جواب الشرط، فأما "أن" الثانية فالمشهور فتحها، وفيها أوجه: أحدها: أنها بدل من الأولى، وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أن الفاء التي معها تمنع من ذلك، والحكم بزيادتها ضعيف، والثاني: أن جعلها بدلاً يوجب سقوط جواب "من" من الكلام"[2].

فإن كلام العكبري السابق شبيه بكلامه في الموضع السابق نفسه، فقد بين أن اعتبار المصدر المؤول في موضع البدل يؤدي إلى خلل تركيبي متمثل بعدم وجود جواب للشرط، لأن البدل لا يقع جواباً للشرط، وبناء عليه يبقى هذا الشرط بلا جواب، وهو أمر مرفوض، ومن ناحية ثانية فإن اعتبار المصدر في موضع البدل يؤدي إلى خلل في المعنى، فإن الفاء حرف معنى، ولا يصلح اتصالها بالبدل، فمن هنا إذا قيل بوجه البدلية لا بد من اعتبار الفاء زائدة، وهذا بعيد في التقدير، ومن هنا ضعّف العكبري وجه اعتبار المصدر المؤول في موضع البدل، وبين أنه في موضع جواب الشرط.

7.4.2 تقدم معمول التابع عليه:

1- سورة التوبة، آية: 63.

2- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 649، انظر : النحاس ، إعراب القرآن ، ج:2 ، ص:125 إذ قال (أن) الثانية مبدلة من الأولى ، وزعم أبو العباس أن هذا القول مردود وأن الصحيح ما قاله الجرمي ،وقال: أن الثانية مكررة للتوكيد

يختلف النحاة في جواز تقديم معمول النعت على المنعوت، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وتابعهم الزمخشري، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك[1].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا ٦٣ ﴾ [2].

يتحدث العكبري عن تعلق "في أنفسهم" فيقول: "في أنفسهم يتعلق بـ "قل لهم"، وقيل: يتعلق بـ "بليغاً"، أي: يبلغ في أنفسهم، وهو ضعيف؛ لأن الصفة لا تعمل في ما قبلها"[3].

إن العكبري في نصه السابق يتكلم بلسان البصريين الذين لا يقولون بجواز تقديم معمول الصفة . القصد بالصفة هاهنا الصفة المشبهة . على الصفة نفسها، في حين أن الكوفيين قالوا بجواز ذلك، واستدلوا بهذه الآية الكريمة، ولقد تابعهم في ذلك الزمخشري[4]، والأصح مذهباً في هذا ألا يتقدم معمول الصفة عليها، فالتابع لا يتقدم على المتبوع، فمن باب أولى ألا يتقدم معمول التابع على التابع نفسه[5].

وعموماً فإن الكوفيين لم يكتفوا بتجويز تقدم معمول التابع على التابع، وإنما أجازوا عموماً تقدم التابع على المتبوع، وهو ما لم يجزه البصريون، إذ لا يُتصور تقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم وهكذا[6].

ومعمول التابع في الآية الكريمة "في أنفسهم" إذا عددناه معمولاً لـ "بليغاً" فسيكون متقدماً عليه، والزمخشري حين أجاز ذلك أجازه في هذه الآية فحسب دون أن يجيزه في

1- انظر: ابن مالك. شرح تسهيل المقاصد، ج: 3، ص: 288.

2- سورة النساء، آية: 63.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 368، لم يجد الباحث هذا الرأي في كتب إعراب ومعاني القرآن والقرا ءات القرآنية.

4- الزمخشري. الكشاف، ج: 1، ص: 537.

5- ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 2، ص: 1152.

6- السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 144.

كافة الأحوال والتراكيب الأخرى، بل ربما نظر الزمخشري في المعنى حين أجاز أن يكون "في أنفسهم" معمولاً لـ "بليغاً"[1].

وحين ننظر في نص العكبري السابق نجد أنه لم يخطئ القول بأن "في أنفسهم" متعلق بـ "بليغاً" بل وصف هذا القول بأنه ضعيف، والضعف لا يعني الخطأ، ثم إن العكبري لم يكتفِ بهذا الوصف لوجه الضعف في هذا القول فحسب، بل كما عودنا سابقاً اعتمد في تضعيفه للقول على حجة تركيبية نحوية ثابتة في عرف النحاة، ألا وهي عدم جواز تقدم معمول الصفة على الموصوف، وهي قاعدة منبثقة من قاعدة أساسية في ذلك متمثلة بعدم جواز تقدم التابع على المتبوع [2]، وبذا يظهر لنا موقف العكبري وحجته من ذلك الاعتراض.

وفي نهاية هذا المبحث يشير الباحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: لم يختلف أسلوب العكبري كثيراً في اعتراضه على المسائل النحوية المتعلقة بالتوابع عنه في المسائل السابقة، فما زال يبين ضعف الوجه، ويرده بالحجة والبرهان، وقليلاً ما كان يخطئ الوجه.

ثانياً: يعتمد العكبري كثيراً في اعتراضاته ضمن باب التوابع على الجانب المعنوي الدلالي، وذلك لأن الجانب التركيبي لا يقدم له حجة كافية، إذ إن التركيب عموماً قد يجيز الوجه، لكن المعنى يختلف، لذا كان العكبري كثيراً ما يتكئ على الجانب الدلالي في بيان فساد أي وجه من الوجوه.

ثالثاً: تختلط مسائل الاعتراض ضمن باب التوابع ببعض الجوانب الإعرابية الأخرى، وهو أمر متوقع في مثل هذه الأحوال، لأن التوابع ذات ارتباط وثيق بكافة أشكال التراكيب النحوية، سواء ضمن باب المرفوعات، أم المنصوبات، أم المجرورات، أم حتى ضمن الأساليب النحوية المختلفة.

1- الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 84.

2- انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 58.

5.2 اعتراضات العكبري في الأساليب النحوية:

يقصد بالأسلوب النحوي تلك الطريقة التركيبية التي يأتي عليها الكلام، وهذه الطريقة تمثل عنصراً شكلياً يحدد نظام ذلك الأسلوب، فيقول النحويون مثلاً: أسلوب الاستفهام، وأسلوب التعجب، وأسلوب الاستثناء، وهكذا من الأنظمة الأسلوبية في النحو، وهذا الأسلوب النحوي لا بد من أن يتكون من مجموعة من العناصر، فأسلوب الاستفهام يتكون من أداة الاستفهام، وما يُستفهَم عنه، وبقية الجملة، وبوجود هذه المكونات جميعاً يتشكل لدينا هذا الأسلوب، ومثله سائر الأساليب النحوية الأخرى[1].

وبناء على ما سبق فإن هذا المبحث يرتكز في حديثه على تلك الأساليب النحوية المخصصة، وذلك على النحو الآتي:

1.5.2 الشرط بأين :

وهذه الأساليب النحوية قد ترتبط هي الأخرى بجوانب الإعراب المتعددة، رفعاً ونصباً وجراً، غير أن الباحث أفرد لها مبحثاً خاصاً ضمن هذه الدراسة كي يكون تركيز البحث عليها أكثر وضوحاً مما لو ذكرت ضمن باب المرفوعات أو المنصوبات أو المجرورات، وهكذا، وأول هذه المواضع ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ ﴾[2].

يقول العكبري مبيناً موضع "أينما" من الإعراب: "ولا يكون أين شرطاً في اللفظ، بل في المعنى، كما تقول: ما صنعتَ صنعتُ، إذا أردت الماضي، وهذا ضعيف؛ لأن أين إما استفهام، وإما شرط، وليس لها معنى ثالث"[3].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على حديث لموقع "أينما" في الآية الكريمة، فقد أضعف الرأي القائل بأن "أين" تكون شرطاً في المعنى لا في اللفظ، وبيّن أنها تأتي إما

1- انظر مثلاً: ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 173، 368، 400، حاشية الصفحة.

2- سورة البقرة، آية: 115.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 108.

شرطاً وإما استفهاماً وليس هناك وجه ثالث لها. [1].

وحين ننظر في هذه العبارات التي ذكرها العكبري فإننا نجده يبتعد بنا عن المعاني، ولا نجد تفسيراً لما يقوله، ولا كيفية اعتراضه على أي شيء، وهو الأمر الذي وصفه السمين الحلبي في تفسيره بأنه غير واضح، فعقب على قول العكبري هذا بقوله: وهو غير واضح[2].

إن ما يمكن لنا أن نراه في كلام العكبري السابق أنه يشير إلى أن "أين" تأتي للشرط أو الاستفهام، وهي تكون شرطية في لفظها، وفي معناها، وليس كما قيل بأنها شرطية في معناها فحسب دون لفظها، فإن الدافع إلى القول بهذا القول وجود الفعل المضارع بعدها في الآية الكريمة، إذا أراد القائل بهذا الرأي أن يبين أن اللفظ لفظ مضارع، والمعنى معنى الماضي، وهذا أيضاً كلام غير واضح[3].

لم يكن العكبري وللمرة الأولى في كتابه "التبيان" واضح الحديث وبيّن الكلام حول موضع الاعتراض ضمن الآية القرآنية الكريمة، فقد تحدث عن فكرة غير واضحة، وكانت حجته غير واضحة المعالم أيضاً، وهو ما لاحظه بعض المفسرين من بعده أمثال السمين الحلبي وابن عادل الحنبلي، فإنهما ذكرا أن ما يقوله العكبري غير واضح في بيانه للآية الكريمة، ولـ "أينما" على وجه التخصيص، وهو أمر مغاير لمنهج العكبري الذي تعودنا عليه في المسائل النحوية السابقة، فقد كان واضح الاعتراض، وواضح الحجة.

2.5.2 نصب المضارع بعد الفاء في جواب الأمر:

يجوز أن يعطف بالفاء ونصب المضارع في جواب الأمر، على أن ذلك ليس كثيراً في كلام العرب، فلم يرد به نقل كثير، وربما عده أناس كابن مالك شاذاً ولا يكون إلا في ضرورة الشعر[4].

1- العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 493.

2- السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 2، ص: 82.

3- ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج: 2، ص: 415.

4- انظر: ابن مالك. شرح تسهيل المقاصد، ج: 4، ص: 46.

في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧ ﴾ [1].

يقول العكبري متحدثاً عن الحالة الإعرابية ل"يكونُ" في الآية الكريمة: "فيكونُ: الجمهور على الرفع عطفاً على يقول، أو على الاستئناف، أي: فهو يكونُ، وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما: أن كن ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكون، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود، لأن الموجود متكون، ولا يرد على المعدوم لأنه ليس بشيء لا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر "[2].

ترتبط هذه المسألة الاعتراضية عند العكبري بأسلوب الأمر، إذ تمثل القراءة القرآنية محور هذه المسألة، وهي قراءة "فيكونَ" بالنصب في حين أن الجمهور قد قرأوا بالرفع، وهي قراءة تنسب لابن عامر الشامي وحده، ولقد وصف أبو بكر هذه القراءة بأنها وهم[3]، هذا يعني أن اعتراض العكبري في النص السابق على القراءة نفسها وليس على الوجه النحوي الذي وُجِّهت به القراءة القرآنية نفسها، فالتوجيه النحوي سليم، غير أن الاعتراض يظهر على القراءة الكريمة.

ولقد ارتفع "فيكون" في الآية الكريمة لأنه ليس بجواب، ولا مجازاة، لذا من الغلط أن يكون منصوباً أو مجزوماً، فهو ابتداء، كأنك تبدأ كلاماً جديداً[4].

أما سيبويه فقد أجاز نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الأمر إذا كان في ضرورة الشعر، ولم يجزه في اختيار الكلام، ومن هنا فيظهر لنا أنه يرفض القول بجوازه في الآية الكريمة[5].

1- سورة البقرة، آية: 117.

2- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 109.

3- ابن مجاهد. السبعة في القراءات، ص: 206 . 207.

4- الخليل بن أحمد. الجمل في النحو، ص: 319.

5- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 39.

ومن ناحية أخرى فإن المبرد قد وصف النصب في هذه الآية الكريمة بأنه محال، وذلك لأن هذا الموضع ليس موضع الشرط والجزاء، ولا الأمر والجواب، بل هو موضع الإخبار، فكأنه سبحانه وتعالى قال: فإنه يقول له كن فيكون، و"كن" في الآية الكريمة ليست أمراً محضاً، وإنما هي حكاية عن الأمر[1].

وعموماً فإن الكوفيين قد أجازوا النصب في "فيكون" في الآية الكريمة، وذلك لأنها قد سُبقت بحصر، قوله: إنما"، وهو مرفوض عند جمهور العلماء كما رأينا، وإن كانت عليه قراءة ابن عامر[2].

وبهذا القول قال ابن هشام [3]، والسيوطي[4]، والصبان[5]، وجميعهم أشاروا إلى أن هذا الموضع موضع ابتداء واستئناف وليس موضع عطف على الأمر.

لقد مزج العكبري في هذا الموضع حجته النحوية التركيبية بتلك الحجة الدلالية التي اعتدنا عليهما في احتجاج العكبري، غير أنه لم يفصل فصلاً حاسماً بين الحجتين، إذ أوضح أن مثل هذا الموضع ليس موضع الأمر وجوابه، بل هو إشارة إلى الأمر، فهو ليس أمراً على سبيل الحقيقة، فإن المقصود: فهو يكون، وبالتالي فلا سبيل إلى نصب "يكون" في الآية الكريمة، بل إن هذا التركيب على سبيل الأمر غير الحقيقي، ولا يصلح النصب فيه، والرفع واجب في هذه الحالة.

ولقد احتج العكبري في قوله هذا لبيان صحة ما يذهب إليه بأن هذه الجملة من الآية الكريمة ليست على سبيل التركيب النحوي المعتاد، وإنما جيء بها من أجل بيان سرعة تحقق ما يريده الله سبحانه وتعالى، فمن ناحية فإن المخاطب إذا كان معدوماً فلا فائدة

1- المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 18.

2- ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1555.

3- ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 223.

4- السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 401.

5- الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 138.

من مخاطبته، وإن كان موجوداً فليس هناك دافع للجواب، ولا يبقى سوى اعتبار سرعة التكون التي أشارت إليها الآية الكريمة[1].

3.5.2 الحصر بإن واللام:

اختلف النحاة في هذه الحالة، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز عدّ "إنْ" الخفيفة بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلا" وذهب البصريون إلى جواز ذلك على ما سيتبين في الآية الكريمة[2].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ ﴾[3].

يقول العكبري مبيناً معنى "وإن كانت لكبيرة" في الآية الكريمة: "وقال الكوفيون: إنْ بمعنى ما، واللام بمعنى إلا، وهو ضعيف جداً من جهة أن وقوع اللام بمعنى إلا لا يشهد له سماع ولا قياس، واسم "كان" مضمر دل عليه الكلام، تقديره: وإن كانت التولية أو الصلاة أو القبلة"[4].

إن هذه الآية الكريمة حين تُقدر بـ "وما كانت إلا كبيرة" تدخل ضمن باب الحصر والقصر، وهو أسلوب نحوي معروف، لذا جعلها الباحث هاهنا، وقد أشار العكبري إلى ضعف كلام الكوفيين في مثل هذه المسألة، وبين أن الصواب فيها أن "إنْ" مخففة من الثقيلة، واللام جاءت عوضاً عما لحقها من الحذف، فالتقدير: إنها كانت...، ومن هنا اتصلت اللام بخبر "كان"[5].

1- الكوراني، أحمد بن إسماعيل بن عثمان (2007م). غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني، دراسة وتحقيق: محمد مصطفي كوكصو، رسالة دكتوراه، جامعة صاقريا، كلية العلوم الإنسانية، تركيا، الطبعة الأولى، ص: 53.

2- انظر: المرادي. الجنى الداني، ص: 133 . 134.

3- سورة البقرة، آية: 143.

4- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 124.

5- العكبري. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، ص: 80.

إن هذه اللام التي اتصلت بكلمة "لكبيرة" في الآية الكريمة تسمى باللام الفارقة، وهي الواقعة بعد إن المخففة، في نحو " وإن كانت لكبيرة "، فارقة بين إن المذكورة وإن النافية، فإذا قلت: إنْ زيد لقائم، ف (إن) مخففة من الثقيلة، واللام بعدها فارقة. هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن (إن) نافية، واللام بمعنى إلا[1].

إذن فإن هذه اللام التي تدخل في خبر "كان" في مثل هذا التركيب تفيد التوكيد، وتبعد اعتبار أن تكون "إنْ" نافية، وهو ما عليه مذهب جمهور النحويين[2].

لقد أضعف العكبري رأي الكوفيين في نصه السابق من اعتبار أن "إنْ" نافية بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلا"، وهذا الضعف أتى من كون أن اللام لا يشهد لها سماع ولا قياس في مجيئها بمعنى "إلا"، وبناء عليه فلا يمكن اعتبارها بمعنى إلا دون أن يكون لها شاهد سماعي أو قياسي في اللغة، أما أن تعد هكذا بمعنى "إلا" فهو أمر غير مقبول، وهذا قول البصريين، فهم لا يرون ما قاله الكوفيون صحيحاً ضمن هذا الباب.

4.5.2 جواب لمّا الأولى إذا كُرِّرت قبل مجيئها:

قد تتكرر "لما" قبل مجيء جوابها، فتقترن "لمّا" الثانية بالفاء، وجوابها حينئذ مختلف فيه، فقيل جواب الأولى لما الثانية وجوابها، وقيل: جواب الأولى محذوف، وقيل جواب الأولى هو نفسه جواب الثانية لأنهما مكررتان[3].

في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾[4].

يقول العكبري عن جواب "لما" في الموضعين: "فلما جاءهم: أتى بلما بعد لما من قبل جواب الأولى، وفي جواب الأولى وجهان: أحدهما: جوابها لما الثانية وجوابها، وهذا ضعيف، لأن الفاء مع لما الثانية، ولما لا تُجاب بالفاء إلا أن يعتقد زيادة الفاء،

1- المرادي. الجنى الداني، ص: 133 . 134.

2- ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 305.

3- انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 221.

4- سورة البقرة، آية: 89.

على ما يجيزه الأخفش، والثاني: أن كفروا جواب الأولى والثانية، لأن مقتضاهما واحد"[1].

لقد تحدث العكبري في نصه السابق عن مجيء "لما" بعد "لما" في الآية الكريمة، فإن لما" الأولى تحتاج إلى جواب، كما أن "لما" الثانية تحتاج إلى جواب هي الأخرى، ومن هنا فقد أخذ النحاة بتقدير ذلك الجواب، فكان على ثلاثة أقوال: قول يرى بأن جواب لما الأولى لما الثانية، وهو الرأي الذي اعترض عليه العكبري، والثاني: قول يرى بأن جوابهما معاً هو قوله: كفروا به، إذ إنهما بمعنى واحد، والثالث: قول يرى بأن جواب لما الأولى محذوف تقديره أنكروه، فهذه هي الأجوبة الثلاثة عن هذا الإشكال التركيبي الظاهر في هذه الآية الكريمة[2].

إن مناط الإشكال في اعتبار أن "لما" الثانية جواب لـ "لما" الأولى أن الثانية قد اقترنت بالفاء، والقاعدة النحوية تقول بأنه لا يصلح اقتران جواب "لما" بالفاء، لذا فليس من الصواب جعل قوله: "فلما جاءهم" جواباً عن لما الأولى لدخول الفاء فيها، وهو ما أكده العكبري حين اعترض على هذا القول[3].

لقد ذكر أهل التفسير هذه الآية الكريمة، وبينوا ما فيها من إشكال تركيبي متمثل بجواب لما الأولى، فذكروا الأوجه الثلاثة، وقليلاً ما رجحوا شيئاً منها، فابن عطية مثلاً يرجح أن يكون جواب لما الأولى محذوف، وجواب الثانية كفروا به[4]، وهو القول الذي تبناه أكثر المفسرين، ومن بينهم أبو حيان الأندلسي[5]، والسمين الحلبي[6]، وابن عادل عادل الحنبلي[7]، والخفاجي[8]، وغيرهم من المفسرين.

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 90.

2- ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 221.

3- انظر: المرادي. الجنى الداني، ص: 595.

4- ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 1، ص: 178.

5- أبو حيان الأندلسي. البحر المحيط، ج: 1، ص: 487.

6- السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 1، ص: 505 . 506.

7- ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج: 2، ص: 274.

8- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (د.ت). حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 200.

وبعد أن بيّنا موقف النحويين والمفسرين من هذا الشكل التركيبي الواقع ضمن أسلوب الشرط في الآية الكريمة، فإنه يظهر لنا أن العكبري يؤيد القول بأن جواب لما الأولى ولما الثانية "كفروا به"، أي أن جوابهما واحد، لأنهما بمعنى واحد، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن "لما" الثانية في حكم المكررة لـ "لما" الأولى، أضف إلى ذلك أن سبب الإشكال هذا كله عائد إلى أن القاعدة النحوية التي وضعها النحاة لـ "لما" لا تجيز مجيء جوابها مقترناً بالفاء، لذا لم يصلح أن يكون "فلما جاءهم" جواباً لـ "لما" الأولى، وصلح أن يكون لها جواب مشترك مع "لما" الثانية، فهما في حكم الواحدة، لذا صلح أن يكون ذلك.

وبناء على ما سبق فإنه يظهر لنا كيف أن العكبري قد اعتمد على حجة تركيبية نحوية بحتة في رده على هذا القول وبيان ضعفه عنده، وأوضح أن هذا الضَّعْفَ آتٍ من الطبيعة القواعدية التي وضعها النحاة لهذا العنصر الشرطي . لما . ولم نجده قد تطرق لشيء من المعنى، بل كان جُل حديثه عن التركيب المتمثل بتلك الناحية القواعدية التركيبية التي تظهر في هذه الآية الكريمة.

5.5.2 حذف حرف المضارعة:

إن الأصل في حرف المضارعة أنه جاء لمعنى، ومن هنا فإن جمهور النحويين لا يجيزون حذف هذا الحرف، لانتفاء المعنى المنوط بحذفه، فالأولى التأويل بعدم الحذف[1].

في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾[2].

يقول العكبري متحدثاً عن فعل الشرط "تولوا": "يجوز أن يكون اللفظ ماضياً ويجوز أن يكون مستقبلاً، تقديره: يتولوا، ذكره النحاس، وهو ضعيف؛ لأن حرف المضارعة لا يحذف"[3].

1- انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 291.

2- سورة آل عمران، آية: 32.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 268.

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على حديث عن فعل الشرط "تولوا" في الآية الكريمة، وبيّن أنه يصلح أن يكون ماضياً، كما يصلح أن يكون مضارعاً، لكنه إذا عُد من باب المضارع فلا بد من القول بأن حرف المضارعة قد حُذف، ولكن ابن هشام يعارض العكبري فيما ذهب إليه من أن المحذوف هو حرف المضارعة، وبين أن التاء الثانية هي المحذوفة وليست حرف المضارعة، وذلك لأن حرف المضارعة جاء لمعنى، ومن هنا فإن غيره أولى بالحذف، وهو ما عليه جمهور النحاة[1].

ولم يكن الأمر عند السمين الحلبي مختلفاً عما رأيناه عند ابن هشام، فقد أشار إلى أن قول العكبري هذا ليس بشيء، إذ إن حذف حرف المضارعة جائز عند جميع النحويين، ومن بين تلك المواضع ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾[2]، فكما حُذف حرف المضارعة في هذه الآية حذف في غيرها، وهذا الحذف كما أشرنا جائز عند سائر النحويين، وليس فيه خلاف[3].

لقد اعتمد العكبري في اعتراضه على حذف حرف المضارعة من قوله "تولوا" على حجة نحوية دلالية، تشير في مبدئها إلى أن حرف المضارعة لا يُحذف لسبب وهو أنه قد جاء لمعنى، ومن هنا فليس من المعقول حذفه بعد أن كان موضوعاً للمعنى، غير أن العكبري لم يتنبه إلى فكرة تنبه إليها سواه من العلماء والمفسرين، وهي أنه ليس بالضرورة أن يكون حرف المضارعة هو المحذوف؛ بل إن المحذوف تاء "تفعل" من الفعل أساساً، وذلك لأن حرف المضارعة قد جاء لمعنى، ومن هنا فإن حذف تاء الفعل أولى من حذف تاء المضارعة، وبهذا ضعُف كلام العكبري في اعتراضه السابق.

1- ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 808 . 809.

2- سورة القدر، آية: 4.

3- السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 3، ص: 230.

6.5.2 الجزم بجواب الطلب المقدّر:

في قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴿٣١﴾ ﴾ [1].

يقول العكبري عن جزم الفعل المضارع: يقيموا" في الآية الكريمة: " والقول الثاني: حكي عن المبرد، وهو أن التقدير: قل لهم أقيموا، يقيموا، فيقيموا، المصرح جواب أقيموا المحذوف، وحكاه جماعة ولم يتعرضوا لإفساده، وهو فاسد لوجهين، أحدهما: أن جواب الشرط يخالف الشرط، إما في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولك: قم تقم، والتقدير على ما ذُكِر في هذا الوجه: إنْ يقيموا يقيموا، والثاني: أن الأمر المقدر للمواجهة، ويقيموا على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً"[2].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق حديثاً عن موضع "يقيموا" من الإعراب، فبيّن أن جماعة من النحويين قد تعرضوا للقول بأنه واقع في جواب الأمر، والتقدير، قل لهم أقيموا فيقيموا الصلاة، وهذا من طاعتهم للرسول الكريم، فالفعل المضارع هاهنا في موضع جزم لجواب الأمر[3].

وهذا التركيب عند هؤلاء النحاة شبيه بتركيب الشرط والجواب، فهو على معنى إن تقل لهم يقيموا الصلاة يقيموها، أي: لو أمرتهم أن يفعلوا ذلك لفعلوا، ومن هنا جُزم الفعل[4].

إن جواب الشرط – ومثله جواب الطلب – لا بد له من مخالفة الفعل في واحد من ثلاثة أمور على الأقل، إما في الفاعل، نحو إن تقم أقم، أو في الفعل والفاعل معاً،

---

[1]– سورة إبراهيم، آية: 31.

[2]– العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 770.

[3]– انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 99، والمبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 84، والفراء. معاني القرآن، ج: 3، ص: 45.

[4]– المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 84.

مثل: إن تقم أذهب معك، أو في الفعل مثل: إن تسلم تدخل الجنة [1]، وهذا ما لا نجده في الموضع السابق وفق تقدير جواب الأمر.

والعكبري قد رفض القول بهذا القول وفقاً للحجة السابقة، غير أن الباحث لا يرى ضيراً من اعتبار "يقيموا" في موضع جواب الأمر لأن المعنى على: إن أمرتهم أن يقيموا الصلاة أقاموها [2]، فهذا التركيب شبيه بتركيب الشرط والجزاء، فلا ضير من جزم الفعل بناء على ذلك.

7.5.2 التضمين النحوي:

يصلح عند الكوفيين أن يتضمن بعض عناصر الكلام معنى عناصر أخرى، كأن يتضمن "هؤلاء" اسم الإشارة معنى "الذين" وهو اسم موصول، وهذا ما لا يجوز عند البصريين[3].

وفي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [4].

يقول العكبري في هذه الآية الكريمة: "أنتم مبتدأ وفي خبره ثلاثة أوجه: أحدها: تقتلون: فعلى هذا في هؤلاء وجهان أحدهما: في موضع نصب بـ "أعني"، والثاني: هو منادى، أي: يا هؤلاء، إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه؛ لأن أولاء مبهم، ولا يُحذف حرف النداء مع المبهم، والوجه الثاني أن الخبر هؤلاء على أن يكون بمعنى الذين، وتقتلون صلته، وهذا ضعيف أيضاً؛ لأن مذهب البصريين أن أولاء هذا لا يكون بمنزلة

-[1]ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 299، وابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3، ص: 1569.

[2]– المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 84.

[3]– ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 430.

[4]– سورة البقرة، آية: 85.

الذين، وأجازه الكوفيون، والوجه الثالث: أن الخبر هؤلاء على تقدير حذف مضاف تقديره: ثم أنتم مثل هؤلاء، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة"[1].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على اعتراض نحوي يتمثل باعتراضه على قول من قال بأن "هؤلاء" تأتي بمعنى الذين، وبين أن هذا من مذهب الكوفيين، وليس من مذهب البصريين، فقد يكون العكبري قد دقق على هذه اللفظة "هؤلاء" كي لا يختلط الأمر على بعض القائلين بهذا القول بين "هؤلاء" التي هي اسم إشارة، و"أُلى" التي هي اسم موصول بمعنى "الذين" فكان تأكيد العكبري على أن "أولاء" هذه ليست التي بمعنى "الذين" وهو تأكيد منه على اعتراضه[2].

لقد عهد النحاة أن يجعلوا "الأُلى" بمعنى الذين، وهو وارد في لسان العرب، فالذي حصل أن القائل بأن "هؤلاء" بمعنى الذين من الكوفيين قاسوها على "الأُلى" التي هي فعلاً بمعنى "الذين" أينما وردت في كلام العرب[3].

وعموماً فإن بعض النحاة قد اعتمد مثل هذا التأويل أن تكون هؤلاء بمعنى الذين . حتى ممن تبع المذهب البصري في مؤلفاته النحوية، وبين أنها ليست من قبيل حذف أداة النداء، ومن هؤلاء المرادي[4].

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 86.

2- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 119.

3- الربعي، علي بن عدلان بن حماد بن علي (1985م). الانتخاب لكشف الأبيات مشكلة الإعراب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، الطبعة الثانية، ص: 72.

4- المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 1056.

أما من احتج لهذا القول فبين أنه قد سُمع من كلام العرب مجيء اسم الإشارة بمعنى الموصول، ومنه قول الشاعر([1]):

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمارةٌ   نَجَوْتِ وهذا تَحْمِلينَ طَلِيْقُ

غير أن هذا البيت شاذ عند البصريين، ولم يحتج به إلا الكوفيون، والتقدير عند البصريين متمثل بتقديم الحال، فالتقدير: محمولاً عليك طليق[2].

وعموماً فإن العكبري قد اعترض على من قال بأن "هؤلاء" جاءت بمعنى الذين على أساس ضعيف مصرح به، وآخر قوي غير مصرح به، أما الضعيف فهو ذكره أن هذا التقدير من تقديرات أهل الكوفة وليس من تقديرات أهل البصرة، ولا شيء يمنع من تقديراتهم في نظر الباحث، أما الأساس القوي غير المصرح به أن من قال بجواز مجيء "هؤلاء" بمعنى الذين في الآية الكريمة قاسها على "الأُلى" فمن هنا قال بجواز مجيئها، ويرى الباحث أن العكبري محق في اعتراضه، ويميل إلى قول البصريين لأن ما احتج به الكوفيون يعد من قبيل الشذوذ ولا حجة فيه.

8.5.2 عودة الضمير:

لا بد للضمير من عائد يعود عليه، فلا يصلح أن يكون ضمير دون عائد، ولا يمكن أن يأتي ضمير عائد على متأخر . إلا في حالات التقديم والتأخير ويكون معها الضمير عائداً على متقدم رتبة . كما لا يصلح أن يعود الضمير على شيء مذكور، مثل: جاءا الزيدان، فليس هناك مذكور يعود عليه الضمير[3].

---

[1] – الحميري ، يزيد بن مَفرَغ ،(1982)، ديوانه ،جمعه وحققه: عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ،ص:170

[2] – الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ص: 190.

[3] – انظر: ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 1، ص: 312.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾ [1].

يقول العكبري مبيناً موضع عودة الضمير المنتصب في الآية الكريمة: "ونوحاً هدينا، أي: وهدينا نوحاً، والهاء في ذريته تعود على نوح، والمذكور بعده من الأنبياء ذرية نوح، والتقدير: وهدينا من ذريته هؤلاء، وقيل تعود على إبراهيم، وهذا ضعيف؛ لأن من جملتهم لوطاً، وليس من ذرية إبراهيم".

لقد ارتبط الموضع السابق الذي اعترض فيه العكبري بعودة الضمير على المنصوب، وهو "نوحاً" في الآية الكريمة، ثم إن هذا الضمير يعود على "نوح" لبيان ذريته، ولقد أجاز بعض المفسرين أن يكون الضمير عائداً على إبراهيم، غير أنهم بيّنوا أن عودة الضمير على نوح أظهر من عودته على إبراهيم، لأن لوطاً ويونس ليسا من ذرية إبراهيم، وهما من ذرية نوح، لذا يترجح أن يكون الضمير عائداً على نوح وليس عائداً على إبراهيم[2].

ولقد قال بهذا القول بعض المفسرين، ومن بينهم ابن عطية[3]، والشنقيطي[4].

أما حجة من أجاز أن يكون الضمير عائداً على إبراهيم فإنه ذكر أن لوطاً من ذرية إبراهيم، وذلك لأنه ابن أخيه، والعرب تسمي العم أباً، فكأن لوطاً صار من ذرية إبراهيم حين كان بمثابة والده[5].

1– سورة الأنعام، آية: 84 . 86.

2– النسفي. مدارك التنزيل، ج: 1، ص: 519.

3– ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 2، ص: 316.

4– الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (1426هـ). العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة . السعودية، الطبعة الثانية، ج: 1، ص: 455.

5– القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد (1418هـ). محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 418.

لقد اعتمد العكبري على الحجة المعنوية الدلالية في إثبات رأيه وتضعيف الرأي القائل بأن المقصود بالذرية في الآية الكريمة ذرية إبراهيم، غير أنه لم يتطرق لحجة تركيبية مهمة وهي حجة عودة الضمير، إذ تقول القاعدة النحوية بأن الضمير يعود على أقرب مذكور له في السياق[1].

وبناء على هذه القاعدة فإنه يمكننا النظر في القولين، فإن القول بعودة الضمير على نوح ينطبق على القاعدة التي تقول بعودة الضمير على أقرب مذكور، أما القول بأن الضمير عائد على إبراهيم فإنه لا ينطبق على القاعدة القائلة بعودة الضمير، فإن ذكر نوح أقرب للضمير من ذكر إبراهيم، وهذه حجة إضافية تؤيد القول بأن الضمير عائد على نوح لا على إبراهيم.

9.5.2 التعجب بـ(وي):

ذُكرت "وي" في كتاب الله تعالى في موضعين من سورة القصص، وقد فسّرها النحاة تفسيراً متناسباً مع طبيعة التركيب، إذ تدلّ هذه اللفظة على معنى التعجب، فكان المعنى مرتبطاً بهذا التركيب وفقاً لدلالة هذه الكلمة[2].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾[3].

إن هذه الآية الكريمة تدخل ضمن أسلوب التعجب كما بيّن العكبري وذلك إذ يقول: "ويكأن الله: ويْ عند البصريين منفصلة عن الكاف، والكاف متصلة بـ "أن"، ومعنى: وي، تعجب، وكأن القوم نُبهوا فتنبهوا، فقالوا: وي كأن الأمر كذا وكذا، ولذلك فُتحت الهمزة من "أن"، وقال الفراء: الكاف موصولة بـ "وي"، أي: ويك اعلم بأن الله يبسط، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما: أن معنى الخطاب هنا بعيد، والثاني: أن تقدير: وي اعلم، لا نضير له، وهو غير سائغ في كل موضع"[4].

1- انظر: الأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 200.

2- انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 251.

3- سورة القصص، آية: 82.

4- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 1027.

لقد اشتمل كلام العكبري السابق على اعتراض على قول الفراء بأن "ويكأن" بمعنى: وي: اعلم، والكاف متصلة بـ "وي"، وفي هذا التركيب تقرير، أي: أما علمت[1].

ولقد بيّن سيبويه أنه قد سأل الخليل بن أحمد عن هذه اللفظة فقال: كأن القوم تنبهوا فقالوا: كذا وكذا، فجعل من "وي" اسم فعل مضارع بمعنى أتعجب، وما بعدها للتشبيه[2]،، ولقد قال بهذا القول أكثر النحويين، ومن هم: ابن السراج[3]، والزجاجي[4]، والسيرافي[5]، وابن يعيش[6]، وابن مالك[7].

ومن هنا فإن العكبري قد اعترض على قول الفراء من هذه الناحية، وبين أنه لا يمكن أن يعد "اعلم أن" معنى لـ"ويكأن"، فإن سياق الآية الكريمة لا يؤيد ذلك، في حين أن السياق يؤيد أن يكون المعنى مرتبطاً بالتعجب، فإن القوم قد تعجبوا بما حصل لقارون وجنوده، لذا قالوا هذه الكلمة تعجباً منهم.

10.5.2 إجراء الوصل مجرى الوقف:

والمقصود بذلك أن يُسكن وكأنه يريد الوقف إلا أنه لا يقف ، فينطق النص كما لو كان موقوفاً عليه، ولأن الكلمة تُسَكّن عند الوقف فإن تفسير قراءة التسكين في التاء والفاء يكون من منطلق أنه أجرى الوصل مجرى الوقف.

في قوله تعالى: ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾[8].

1- الفراء. معاني القرآن، ج: 2، ص: 312.

2- سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 154.

3- ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1ص: 251.

4- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1984م). حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ص: 68.

5- السيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 2ص: 30.

6- ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4ص: 176.

7- ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ج: 3ص: 1385.

8- سورة آل عمران، آية: 124.

يقول العكبري متحدثاً عن "ثلاثةِ آلافٍ" في الآية الكريمة: "الجمهور على كسر التاء، وقد أُسكنت في الشواذ على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وهذه التاء إذا وُقف عليها كانت بدلاً من الهاء التي يوقف عليها، ومنهم من يقول إن تاء التأنيث هي الموقوف عليها وهي لغة وقرئ شاذاً بهاء ساكنة وهو أيضاً إجراء الوصل مجرى الوقف، وكلاهما ضعيف؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد"[1].

لقد اشتمل حديث العكبري السابق عن حالة من حالات المضاف والمضاف إليه، وذلك تبعاً للقراءة القرآنية التي تُسكن التاء من "ثلاثةِ" والفاء من "آلاف"، وتجري هاتان الكلمتان في الوصل مجرى الوقف، فكأن القارئ قد وقف على كلمة "ثلاثة" وكلمة "آلاف" ومن هنا سكن، وهي قراءة شاذة تُنسب للحسن البصري[2].

ولقد بيّن العكبري في نصه السابق أن القارئ في هذه القراءة الكريمة قد أجرى الوصل مجرى الوقف، ويعنون بهذا المصطلح أن المتكلم ينطق بالكلمة في حال الوصل وكأنه قد وقف عليها، فقد يأتي بهاء السكت كقول من قال: أعطني أبيضه، يريد أبيضَ، فأجرى الوصل مجرى الوقف، وجاء بهاء السكت في نهاية الكلمة، أي أن المتكلم يتعامل مع الكلمة على أنها موقوف عليها، وهو عموماً وجه ضعيف في العربية[3].

وهذه الحالة التي ينطق بها المتكلم تؤدي إلى ضياع الإعراب، فلا تعود الحركة الإعرابية ظاهرة في الكلام، وهو ما يؤدي إلى إسكان حرف الإعراب في الكلمة، وهي

1- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 290.

2- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 165.

3- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 172، والاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (1975م). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ج: 2، ص: 320.

حالة تركيبية شبيهة بحالة الوقف على الكلام، لذا قالوا فيها إنها إجراء للوصل مجرى الوقف[1].

لقد اعترض العكبري على من أسكن التاء والفاء في "ثلاثة آلاف" من الآية الكريمة، وبيّن أن سبب الاعتراض عائد إلى أن "ثلاثة آلاف" مضاف ومضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، فلا يجوز أن يقع عليهما مثل هذا التسكين المؤدي إلى ضياع الإعراب، والمؤدي إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتسكين ، وعموماً فإن العكبري حين أراد الحديث عن هذه القراءة بيّن بدءاً أنها من القراءات الشواذ، مما يضعف الاحتجاج بها ضمن العلاقات النحوية.

وبعد أن اختتم الباحث حديثه عن مواضع اعتراضات العكبري على النحويين ضمن الأبواب النحوية فإنه يخلص إلى النتائج الآتية:

1 . تعد الاعتراضات النحوية عند العكبري من أكثر مستويات اللغة وقوعاً في كتابه التبيان، وذلك حين تقاس بالاعتراضات الصرفية والصوتية، فقد ظهر لنا العكبري نحوياً حاذقاً عارفاً لما يقوله ضمن هذه الاعتراضات.

2 . لم يكن اعتراض العكبري لمجرد الاعتراض فحسب، بل إنه كان يدعم كلامه في كل مسألة يعترض فيها بحجة نحوية مقنعة، أو دليل معنوي دلالي يؤكد ما ذهب إليه، أو تعليل سليم يجعل من موقفه أكثر حزماً.

3 . يغلب على منهج العكبري في اعتراضاته أن يبدأ بالحجة الأقوى، بصرف النظر أهي حجة تركيبية أم دلالية، فالمهم عنده أن يقدم الأهم على المهم، وأن يصل إلى المراد من هذه الحجة ، وربما استغنى في بعض الأحيان عن الحجة التركيبية لضعفها، أو الحجة الدلالية لبعدها.

4 . إن أكثر المصطلحات التي استعملها العكبري في اعتراضه على المسائل النحوية مصطلح "ضعيف" وهو لفظ لا يفيد الرفض القاطع، أو التخطئة الصريحة، بل يفيد

1– الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد (2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة . السعودية، أصل الكتاب رسالة ماجستير للمحقق، ج: 1، ص: 214.

أن العكبري لا يرى القول به، ثم يأتي بعد ذلك مصطلح "خطأ" وهو قليل الورود في مسائله النحوية، ولا يأتي به العكبري إلا إذا كان متأكداً من قوة حجته، وإجماع النحاة عليه.

الفصل الثالث

المسائل الصرفية والصوتية التي اعترض فيها العكبري على النحاة

ينهض هذا الفصل بالحديث عن المسائل الصرفية والصوتية التي اعترض فيها العكبري على النحاة واللغويين في كتابه التبيان، وذلك بياناً لموقفه من تلك المسائل، ولقد أجمل الباحث حديثه عن المواضع الصرفية والصوتية معاً ضمن هذا الفصل لشدة التقارب بين هذين المستويين اللغويين في العربية وفي سواها من اللغات الأخرى، فإن الأسس الصوتية تسير جنباً إلى جنب مع النواحي الصرفية ضمن البوتقة اللغوية الواحدة، مما يطبع تلك اللغة أو اللهجة بمزيد من الامتياز ضمن إطارها اللغوي والجغرافي[1].

ومن هنا سيقسم الباحث حديثه إلى قسمين هما: الاعتراضات ضمن الجانب الصرفي، والاعتراضات ضمن الجانب الصوتي، كما يلي:

1.3 اعتراضات العكبري على النحاة ضمن المستوى الصرفي:

لم تحظَ الخلافات الصرفية بمصنفات خاصة بها عند القدماء، فقد كانت تلك المسائل الخلافية الصرفية تُقدم للدرس اللغوي ضمن الحديث عن الخلافات النحوية ذاتها، ولا يُخصص لهذه الخلافات مصنفاً خاصاً بها،وهو ما نراه مثلاً في مسائل الأنباري، فقد أورد في جزء كتابه الثاني عدداً من المسائل الخلافية الصرفية.

1.1.3 في مسائل الاشتقاق:

اللغة العربية من اللغات الاشتقاقية، فهي تعتمد جذوراً معينة للكلمات، يتغير معنى هذا الجذر بتغير اللواحق والسوابق والمدخلات ضمن جسم ذلك الجذر اللغوي، فتأخذ الكلمة الجديدة معنى ذلك الجذر اللغوي مضافاً إليه معنى جديدٌ آتٍ من طبيعة

---

[1]- ماريو باي (1998م). أسس علم اللغة، ، ترجمة : أحمد مختار عمر ،دار عالم الكتب، القاهرة . مصر، الطبعة الثامنة، ص: 211.

الاشتقاق الجديد للكلمة، وليست جميع كلمات العربية مشتقة، بل منها ما هو مشتق ومنها ما هو جامد ليس بمشتق[1].

وأول هذه المسائل التي تتعلق بجانب الاشتقاق ما ورد عند العكبري من حديث عن أصل اشتقاق الاسم، فقال: "اسمه كاسمك، والفعل منه سميْتُ وأسميتُ؛ فقد رأيت كيف رجع المحذوف إلى آخره، وقال الكوفيون: أصله وسم، لأنه من الوسم وهو العلامة، وهذا صحيح في المعنى فاسد اشتقاقاً"[2].

تعد هذه المسألة الخلافية في الصرف من بين أبرز المسائل التي اختلف فيها الكوفيون والبصريون، فقد جعلها الأنباري في طليعة مسائله الخلافية، إذ يرى الكوفيون أن أصل اشتقاق الاسم من الوسم، وهو العلامة على الشيء، ويرى البصريون أنه من السمو، ويعني العلو، لأن الاسم يعلو على سائر أقسام الكلام الأخرى[3].

ويبين لنا العكبري في مصنف آخر من مصنفاته أن فساد الاشتقاق الظاهر لنا في كلام الكوفيين يتمثل في طبيعة ردهم الاسم إلى العلامة، فإنهم بيّنوا أن الوسم هو العلامة، ولما كان الاسم علامة على المسمى لزم أن يكون مشتقاً من العلامة، وهو الوسم، وهذا فاسد في طبيعة الاشتقاق، إذ كثيراً ما نجد من ألفاظ اللغة ما يتوافق في معناه ولا يتفق في اشتقاقه، فالأسد والليث يدلان على معنى واحد، ولكنهما ليسا مشتقين من أصل اشتقاقي واحد، فمن هنا يظهر لنا فساد ما ذهب إليه الكوفيون[4].

ومما يُضعف مذهب الكوفيين في هذه المسألة أنه يقال: أسميتُهُ، ولا يُقال: وسمتُه، إذ لو كان الاسم مشتقاً من الوسم لقيل: وسمتُهُ، ويجوز في هذه الحالة همز الواو أو

1- حسان، تمام (د.ت). مناهج البحث في اللغة، مكتبة الإنجرو المصرية، القاهرة. مصر، الطبعة الأولى، ص: 182.

2- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 3.

3- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 8.

4- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1992م). مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ص: 65.

بقاؤها واواً على حد: أُقّتت، ووقّتت، فهذا الدليل يؤيد ما ذهب إليه البصريون ويُضعف قول الكوفيين[1].

وقول الكوفيين بأن الاسم مشتق من "الوسم" يتعارض مع طبيعة التصريف الاشتقاقي العربي، وذلك أن المعوّض يكون في موضع المعوض منه، والأصل ألا يكون في موضعه، فإن حذف فاء "الوسم" والتعويض عنها بالألف أمر يتنافى مع الطبيعة الاشتقاقية العربية، فإن العرب درجت على أن يكون التعويض من الفاء في نهاية الكلمة لا في أولها، والتعويض من اللام في أول الكلمة لا في آخرها، ومن ذلك همزة "ابن" عوض من الواو في آخره، فأصله: بنو، فلما حُذفت الواو عوّض عنها بالألف في أوله، وواو "وعد" عوّض عنها بالتاء في آخر الاسم "عِدة" ولم يُعوّض عنها في أول الاسم، وقول الكوفيين في اشتقاق الاسم من الوسم يتناقض مع الطبيعة الاشتقاقية في العربية[2].

والحالة الاشتقاقية التي قال بها البصريون لها نظير في الصرف العربي، فمنه قولهم: يد، وأصلها: يدو، وحمٌ، وأصله: حمو، بدليل حموك، وابن أصله بنو، من البنوة، وكذلك الحال في "اسم" فهو من السمو، لما له من نظير في كلام العرب ولما لم يكن لـ "الوسم" نظير في الحذف[3].

ولقد احتج البصريون لمذهبهم بحجج كثيرة، من بينها: أن الاسم مشتق من السمو لأنه يعلو على سائر أقسام الكلام الأخرى، ومنه: أنه يعلو على المسمى، فمن هنا كان مشتقاً من السمو، وهناك دليل آخر بنائي يتمثل في أنه يقال: سميْتُ، وأسميتُ، ويُجمع على أسماء، من هنا دلّ على أنه مشتق من السمو لا من الوسم[4].

والدليل الثاني مرتبط بالحالة التصريفية للكلمة، فإن الأصل في القاعدة الصرفية أن الكلمة إذا خضعت للتصريف عاد المحذوف إلى موضعه فيها، فإن كان المحذوف

1- ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 83.

2- ينظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1553.

3- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (1996م). الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ص: 396.

4- انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1553.

اللام عادت إلى موضعها، وهو ما نراه في اشتقاق كلمة "الاسم" فإن القائل يقول: أسميْت، وسمّيت، فعادت اللام المحذوفة إلى موضعها من الكلمة، ولو كان المحذوف فاء الكلمة لقيل: وسمتُ، لكي يرجع المحذوف إلى موضعه من الكلمة[1].

ومجيء الاسم على هذا التصريف دال على أنه مشتق من السمو لا من الوسم، فقد أوضح أصحاب المعاجم أيضاً أنه يقال في الاسم "سمّيت وأسميت، ولا يقال: وسمت، مما يؤكد مجيء الاسم من السمو لا من الوسم، وهو ما يؤيد قول البصريين، ويُضعف قول الكوفيين[2].

لقد أوضح العكبري في نصه السابق صراحة أنه لا يقول بقول الكوفيين، واعترض عليهم بأن قولهم ذاك فاسد في الاشتقاق وإن كان سليماً في معناه، ولكن فساد اشتقاقه يمنعه من الأخذ به.

ولما كان معترضاً على قول الكوفيين فإنه من ناحية أخرى يقول بقول البصريين، ويحتج لهم بالقول بأن أصل اشتقاق الاسم من السمو لأنك تقول: سميت، واسميت، وهذا دليل على عودة المحذوف إلى الكلام، مما يؤكد صحة ما ذهب إليه العكبري.

2.1.3 ضمن المصادر:

يرد في كتاب التبيان للعكبري بعض الخلافات الصرفية في جوانب المصادر الصريحة، وذلك من ناحية لفظها، أو بنائها، أو بعض النواحي المتعلقة بها، ويمكن إجمال هذه المسائل بما يلي:

– أثر الكسرة في قلب لام الكلمة ياءً في حال كونها واواً:

يتحدث العكبري عن "الربا" في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ

---

[1] – العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1986م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 133.

[2] – ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1996م). المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 5، ص: 215.

ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ ﴾ [1].

يقول: "ولام الربا واو؛ لأنه من ربا يربو، وتثنيته ربوان، ويكتب بالألف، وأجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء، قالوا لأجل الكسرة التي في أوله، وهو خطأ عندنا"[2].

لقد تضمن كلام العكبري السابق اعتراضاً على قول الكوفيين بجواز كتابة الربا بالياء وتثنيته بالياء تأثراً بالكسرة التي في أوله، غير أن العكبري بيّن أن ذلك خطأ، وأن قول البصريين هو الأولى.

يُعزى هذا القول للكسائي والفراء من الكوفيين، فإنهم كتبوا كل ما ضُمّ أوله أو كُسر بالياء، وكانت تثنيته بناء على ذلك بالياء، واحتجوا لذلك بأنه مسموع من كلام العرب، فكان السماع والنقل عن العرب حجتهم، فقد قاسوه بـ "الضحى" التي كُتِبت بالياء، مع العلم أنها من ضحا يضحو[3].

والعلة التي استند إليها الكوفيون في كتابة الربا بالياء هي كسرة الراء، فإنهم رأوا أن كسرة الراء قد أثرت كثيراً في نهاية المصدر حتى كُتب بالياء دون الألف مع أنه مأخوذ من "ربا يربو"[4].

أما العكبري فإنه وصف هذا القول للكوفيين بأنه خطأ، وبيّن أن "الربا" مأخوذ من "ربا يربو" ومن هنا فإن حق هذا المصدر أن يُكتب بالألف وليس بالياء، وذلك لأنه منقلب عن الواو، ووفق النظام التقعيدي للصرف العربي فلا بد من كتابة الربا بالألف دون الياء[5].

ونلحظ أن العكبري قد اعترض اعتراضاً شديداً على الكوفيين في مذهبهم السابق، حتى بلغ به الأمر إلى أن يصفه بأنه خطأ، وهذا يعني ترجيحه للقول الآخر وهو قول

1- سورة البقرة، آية: 275.

2- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 223.

3- النحاس. عمدة الكتاب، ص: 161.

4- الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 4، ص: 26.

5- إبراهيم، عبد العليم (د.ت). الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، مكتبة غريب، القاهرة. مصر، الطبعة الأولى، ص: 71.

البصريين، الذين يرون بأن الصواب كتابة "الربا" بالألف وليس بالياء كما يقول الكوفيون، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكوفيين أنفسهم قالوا بأن الربا مأخوذ من الفعل "ربا يربو"، غير أن ما دفعهم إلى القول بكتابته بالياء أثر كسرة الراء فيه.

- صيغة فعلان:

ومن بين المسائل الصرفية التي تناولها العكبري في كتابه ما كان على صلة بعيدة إلى حد ما بالمصادر، غير أن الباحث يوردها هاهنا، إذ جاء في تبيينه لقوله تعالى: ﴿ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [1].

يقول العكبري: "ويُقرأ بفتح الفاء وهو شاذ؛ لأن فَعَلان شاذ في الأسماء، وإنما يجيء في المصادر مثل: الغليان، والصفات مثل: يوم صَحَوان"[2].

لقد كان حديث العكبري السابق مرتبطاً بقراءة قرآنية كريمة تنسب للزهري وسعيد بن المسيب، حيث قرئ فيها "صَفَوان" بفتح الفاء ([3]) ، وهو بنفس معنى القراءة الأولى، غير أن هذه الأخيرة لغة أخرى من لغات العرب في مثل هذه الكلمة[4].

ولقد بين أبو حيان أن هذه القراءة القرآنية التي تنسب للزهري وسعيد بن المسيب شاذة في السماع، فلم يُسمع عن العرب مثل هذه الصيغة في الأسماء، وإنما سُمعت عنهم في صيغ المصادر والصفات كما بيّن العكبري سابقاً، فهذا يدل على شذوذ هذه القراءة سماعياً [5]. وهذه الصيغة الصرفية "فَعَلان" بفتح العين يكثر مجيئها مع المصادر والصفات كما بيّن العكبري، مثل: الغليان، والهيجان، والثوران، وغيرها من المصادر والصفات، فليس مطرداً مجيئها مع غير المصادر والصفات[6].

1- سورة البقرة، آية: 264.

2- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 215.

3 - أبو حيان ، البحر المحيط ،ج:2،ص:664

4- ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 1، ص: 358.

5- أبو حيان. البحر المحيط، ج: 2، ص: 646.

6- انظر: الصيغاني، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن (1981م). نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض . السعودية، الطبعة

وفي لسان العرب الصفا، هو الأملس من الحجارة العريض، وإذا ثُني قيل فيه: صفْوان، بتسكين الفاء[1].

إن اعتراض العكبري السابق تمثل بقراءة قرآنية جاءت شاذة على غير ما هو مألوف من صيغ الأسماء، إذ إن صيغ الأسماء لا تأتي بفتح الفاء كما هي القراءة القرآنية الكريمة، فاعترض العكبري على ذلك.

ولم يدع العكبري قوله دون دليل أو حجة كما عهدناه في ذلك، وإنما أضاف إلى قوله دليلاً متمثلاً بأن هذه الصيغة "فَعَلان" تكثر في المصادر والصفات ولا تأتي في الأسماء، ومن هنا كان سبب تضعيف العكبري للقول بهذه القراءة القرآنية.

ومن ناحية ثانية فإن الراجح عند العكبري مجيء هذه القراءة بتسكين الفاء كما قرأها الجمهور.

3.1.3 الأفعال:

هناك بعض المسائل الصرفية التي اعترض فيها العكبري على النحاة تدخل في باب الأفعال بكافة أحوالها، وفيما يلي تلك المسائل:

- المبني للمجهول من الأجوف:

يتحدث العكبري عن الفعل "قيل" في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾[2].

فيقول: "ومنهم من يقول نقلوا كسرة الواو إلى القاف، وهذا ضعيف لأنك لا تنقل إليها الحركة إلا بعد تقدير سكونها، فيحتاج في هذا إلى حذف ضمة القاف، وهذا عمل كثير"[3].

الأولى، ص: 31، وانظر كذلك: الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج (2002م). تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة . السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 213.

1- ابن منظور. لسان العرب، ج: 14، ص: 464، الجذر: صفو.

2- سورة البقرة، آية: 11.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 28.

لقد أضعف العكبري القول بأن حركة عين الكلمة قد نُقلت إلى فائها، مع أن هذا القول لسيبويه، إذ يقول: " وإذا قلت فعل من هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فعلت لتغير حركة الأصل لو لم تعتل، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال. وذلك قولك: خيف، وبيع، وهيب، وقيل"[1].

فالظاهر من كلام سيبويه أنه يقول بأن الكسرة التي تظهر على فاء الكلمة إنما هي الكسرة التي كانت في عينها، غير أنها نُقلت إليها، وبناء عليه تسكن عين الكلمة.

وبيّن ابن السراج أن هذا الفعل في حال بنائه للمجهول لا تأخذ فاؤه الحركة المخصصة للمبني للمجهول وهي الضمة، وإنما تأخذ حركة عين الفعل بعد تسكينها، فتكون بذلك كسرة وليست ضمة، وهو نفسه كلام سيبويه[2].

في حين أن من يرفض هذا القول يرى أن حركة الفاء . فاء الكلمة . قد قلبت كسرة لئلا يُحتاج إلى قلب الياء واواً في حال بنائها للمجهول، وهو ما لا يتفق مع الطبيعة التحليلية التي سبقت عند سيبويه وابن السراج[3].

ومن القائلين بقول سيبويه أيضاً ابن عصفور [4]، والرضي الاستراباذي [5]، والحملاوي[6].

لقد اعتمد العكبري في اعتراضه السابق على جانب الجهد المبذول في الوصول إلى الحالة البنائية التي قال بها النحاة، وهي أن كسرة العين نُقلت إلى فاء الكلمة، ثم سكنت العين، وبيّن ان أن الوصول إلى هذه الحالة يحتاج جهداً كبيراً، ويلزم معه إسكان الحرف قبل نقل حركته، غير أن هذه الحجة في نظر الباحث ليست كافية للتضعيف هذا القول، وذلك أن أكثر النحاة ومنهم سيبويه قد قال بهذا القول، وأما من

1- سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 342.

2- ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 279.

3- انظر: ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 107.

4- ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف، ص: 295.

5- الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 3، ص: 84.

6- الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت). شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى، ص: 41.

لم يقل به فقد كان تحليله قريباً من هذا التحليل كما رأينا في كلام ابن جني السابق، ومن هنا فمن الأولى القول بقول سيبويه وجمهور النحاة ، والواقع الذي نجده في الدراسات الصوتية الحديثة مختلف عما يقول به القدماء إذ أصل الفعل قيل هو قُوِل، فيتشكل المزدوج الحركي فتحذف شبه الحركة والياء ، ثم تحدث مماثلة بين الضمة والكسرة ، فتتحول الضمة إلى الكسرة ،فتلتقي الكسرتان، فأصبحتا كسرة طويلة وذلك على النحو التالي:

الأصل	ḳuwila
اندماج الكسرتين في كسرة طويلة	ḳīla

- **حركة عين المضارع:**

وفي موضع آخر يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ [1].

يقول العكبري: "ولا تركنوا: يُقرأ بفتح الكاف، وماضيه على هذا: ركِن بكسرها، وهي لغة، وقيل: ماضيه على هذا بفتح الكاف، ولكنه جاء على فعَل: يفعَل، بالفتح فيهما، وهو شاذ"[2].

لقد اعترض العكبري على من قال بأن "ركَن، يركَن" بفتح العين في الماضي والمضارع، وبيّن أن هذا الفعل وفق هذه الصيغة الصرفية شاذ ووجه الشذوذ ان فَعَلَ يَفْعَل لا يكون فيما تكون عينه أو لامه حرفاً حلقياً.

والواقع أن الصرفيين يرون أن هذا الفعل قد جاء وفق تداخل لغتين، إذ صحيح أنه ليس من صيغ الأفعال أن تكون عين الفعل مفتوحة في الماضي والمضارع إلا مع حروف الحلق، بل لا بد من تغير إحدى الحركتين، وهو ما يجري في كافة أفعال العربية، إلا أننا قد نجد بعض الأفعال التي تداخلت فيها لغتان، فجاء الفتح في الماضي من لغة، وجاء الفتح في المضارع من لغة أخرى، فإن "ركَن: يركَن" جاءت

1- سورة هود، آية: 113.

2- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 717.

من لغتين، ركَن: جاءت من ركَن يركُن، ويركَن جاء من: ركِن يركَن، فأُخذ الماضي من لغة، وأُخذ المضارع من لغة أخرى[1].

وهذا الفعل وفق صيغته الصرفية مسموع عن العرب، ولكن مستوى السماع فيه ليس مشهوراً، بل هو قليل في لسان العرب، ومن أمثلته أيضاً: زكَن: يزكَن، هذا ما بيّنه الرضي الاستراباذي[2].

إذن فما دامت هذه اللغة مؤولة عند النحاة فليس هناك حاجة في نظر الباحث إلى وصفها بالشذوذ، فقد توصف بالقلة كما فعل الرضي الاستراباذي ولا توصف بالشذوذ.

لقد اعترض العكبري على قول من قال بأن "تركنوا" بفتح الكاف مأخوذ من الفعل "ركَن" بفتح الكاف أيضاً، لأنه ليس من أمثلة الأفعال أن تأتي بفتح العين في الماضي والمضارع مشروطة بحروف الحلق، غير أنه في اعتراضه ذاك لم يورد حجة مقنعة في سبب اعتراضه، أو تضعيفه لهذا القول، بل اكتفى بوصف هذا الاستعمال بالشذوذ فحسب.

غير أن الباحث يقول بتداخل اللغات في هذه القراءة القرآنية، وهو قول النحاة سابقي الذكر في هذه المسألة، كما أن تداخل اللغات هذا معروف في كلام العرب، فليس من ضرر من تأويل هذه القراءة الكريمة وفق هذا النمط التداخلي في كلام العرب.

- **جنّ وأجنّ:**

في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ ﴾[3].

يقول العكبري: "ويُقرأ: جنه على أنه فعل، وهو شاذ، والمستعمل أجنه"[4].

1- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (1987م). المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 37.

2- الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 124.

3- سورة النجم، آية: 15.

4- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 1087.

ولقد اشتمل كلام العكبري السابق على حديث عن قراءة قرآنية كريمة تُعزى لعبد الله ابن الزبير[1]، ويبين أهل القراءات أن بعض القراء يقرؤون بها على أنه فعل، وبيّن أن الصواب في هذا الفعل أن يكون "أجنه" على ما ذكر العكبري سابقاً[2].

إذ يقال في العربية: أجنه الليل، ولا يقال: جنّه الليل، فالمسموع من كلام العرب مجيء الفعل على "أجنّ" وليس على "جنّ"[3].

ويقول ابن خالويه في هذا الفعل خصوصاً: " ليس في كلام العرب: أفعلتُه فهو مفعول إلا أجَنَّهُ الله فهو مجنون، وأزكمه الله فهو مزكوم، وأحزنته فهو محزون، وأحببته فهو محبوب"[4].

ومعنى هذا الكلام أن الفعل "أجن" لا يأتي على "جنّ" كما هو الحال في القراءة القرآنية التي وُصفت بالشذوذ، وهو ما اعترض عليه العكبري في نصه السابق، وبيّن أن هذا الفعل لا يأتي إلا وفق صيغة الزيادة بالهمزة، ووافقه في هذا آراء النحاة.

ومن ناحية ثانية فإن العكبري يرجح القراءة بالتاء المربوطة التي هي مفرد الجنات أو الجنان، وليست فعلاً كما هو الحال في القراءة القرآنية السابقة.

4.1.3 المشتقات:

يطلق هذا المصطلح على الصيغ الصرفية المشتقة التي تدل على معانٍ أخرى فيها مضافاً إليها معنى آخر آتٍ من طبيعة الصيغة والجذر اللغوي الذي أُخِذت منه، وهذه الصيغ المشتقة يطلق عليها أهل اللغة الاشتقاق الأصغر، ولا يُشترط في كل فعل من أفعال اللغة اشتماله على كافة المشتقات، بل ربما لا يُشتق من فعل ما اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أي من تلك المشتقات، فليس من الضرورة بمكان اشتقاق جميع الصيغ

1- ابن جني. المحتسب، ج: 2، ص: 293.

2- الأزهري. معاني القراءات، ج: 3، ص: 97.

3- النحاس. عمدة الكتاب، ص: 407.

4- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1979م). ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة السعودية، الطبعة الثانية، ص: 121.

المشتقة من فعل ما، بل قد يُشتق منه بعض المشتقات ولا يُشتق منه بعضها الآخر [1].

ولقد تناول العكبري بعضاً من هذه المشتقات في مسائله الصرفية التي تناولها في كتابه "التبيان" وفيما يلي عرض لها:

- فيعل أم فعيل في الصفة المشبهة:

يقول العكبري مفسراً قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ [2].

: "وأصل صيّب "صيْوِب"، على فيعل؛ فأُبدلت الواو ياءً، وأُدغمت الأولى فيها، ومثله: ميّت، وهيّن، وقال الكوفيون: أصله صوِيْب، على فعيل، وهو خطأ؛ لأنه لو كان كذلك لصحت الواو كما صحت في طويل وعويل" [3].

لقد اشتمل كلام العكبري السابق اعتراضاً على كلام الكوفيين، بل إنه بلغ به الأمر أن وصف قول الكوفيين بالخطأ، وهو وصف قلّما نجده عند العكبري، ولكن حين ننظر في الصيغتين اللتين أرجع إليهما الكوفيون والبصريون أصل "صيّب" نجدهما مستعملتين في الصفات، فإن "فعيل" وفيعل" مستعملتان في كلام العرب، ومنه: هيّن، وميّت، وغيرها [4].

وهذه المسألة خلافية بين النحاة، فقد ذهب البصريون إلى أن وزن "صيّب" ونحوه: فَيْعِل، لأن هذا هو الظاهر في بنائه الصوتي، والمسير إلى الظاهر أولى من المسير إلى غير الظاهر، أما الكوفيون فقالوا إن وزن "صيب" فعيل، ولكن جرى بعض الإعلال والإبدال في تكوين الكلمة الصوتي مما أدى إلى ظهورها وفق هذه الصورة، فقد كانت الكلمة: صويب، ثم أبدلت الواو ياء ثم أُدغِمت الياء الأولى في الثانية، فصارت على ذلك: صيِّب [5].

1- عبد التواب، رمضان (1995م). بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، الطبعة الثالثة، ص: 181.

2- سورة البقرة، آية: 19.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 35.

4- انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 266.

5- الأنباري. الإنصاف، ج: 2، ص: 656 . 657.

غير أن البصريين ردوا كلام الكوفيين هذا بأن أوضحوا أن هناك من الصفات والأسماء ما اجتمع فيها الواو والياء وكانت الياء ساكنة على زنة "فعيل" ولم تُقلب الواو ياء، ومن ذلك: طويل، وعويل، ووضيع، وغيرها من الصفات، فلو صحّ ما قاله الكوفيون لوجب قلب الواو ياء في هذه الصيغ وإدغامها في التي بعدها، ولما لم يصح ذلك دلّ ذلك على بطلان ما ذهب إليه الكوفيون[1].

أما العكبري فقد رفض كلام الكوفيين هذا، وبيّن فساده كما فعل البصريون، فإنه لو صح كلامهم لوجب قلب الواو ياء في مثل: طويل، وعويل، ولكن العرب لم تقلب الواو في مثل هذه الكلمات، فهذا يدل على بطلان ما ذهبوا إليه.

ومن ناحية ثانية فإن العكبري يرجح قول البصريين لأنه أورده وبيّنه دون أن يرفضه أو يضعفه، كما أنه ذكر مذهبهم واحتج لهم ضد الكوفيين، فالراجح إذن عند العكبري قول البصريين لا قول الكوفيين، ويمكن القول إن ما حدث في كلمة صيب وأمثالها هو من قبيل المماثلة، وذلك أن الواو والياء اجتمعتا دون وجود فاصل بينهما فقلبت الواو ياءً للمماثلة وذلك كالآتي:

الأصل	śaywib
كتبت الواو ياءً للمماثلة	śayyib

- **جمع التكسير "أفعال":**

وفي موضع آخر يقول العكبري في تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾[2].

"أنصاري: هو جمع نصير كشريف وأشراف، وقال قوم: هو جمع نصر، وهو ضعيف، إلا أن تُقدر فيه حذف مضاف، أي: من صاحب نصري، أو تجعله مصدراً وُصف به"[3].

1- ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف، ص: 321.

2- سورة آل عمران، آية: 52.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 240.

لقد عزا العكبري القول بأن "أنصار" جمع نصر إلى قوم، وهو ما كان فعله سواه من أهل التفسير وعلوم القرآن فقد بيّن السمين الحلبي أن "أنصار" جمع نصير، غير أن هناك قوماً قالوا بأنه جمع نصر، وهو قول ضعيف إلا بتقدير المضاف، وهذا نفسه كلام العكبري[1]، وبه قال ابن عادل الحنبلي[2]، والألوسي[3].

ولم يكن أصحاب المعاجم اللغوية ببعيدين عن أصحاب كتب التفسير والنحو، فقد بيّن ابن منظور أن "أنصار" جمع نصير كشريف وأشراف، وهو ما أشار إليه العكبري من قبل[4].

وبناء على هذا فإن العكبري ومن تابعه في قوله هذا لم يوضح من هو صاحب هذا القول، ومن هم القوم الذين نقل عنهم هذا القول، وكذلك الحال عند السمين وابن عادل والألوسي.

ولقد اشار النحاة إلى أن صيغة "فعيل" في اللغة تُجمع على "أفعال" مثل: شريف وأشراف، ويتيم وأيتام، وهكذا، فإن صيغة "فعيل" تُجمع على صيغة "أفعال" وهو ما ينطبق مع طبيعة القاعدة التي ذكرها العكبري سابقاً[5].

إن العكبري في نصه السابق قد اعترض على مجيء المصدر مجموعاً على "أفعال" وفق ما ذكره قوم من النحويين، وبيّن أن هذه الصيغة لا تكون جمعاً للمصدر إلا على تقدير مضاف، كأن يقال: صاحب نصر، أما أن يُجمع المصدر هذا الجمع فإن ذلك لا يتفق مع طبيعة اللغة العربية.

1- السمين الحلبي. الدر المصون، ج: 3، ص: 207.

2- ابن عادل الحنبلي. اللباب في علوم الكتاب، ج: 5، ص: 258.

3- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1415هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 264.

4- ابن منظور. لسان العرب، ج: 5، ص: 210.

5- انظر مثلاً: ابن جني. الخصائص، ج: 3، ص: 55.

ومن ناحية ثانية فإنه حين أضعف هذا القول قوّى القول الآخر بأن "أنصار" جمع "نصير" ومثّل لذلك بشريف وأشراف، فقاس "أنصار" على "أشراف" فلما كان مفرد "أشراف" (شريف)، كان مفرد "أنصار" (نصير).

– **وزن "فعلال"**:

وفي موضع آخر يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾[1].

يقول العكبري متحدثاً عن "سيناء": "ويقرأ بفتح السين، والهمزة على هذا للتأنيث إذ ليس في الكلام "فَعْلال" بالفتح، وما حكى الفراء من قولهم: ناقة فيها خزعال، لا يثبت وإن ثبت فهو شاذ لا يُحمل عليه"[2].

لقد اعترض العكبري في نصه السابق على قول للفراء قال فيه أنه سُمع عن العرب قولهم: ناقة فيها خزعال[3]، وهو داء يصيب الإبل[4]، ولكن العكبري لم يأبه بهذا القول عن الفراء.

ولقد أوضح العكبري في "اللباب" سبب عدم كون الياء أصلاً في هذه الكلمة، وذلك أن الياء لا تكون أصلاً مع ثلاثة حروف أصول أخرى، كما أن هذا الوزن "فعلال" ليس في كلام العرب، ولا يثبت عند البصريين، ولو أثبتوه فإنه يكون شاذاً[5].

إن هذا الوزن الصرفي "فَعلال" لا يثبت في الكلام إلا إذا كانت الكلمة من المضعف، أي أن الحرفين الأخيرين من جنس الحرفين الأولين، مثل: الصلصال، أما

1- سورة المؤمنون، آية: 20.

2- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 952.

3- انظر قول الفراء في: ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 316، ولم يعثر الباحث على قول الفراء هذا في معانيه.

4- الخزعال: داء يصيب الإبل، إذ يُقال: ناقة فيها خزعال: أي: ظَلَع، انظر: الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت . لبنان، ودار الفكر، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 1788.

5- العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 244.

إذا لم يكونا كذلك فلا يثبت عن العرب أنهم قالوا به، وإن ورد بعض الكلمات كالخزعال، فإنها من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وقول الفراء ضعيف في ذلك[1].

والواقع أن أكثر النحاة ينكرون مجيء "الفعلال" من غير المضاعف، أما من المضاعف فكثير في كلام العرب، ومنه: الصلصال، والزلزال، وخلخال، وبلبال، وغيره الكثير[2].

لقد أضعف العكبري قول الفراء السابق، وكانت حجته في تضعيف قوله ناشئة من أن الوزن الصرفي "فعلال" بفتح الفاء لا يأتي في غير المضعف، وإن قول الفراء هذا لا يصح عن العرب، وإن صحّ نقله عن العرب فلا يصح القياس عليه، فهو من الشاذ.

ومن خلال كلام العكبري السابق يتضح لنا أنه يعد الهمزة زائدة للتأنيث، ولا يرجح أنها أصلاً من أصول الكلمة، فلو عدها كذلك لاختلف كلامه، إلا أنه يعدها زائدة للتأنيث، وهو القول الراجح عنده.

وبعد أن أورد الباحث المسائل الصرفية التي اعترض فيها العكبري على اللغويين والنحاة فإنه يسجل النتائج الآتية:

أولاً: لقد دعّم العكبري اعتراضه بحجة مقنعة في أكثر الأحيان حين يعترض على مسألة صرفية أو قول صرفي لأحد اللغويين، وقليلاً ما كان يعترض دون إيراد حجة لاعتراضه.

ثانياً: صرّح العكبري في بعض المسائل بشخصية النحوي المعترض عليه، وهو ما لم نعهده منه في المسائل سابقة الذكر، إلا أننا وجدنا بعض المسائل التي صرّح فيها باسم المعترض عليه، كالفراء مثلاً.

ثالثاً: أغلب حجج العكبري تتمثل بجانب التأويل اللغوي القائم على أسس التقعيد النحوي والصرفي، ولا تكثر عنده الحجج الأصولية كالسماع مثلاً، أو القياس، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه استعمل القياس في بعض المسائل.

1- ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف، ص: 106.

2- الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 20 . 21.

2.3 اعتراضات العكبري على النحاة ضمن المستوى الصوتي:

يمثل المستوى الصوتي في اللغة ذلك المستوى الذي تُدرس عنده الأصوات اللغوية بنوعيها التركيبية وفوق التركيبية، وتدرس خلاله صفات تلك الأصوات ومخارجها، وخصائصها، وكافة الأمور المتعلقة بها، ولا بد أن تدرس تلك الأصوات ضمن لغة واحدة كي تتسم بسمات تلك اللغة، وذلك ضمن إطار الدراسة الفونالوجية، أما الدراسة الفوناتيكية فلا نحدد لغة واحدة بعينها[1].

إن العلاقات التركيبية والبنائية بين أصوات اللغة المختلفة يمكن دراستها ضمن هذا المستوى الصوتي، كما يمكن تحليل تلك الحالات والعلاقات البنيوية التي تقع بين تلك الأصوات وفق منظومة الأصوات اللغوية العربية في إطار المستوى الصوتي الناظم لهذه الأصوات اللغوية في إطارها اللغوي العام، أي أن المستوى الصوتي هو المسبار الذي يمكن من خلاله دراسة ما يجري لأصوات اللغة من تحولات وعلاقات بنيوية عامة، ووفق قوانين النظام الصوتي اللغوي يمكن الوصول إلى بيان واضح لتلك التحولات الصوتية القائمة ضمن النظام الصوتي العام[2].

ولقد تناول العكبري حديثاً عن بعض المسائل اللغوية التي تدخل ضمن العلاقات الصوتية بين عناصر الكلام المختلفة، واعترض ضمنها على بعض النحويين، وفيما يلي توضيح ذلك:

1.2.3 الإدغام:

يختص الإدغام بحالة صوتية في اللغة العربية تتمثل بمكوث اللسان في موضع الحرف مدة أطول من المدة التي يمكثها في حال نطقه لصوت واحد فحسب، لذا فإن الصوت المدغم مكون من صوتين اثنين وليس من صوت واحد فحسب، وقد عدّ علماء

1- حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 33.

2- انظر: السعران، محمود (1997م). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة. مصر، الطبعة الثانية، ص: 10.

العربية الصوت المشدد من قبيل الإدغام، وذلك لإحساسهم بأن هذا الصوت المشدد يساوي صوتين اثنين، فمن هنا عدّوه صوتاً مدغماً[1].

- **أصل "آية":**

وأول المسائل التي تناولها العكبري ضمن باب الإدغام حديثه عن لفظ "آية"، إذ يقول: "وقيل: أصلها آيية على فاعلة؛ وكان القياس أن تُدغم فيقال: آيّة، مثل: دابّة، إلا أنها خُففت كتخفيف كيْنونة في كيّنونة، وهذا ضعيف، لأن التخفيف في ذلك البناء كان لطول الكلمة"[2].

لقد اعترض العكبري في نصه السابق على من قال بأن "آية" أصلها "آيية" على زنة فاعلة، وهو قول يعزوه ابن جني إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي ([3])، فقد سكنت الياء الأولى، ثم أدغمت في الثانية، فصارت "آيّة" ثم خُففت الياء على ما بيّن العكبري [4]، غير أن العكبري نفسه يبين في كتاب "اللباب" أن صاحب هذا القول هو الكسائي [5]، وهو الراجح لأن أكثر النحاة قالوا بذلك، ومن بينهم ابن عصفور، حيث قال: " ومذهب الكسائيِّ أنَّ وزنها "فاعِلة" والأصل "آيِيَة"، فحُذفَتِ استثقالاً لاجتماع الياءين"[6].

1- انظر: عبد التواب، رمضان (1997م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، الطبعة الثالثة، ص: 99.

2- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 56.

3 = انظر : الفراهيدي ، العين ، ج: 8،ص:441، إذ قال:"إن الألف التي في وسط الآية من القرآن، والآيات العلامات هي في الأصل:ياء،وكذلك ما جاء من بناتها على بنائها ،نحو:الغاية والراية وأشباه ذلك ..فلو تكلفت اشتقاقها من (الآية)على قياس علامة معلمة لقلت:آية مأياة قد أُيِّيت"

4- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ص: 203.

5- العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 423.

6- ابن عصفور. الممتع الكبير في التصريف، ص: 368.

أما المذهب الذي عليه الجمهور ويعزى للخليل بن أحمد أيضاً فهو أن "آية" أصلها: أيية، مثل شجرة، ثم قلبت إحدى اليائين ألفاً، فصارت: آية، وهذا ما عليه جمهور النحاة[1].

ويظهر لنا من خلال كلام العكبري السابق أن اعتراضه لم يكن صريحاً على المذهب القائل بأن "آية" أصلها: آيية، وإنما كان اعتراضه على تشبيهها بـ "كينونة" فبيّن أن ياء كينونة خُففت لطول الكلمة، في حين أن آية ليست بحاجة إلى ذاك الحذف، فإن الكلمة خفيفة بذاتها، ولا داعي للحذف، ومن هنا كان اعتراض العكبري.

والواقع أن العكبري يعترض على طبيعة التحليل الذي حُللت به "آيية" حتى وصلت إلى شكلها النهائي، فإن الحذف لا داعي له وفق ما يشير ابن عصفور، كما بيّن أن إعلال العين في مثل هذه الحالة قليل في كلام العرب، مما يُضعف قول الكسائي ومن قال به[2].

فهذه الحجة التي بيّنها ابن عصفور هي التي تؤيد كلام العكبري، ومن ناحية ثانية فالظاهر من كلام العكبري أنه يقول بقول جمهور النحاة من أن "آية" جاءت من "أيية" ثم أُبدلت الياء ألفاً، فصارت: آية ، ذلك أنه يحذف شبه الحركة ثم يحدث مماثلة بين الفتحة والياء ، فتقلب الكسرة فتحة ثم تلتقي فتحتان فتصبحان فتحة طويلة (آية) ووزنها الصرفي (فالة) وليس (فاعِلة)، وتمثيل ذلك صوتياً:

>ayiyah >īyah

- إدغام الراء في اللام:

وفي موضع آخر يقول العكبري: "والجمهور على إظهار الراء عند اللام، وقد أدغمها قوم، وهو ضعيف؛ لأن الراء مكررة، فهي في تقدير حرفين، فإذا أُدغمت ذهب أحدهما، واللام المشددة لا تكرير فيها، فعند ذلك يذهب التكرير القائم مقام حرف"[3].

1- الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 2، ص: 51.

2- انظر: ابن عصفور. الممتع الكبير، ص: 369.

3- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 66.

لقد اعترض العكبري في نصه السابق على من أدغم الراء في اللام، وبيّن حجته في ذلك، والواقع أن سيبويه بيّن أن الراء لا تُدغم في اللام، والنون كثيراً، فهذا مذهبه في ذلك[1]، والذي عليه العكبري كما يظهر لنا.

ويقول الزجاجي مبيّناً عدم جواز إدغام الراء في اللام: " ولا يجوز إدغام الراء في اللام نحو قولك مُرْ لبيدا لا يكون في هذا إلا الإظهار وذلك أن في الراء تكريرا فلو أدغمت في اللام ذهب التكرير فلا يجوز إدغام حرف فيه مزية وفضل على مقاربه فيه في هذا الموضع وفي جميع العربية لأنه لو أدغم فيه ذهب الفضل الذي له"[2].

إن صوت الراء يشتمل على مزية تتفوق على صوت اللام، مما يُضعف القول بإدغام الراء في اللام، وذلك أن الصوت الأول يُدخل في الصوت الثاني، ولا يجوز إدخال القوي في الضعيف، غير أن الضعيف يُدخل في القوي، فإذا أُدغِمت الراء في اللام ذهب ما فيها من صفة التكرير التي تتفوق بها على صوت اللام، وهذا شيء قد يؤثر في طبيعة المعنى واللفظ على حدّ سواء، ومن هنا لم يُجزْه سيبويه ولا جمهور النحاة[3].

أما ابن مالك فإنه يجيز الإدغام على ضعف، ولقد أشار إلى أن جمهور النحويين لا يجيزون هذا الإدغام[4]، أما من اشتُهر عنهم إجازة هذا الإدغام بين الراء واللام فهم الكسائي والفراء[5].

إن اللغة تجيز إدغام اللام في الراء ولا تجيز العكس، وذلك لأن الراء أكثر تمكناً بصفاتها من اللام، ومن هنا فلا يصلح ذهاب صوت الراء في صوت اللام، أما العكس فهو جائز في العربية، إذ يصلح إدغام اللام في الراء، مثل: بل ران، فالراء

1- سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 412.

2- الزجاجي. اللامات، ص: 153.

3- ابن عصفور. الممتع الكبير، ص: 175..

4- انظر: ابن مالك. تسهيل الفوائد، ص: 322 . 323.

5- الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 3، ص: 274.

تشتمل على صفة التكرير التي ليست في اللام، مما يؤدي إلى تفوقها على صوت اللام بهذه الصفة، فلا يصلح إدخال هذا الصوت في ذاك، لقوة صوت الراء[1].

وتجدر الإشارة هاهنا إلى أن إدغام الراء في اللام له ما يُستشهد به في العربية، وهي قراءة أبي عمرو:((يغفر لكم))، بإدغام الراء في اللام [2]، ويرى الأنباري أن هذا الشاهد ضعيف لأمور منها: الأول: أنه وصفت هذه القراءة بأنها غلط من الراوي، الثاني: أنه نُقل عن أبي عمرو القراءة بالإظهار، الثالث: ربما كان أبو عمرو قد اختلس الراء فظن الراوي أنه أدغمها، فهذا كله يؤدي إلى إضعاف الاحتجاج بهذه القراءة[3].

لقد تبين لنا مما سبق أن العكبري لا يجيز إدغام الراء في اللام، وذلك لأن الراء تتميز بصفة تتفوق بها عن اللام، ألا وهي صفة التكرير، فإذا أُدغِمت الراء في اللام ذهبت صفة التكرير تلك، وذهب التميز الظاهر في صوت الراء، وهو ما قال به أكثر النحويين، في حين أن اعتراض العكبري ذاك كان على الكسائي والفراء ونُقل بضعف عن ابن مالك.

2.2.3 إشباع الحركات:

هذه ظاهرة صوتية توجد في اللغة العربية، والقصد منها مطل الحركة حتى تغدو صوتاً صائتاً طويلاً، فتنتج الألف عن الفتحة، والواو عن الضمة، والياء عن الكسرة، وبناء عليه تتغير معاني الكلمات وفقاً لهذا الإشباع، أي أن قيمة الإشباع ذاك تصبح قيمة دلالية في بعض الأحيان، مثل: كُتِب، وكُوتِب، فإن إشباع الحركة أدى إلى قيمة دلالية علاوة على القيمة الصوتية البنائية[4].

1- ينظر: عبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة، ص: 149.

2- انظر: ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع، ص: 80.

3- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1999م). أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ص: 291.

4- ينظر: ابن جني. سر صناعة الإعراب، ج: 1، ص: 45.

وأشباع الحركات هذا كثير في العربية، ولقد ورد في الشعر كثيراً، فقالوا: الصياريف، في: الصيارِف ، في قول الشاعر ([1]):

تنفي يداه الحصى في كل هاجرة   نفي الدنانير تنقاد الصياريفِ

وقالوا: فأنظورُ، في: فأنظُرُ،في قول الشاعر ([2]):

وانني حوُثما يثني الهوى بصري   من حوثما سلكوا أدنو فأنظور

وغيرهما كثيراً، غير أن كثيراً من النحاة عدّ هذه الظاهرة من ضرورات الشعر، ولا يُحتاج إليها في اختيار الكلام، لأن إشباع الحركة يأتي غالباً من أجل الوصول إلى الوزن الشعري، وهو ما لا يحتاج إليه المتكلم في اختيار الكلام، لذا نُعِت هذا الاستعمال اللغوي بالضرورة في أكثر الأحيان[3].

وكما عرف القدماء هذه الظاهرة عرفها أيضاً المحدثون، غير أن أكثرهم يطلق على هذه الظاهرة اسم "مطل الحركات" أي أن ارتكاز اللسان أو عضو النطق في موضع الحرف مدة أطول من المدة المخصصة لنطق الكسرة أو الضمة أو الفتحة ينشأ عنه صوت فونيمي أطول، فتنشأ الألف أو الواو أو الياء، وهذا المطل يرتبط بظاهرة النبر في العربية، ومنه نشأت كثير من الاستعمالات اللغوية العربية في عصرنا الحالي كإشباع كسرة "أنتِ"، وفتحة: "أنتَ"، وغيرهما من مواضع إشباع الحركة في عصرنا الحالي[4].

يرد الحديث عند العكبري عن إشباع الحركات في قوله: "واستكانوا: استفعلوا من الكون، وهو من الذلّ، وحُكي عن الفراء أن أصلها "استكَنوا"، أُشبعت الفتحة فنشأت الألف، وهذا خطأ؛ لأن الكلمة في جميع تصاريفها ثبتت عينها، تقول: استكان، يستكين، استكانة، فهو مستكين ومستكان له، والإشباع لا يكون على هذا الحد"[5].

---

1 –ابن هشام ، تخليص الشواهد ،ص:169

2 – البغدادي ، خزانة الأدب ،ج:1،ص :121

3– الأنباري، أسرار العربية، ص: 60.

4– ينظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 105 . 106.

5– العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 300.

لقد صرّح العكبري في نصه السابق بالنحوي الذي يعترض عليه الا وهو الفراء، وقليلاً ما كنا نرى العكبري يصرح باسم من يعترض عليه، ولكن في هذا الموطن صرّح بالفراء لأن في رأيه على ما يظهر لنا شيئاً من الشذوذ، وهو أنه عدّ "استكان" من: استكَن، ونشأت الألف من إشباع حركة الكاف[1].

غير أن كلاً من اللفظتين ذات معنى مختلف عن الأخرى، فمن قال بأنها "استكان" على وزن "استفعل" فقد جعل الكلمة من الجذر "كون" أما من قال بأنها "استكن" على وزن "افتعل" فقد جعلها من الجذر: "سكن" ومن هنا فقد أورد القرطبي الوجهين معاً، وبين وجهة نظر كل من الطرفين، وكلا الوجهين لا يناقض معنى الآية الكريمة[2].

ولقد ظهرت حجة من قال بأن أصل هذه الكلمة "استكن" بأن العرب يشبعون الحركات في بعض الأحيان، ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر [3]:

وَأَنتَ مِنَ الغَوائلِ حِينَ تُرْمى　　　وَمِنْ ذَمِّ الرجالِ بمُنْتَزاحِ

فالشاهد فيه قوله: منتزاح، إذ الأصل أن يقال: منتزَح، غير أن الشاعر أشبع الفتحة فنشأت الألف، فكذلك الحال في هذه الآية الكريمة[4].

غير أن ما نجده عند العكبري صريح الدلالة على أنه يرفض كلام الفراء رفضاً تاماً، فقد وصف رأيه بالخطأ، وهذا يعني أنه ليس هناك احتمال للصحة عنده، بل إنه يعد هذا الوجه خاطئاً، واستدل لذلك بدليلين هما:

---

[1]– لقد عدت إلى معاني الفراء ولم أجد شيئاً عن ذاك، انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز، ج: 1، ص: 521.

[2]– القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ج: 4، ص: 230.

[3]– انظر البيت بلا نسبة عند ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (1991م). أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 184، و البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، الطبعة الرابعة، ج: 7، ص: 557.

[4]– الأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل (1995م). إعراب القرآن، تقديم وتوثيق: فائزة بنت عمر المؤيد، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى، ص: 264.

الأول: أن المعنى يؤيد أن يكون الفعل "استكان" على زنة "استفعل" وأن الألف أصلية وليست زائدة بالإشباع، وذلك لأن معنى هذا الفعل الذلّ.

ثانياً: حجة بنيوية متمثلة بظهور هذه الألف في كافة تصاريف الفعل: استكان، يستكين، استكانة، وهذا دليل على أنها أصلية وليست زائدة.

3.2.3 الحذف لتوالي الأمثال:

إن من طبيعة اللغة العربية حذف أحد المقطعين أو الصوتين المتماثلين في الكلام، وذلك للارتباط الذهني بين هذين المقطعين، فيُكتفى بواحد منهما دون الآخر تخفيفاً، ولا تقتصر هذه الظاهرة على أول الكلمة فحسب، بل قد يحصل الحذف لتوالي الأمثال في وسط الكلمة أو آخرها، وهذه الظاهرة معروفة عند اللغويين المحدثين كما كانت معروفة عند اللغويين العرب القدماء[1].

وظاهرة توالي الأمثال ظاهرة كبيرة وواسعة في العربية لا تنحصر مظاهرها في الحذف فحسب، بل تدخل ضمن أطر صوتية أخرى كإدغام المتقاربين والمتماثلين، وإسكان الحركات، وإشباع الأصوات أو تخفيفها، والنبر والتنغيم، فإن ظاهرة توالي الأمثال تؤدي إلى جميع هذه المظاهر الصوتية التي تحدّث عنها علماء العربية خاصة المحدثين منهم[2].

ومن مواضع الحذف لتوالي الأمثال ما جاء في حديث العكبري عن كلمة "تحاجونّي" من قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ٨٠ ﴾ [3].

إذ يقول: "والأصل تحاجونني، ويُقرأ بالتخفيف على حذف إحدى النونين، وفي المحذوفة وجهان: أحدهما: أنها نون الوقاية؛ لأنها الزائدة التي حصل بها الاستثقال،

1- عبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة، ص: 27.

2- ينظر: حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 264.

3- سورة الأنعام، آية: 80.

وقد جاء ذلك في الشعر، والثاني: أنها نون الرفع؛ لأن الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء، ونون الرفع لا تُكسر، وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً، قال الشاعر [1]:

كُلٌّ لَهُ نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ   بِنِعْمَةِ اللَّهِ نَقْلِيكُمْ وَتَقْلُونَا

أي: تقلوننا، والنون الثانية هنا ليست وقاية، بل هي من الضمير، وحذف بعض الضمير لا يجوز، وهو ضعيف أيضاً لأن علامة الرفع لا تُحذف إلا بعامل" [2].

لقد تضمن كلام العكبري السابق حديثاً عن القراءة القرآنية التي قرئت فيها "أتحاجونّي" بالتخفيف وليس بالتشديد، ولقد وُجّهت على أنها جاءت على حذف إحدى النونين، ولكن الخلاف وقع في أي هاتين النونين حُذِفت، فحجة من قال بحذف نون الوقاية أنها أضعف من نون الرفع، وحجة من قال إنها نون الرفع أن ذلك كثير في كلام العرب، ولا يمكن كسر نون الإعراب، لذا حُذفت، وفي كلا الحالين فإن حذف إحدى النونين كان اكتفاء بإحداهما عن الأخرى [3].

والعرب تحذف نون الإعراب إذا اجتمعت مع النون الثقيلة، وذلك استثقالاً للتشديد في هذه النون، بل إن الأشد من ذلك أن تُحذف نون الإعراب مع نون الوقاية، إذ أشار سيبويه إلى ذلك في قراءة أهل المدينة [4].

إذن فإن سيبويه من بين النحاة القائلين بأن النون المحذوفة في هذه القراءة القرآنية هي نون الرفع لا نون الوقاية، وذلك لأن نون الوقاية قد جاءت لمعنى، ومن هنا فليس بالإمكان حذفها [5].

1- البيت بلا نسبة في: المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (2003م). شرح ديوان الحماسة، تحقيق: تغريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ص: 165.

2- العكبري. التبيان، ج: 1، ص: 513.

3- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1401هـ). الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت . لبنان، الطبعة الرابعة، ص: 143.

4- سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 519 . 520.

5- انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 201، والسيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 2، ص: 264.

والواقع أن هذه الحالة الإعرابية يصلح فيها القول بأن المحذوف نون الوقاية، كما يصلح فيها القول إن المحذوف نون الرفع، فكلا الوجهين قال به النحاة، غير أن الأولى في مثل هذه الحالة أن يقال بأن النون الثانية هي المحذوفة، وهو الأولى عند ابن هشام[1].

فالحجة لمن قال بأن نون الرفع هي المحذوفة لأنها معهود حذفها في الكلام، ولأنها بعض الكلمة، في حين أن نون الوقاية كلمة بذاتها، فكان بعض الكلمة أولى بالحذف من الكلمة بذاتها، وهو مذهب سيبويه، غير أن هـ قال أكثر المتأخرين بأن النون المحذوفة في مثل هذه الحالة هي نون الوقاية، وذلك لأنها لا تدل على إعراب، فكانت أولى بالحذف، ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر، لذلك كان حذفها أولى، فإن الفعل تتحصل له الوقاية بنون الرفع، ولأنها من ناحية أخرى دخلت بلا عامل، في حين أن نون الرفع دخلت بعامل، ولو قيل بحذف نون الرفع لكان وجود عامل بلا معمول[2].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأنه ليس هناك قول راجح بين النحاة في أي النونين حُذفت، لكن كلام العكبري السابق أضعف القول بأن نون الإعراب هي المحذوفة، وذلك لأنها لم يُعهد حذفها بلا عامل، ومن هنا فليس بالإمكان حذفها.

وهذا الكلام من العكبري لا يعني نفي الوجه الثاني نفياً قاطعاً، وإنما هو تضعيف للقول في مقابل القول الآخر، وتقوية للقول بأن وجه حذف نون الوقاية أولى من حذف نون الرفع.

وفي موضع آخر يتحدث فيه العكبري عن حذف نون المضارع من كلمة "تنجي" من قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[3].

يقول: "والثالث: أن أصله "تنجي" بفتح النون الثانية، ولكنها حُذِفت كما حُذفت التاء الثانية في "تظاهرون"، وهذا ضعيف أيضاً لوجهين: أحدهما: أن النون الثانية اصل

1- ابن هشام. مغني اللبيب، ص: 808.

2- السيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 201 . 202.

3- سورة الأنبياء، آية: 88.

وهي فاء الكلمة، فحذفها يبعد جداً، والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يُستثقل الجمع بينهما بخلاف "تظاهرون" ألا ترى أنك لو قلت: تُتَحامى المظالم، لم يُسغ حذف الثانية"[1].

لقد كان كلام العكبري السابق معتمداً على قراءة قرآنية تُعزى لعاصم، وهي قراءة هذا الفعل "تنجي" بنون واحدة وليس بنونين، وهي عنده على ما لم يسمَّ فاعله [2]، فكان من بعض التأويلات أن قيل بأن النون حُذفت كحذف التاء الثانية من "تظاهرون" والأصل: تتظاهرون، وهو ما لم يقبله العكبري.

كما تُروى هذه القراءة عن ابن عامر [3]، ولكن الفراء علّق عليها وبيّن أنها لا وجه لها في العربية، فمع أنها مكتوبة بنون واحدة بخط المصحف إلا أنها تُقرأ بنونين[4].

ويشير المرادي إلى أن مثل هذا الحذف جائز في العربية، فكما أن التاء الثانية تُحذف من المضارع فإن النون تُحذف أيضاً، وهذا التأويل إنما جاء به النحاة من أجل التوصل إلى توجيه القراءة القرآنية التي تُروى عن أحد القراء السبعة، فلا سبيل إلى تخطئة تلك القراءة، بل يتوجب على اللغة أن تستوعب القراءة وأن يجد لها النحاة توجيهاً لغوياً سليماً يتوافق مع أسس القواعد العربية ومبادئها[5].

ولقد لجأ النحاة إلى مثل هذا التأويل بسبب سكون الياء في نهاية الفعل، فلو كان الفعل متحرك الياء لما اضطروا إلى هذا التأويل، إذ إن القراءة بفتح الياء تُخرج على أنه فعل مبني للمجهول، أما هذه القراءة فتخرج على حذف إحدى النونين[6].

ويبين رمضان عبد التواب أن القول بالحذف لتوالي الأمثال هو الأسلم في تخريج هذه القراءة، وذلك أنه لو قيل بعدم ذلك لكان من الواجب اللجوء إلى نائب فاعل . المؤمنين . ولما استسيغ القول: نُجي نجاء المؤمنين، إذ الأولى إقامة "المؤمنين" نائباً

---

[1]- العكبري. التبيان، ج: 2، ص: 925.

[2]- ابن مجاهد. السبعة في القراءات، ص: 430، وهي في رواية عنه لأبي بكر.

[3]- الأزهري. معاني القراءات، ج: 2، ص: 170.

[4]- الفراء. معاني القرآن، ج: 2، ص: 210.

[5]- المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1647.

[6]- الأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 4، ص: 160.

للفاعل، فلما لم يجز ذاك، ولم يُقرأ بغير "المؤمنين" كان من الأولى اعتبار هذا الموضع من نماذج الحذف لتوالي الأمثال[1].

لقد اعتمد العكبري في اعتراضه السابق على طبيعة التقعيد اللغوي النحوي، وذلك حين رفض القول بحذف النون الثانية، فهي فاء الكلمة، ولا يمكن حذفها، ومن ناحية ثانية فلا يحصل استثقال في الكلام إذا نُطق بها، كما يحصل الاستثقال حين ينطق بالتاءين، فمن هنا فإن العكبري اعترض على هذا القول، وبيّن فساده من الناحيتين السابقتين.

وأخيراً يمكننا أن نشير إلى ما يلي:

أولاً: لم تكن المسائل الصوتية بالكثرة المطلوبة في كتاب التبيان للعكبري.

ثانياً: إن هذه المسائل الصوتية التي وردت في كتاب التبيان للعكبري تدخل في أكثرها بجانب الإدغام، خاصة بما يتعلق بنواحي أحكام قراءة القرآن وخط المصحف الشريف.

---

[1]- انظر: عبد التواب. بحوث ومقالات في اللغة، ص: 49 . 50.

الخاتمة

ولما كانت مجموعة النتائج التي يتوصل إليها الباحث موازية للجهد المبذول في الدراسة، فإن هذه الدراسة قد توصّلت إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات، وهي على النحو الآتي:

1- يمثل المنهج الكوفي نقطة الاعتراض عند العكبري في مسائله النحوية التي أوردها ضمن كتابه "التبيان"، وذلك أن أكثر الاعتراضات كانت على نحاة الكوفة، سواء إذا نظرنا إليهم من ناحية فردية، كالكسائي والفراء وغيرهما، أم نظرنا إليهم من ناحية جماعية كما أوضحنا سابقاً من ذكر الاعتراض على رأي الكوفيين.

وعلى النقيض تماماً وبصورة مقابلة للمذهب الكوفي فإن العكبري قد وقف كثيراً إلى جانب المذهب البصري، وأثبت أقوالهم في ذلك، ومال مع آرائهم في مواجهة آراء الكوفيين عموماً.

2- لقد ارتكز العكبري في إيراد آراء النحاة على المسائل النحوية أكثر من إيراده للمسائل الصرفية أو الصوتية، ويمكننا أن نرد ذلك إلى طبيعة الكتاب الذي وردت فيه هذه المسائل، فقد وصفه العكبري بأنه تبيان لإعراب القرآن، ومن هنا فإنه يركز على الجوانب النحوية أكثر من سواها من المستويات اللغوية الأخرى.

3- يكثر في كتاب التبيان إيراد الوجه النحوي، أو القول، دون عزوه لناقل معين، ودون نسبته إلى نحوي بعينه، وإنما يكتفي العكبري بالقول: قيل، وقيل، وهكذا، ثم ينفي ويبقي ما يريد وما يخدم فكره النحوي الذي يتبناه.

4- أما بالنسبة للأصول التي اعتمد عليها العكبري في اعتراضاته وترجيحاته فإنه قد اتكأ على السماع، ولكنه لم يعتمد عليه كثيراً، كما أنه لم يورد كافة الأشكال السماعية عن العرب، فما عثر عليه الباحث يتعلق فقط بالشعر والنثر والقراءات، وكثيراً ما كان يورد حديثاً عن القراءات، ولكن ذلك الحديث لا يكون ذا اتصال مباشر بالاعتراض أو الترجيح، ومن بين الأصول التي اعتمدها أيضاً القياس، فإن العكبري لم يتكئ على القياس المنطقي فحسب المعتمد على

المقيس والمقيس عليه والعلة والحكم، بل اعتمد أيضاً على القياس اللغوي المرتبط بجانب الشيوع والاطراد في كلام العرب، كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن العكبري يعتمد في اعتراضاته وترجيحاته على التعليل والتأويل في بعض المسائل النحوية.

5- يعتمد العكبري في اعتراضاته وترجيحاته على بعض أقوال للنحاة والمفسرين، غير أنه يحاول كثيراً استبعاد صاحب القول، ويظن الباحث أن هذا الاستبعاد لصاحب القول ناتج من أمرين: الأول: محاولة لاختصار الكلام وهو الهدف الأساسي للكتاب أصلاً، والثاني: أن العكبري عادة لا يذكر صاحب القول حين يعارضه، وفيه شيء من الاحترام لشخصية صاحب القول.

6- يُكثِر العكبري من القراءات القرآنية عند تناوله للقضايا اللغوية، مما يمكننا من القول بأن كتاب التبيان يصلح أن يكون مرجعاً للقراءات القرآنية صحيحها وشاذها.

وللعكبري بعض المصطلحات التي تخصّ الاعتراض على الوجوه النحوية المختلفة، كأن يصف الوجه النحوي بأنه خاطئ، وهذا يدلنا على أن العكبري يرفض ذلك الوجه جملة وتفصيلاً، في حين أنه في بعض الأحيان يصف الوجه النحوي بأنه ضعيف، أو ما شابه ذلك من الأوصاف، مما يدلنا على أن هذا الوجه مقبول في العربية، أو له وجه نحوي مستساغ في اللغة.

7- لقد اعتمد العكبري في اعتراضاته على جانبين اثنين في الاحتجاج لرأيه، الأول: الجانب المعنوي الدلالي، الذي يتكئ فيه غالباً على السياق العام للآية، والمعنى التفسيري لها، والثاني: الجانب التركيبي، الذي يعتمد فيه على القواعد النحوية التي من شأنها أن تؤيد ما ذهب إليه.

8- يغلب على منهج العكبري في اعتراضاته أن يبدأ بالحجة الأقوى، بصرف النظر أهي حجة تركيبية أم دلالية، فالمهم عنده أن يقدم الأهم على المهم، وأن يصل إلى المراد من هذه الحجة بأسرع وقت وأقل جهد، وربما استغنى في بعض الأحيان عن الحجة التركيبية لضعفها، أو الحجة الدلالية لبعدها.

9- إن المسائل الصوتية التي وردت في كتاب التبيان للعكبري تدخل في أكثرها بجانب الإدغام، خاصة بما يتعلق بنواحي أحكام قراءة القرآن وخط المصحف الشريف.

المصادر والمراجع

إبراهيم، عبد العليم (د.ت). **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**، مكتبة غريب، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

الاخفش ،أبو الحسن سعيد بن مسعده (1990) ، **معاني القرآن** ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الاولى

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (د..ت). **شرح الأزهرية**، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (1991م). **معاني القراءات**، مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (1975م). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان.

استيتيه ، سمير (2008) **اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج** ، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي ، إربد ، الطبعة الثانية .

ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (1991م). **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (1998م). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل (1995م). **إعراب القرآن**، تقديم وتوثيق: فائزة بنت عمر المؤيد، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى.

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1415هـ). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1971م). **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1999م). **أسرار العربية**، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى

الأنجري، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي (1419هـ). **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: حسن عباس زكي، القاهرة ـ مصر.

أنيس ، ابراهيم (د.ت) **في اللهجات العربية** ، مكتبة الأنجلو المصرية ،الطبعة الثالثة.

البخاري ، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي (1422هـ) ، **صحيح البخاري** ت: زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة.

البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (1418هـ). **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد (د.ت). **شرح ديوان الحماسة**، دار القلم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

التهانوي، محمد بن علي (1996م). **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله

الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). **الكشف والبيان عن تفسير القرآن،** تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (1987م). **المفتاح في الصرف،** تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1983م). **كتاب التعريفات،** ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الجندي ، أحمد عم الدين (1983)،**اللهجات العربية في التراث** ،الدار العربية للكتاب ،د.ط ، 1983

ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). **سر صناعة الإعراب** ، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1999م). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،** وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). **المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني،** دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **الخصائص،** الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة . مصر، الطبعة الرابعة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **اللمع في العربية،** تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد (2004م). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،** تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي

بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة . السعودية، أصل الكتاب رسالة ماجستير للمحقق.

الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (1422هـ). **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (1941م). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى، بغداد . العراق، الطبعة الأولى.

حسان، تمام (2006م). **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار عالم الكتب، القاهرة . مصر، الطبعة الخامسة.

حسان، تمام (د.ت). **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الإنجرو المصرية، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت). **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى.

الحميري ، يزيد ، ديوانه ،

الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** ، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت . لبنان، ودار الفكر، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى

الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (1993م). **معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1420هـ). **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1401هـ). **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت . لبنان، الطبعة الرابعة.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1979م). **ليس في كلام العرب،** تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة السعودية، الطبعة الثانية.

الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (د.ت). **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي،** دار صادر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الخلوتي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستنبولي (د.ت). **روح البيان،** دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

الخيمى، صلاح محمد (1983م). **فهارس علوم القرآن لمخطوطات دار الكتب الظاهرية،** مجمع اللغة العربية، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى.

ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث (2002م). **المصاحف،** تحقيق: محمد بن عبده، دار الفاروق الحديثة، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

الداوودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد (د.ت). **طبقات المفسرين،** راجعه وضبط أعلامه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415هـ). **إعراب القرآن وبيانه،** دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص ـ سوريا، ودار اليمامة، دمشق ـ سوريا، وبيروت ـ لبنان، ودار ابن كثير، دمشق ـ سوريا، وبيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (2003م). **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام،** تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (1420هـ). **مفاتيح الغيب،** دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة.

الربعي، علي بن عدلان بن حماد بن علي (1985م). **الانتخاب لكشف الأبيات مشكلة الإعراب،** تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1984م). **رسالتان في اللغة**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان . الأردن.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1984م). **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (1985م). **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى.

الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر (1957م). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، مصورة عن طبعة دار إحياء الكتب العربية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (2002م). **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان، الطبعة الخامسة عشرة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الثالثة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله (1993م). **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان.

السعران، محمود (1997م). **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة . مصر، الطبعة الثانية.

السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (د.ت). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق . سوريا.

السنيكي، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا (2001م). **إعراب القرآن العظيم**، تحقيق: موسى علي موسى مسعود، رسالة ماجستير، الطبعة الأولى.

السنيكي، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا (1411هـ). **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة،** تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). **نتائج الفكر في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

السودوني، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا (2011م). **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة،** دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء . اليمن، الطبعة الأولى.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، الطبعة الثالثة.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1996م). **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1993م). **العدد في اللغة،** تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان محمد الظاهر، الطبعة الأولى.

السيرافي، أبو محمد الحسن بن عبد الله بن المرزباني (1974م). **شرح أبيات سيبويه،** تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1964م). **بغية الوعاة،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1974م). **الإتقان في علوم القرآن،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة . مصر.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1999م). **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله،** تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة . مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2004م). **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (2005م). **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي،** جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولى. **الأ**

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر.

ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (1991م). **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

الشربيني، أحمد بن محمد (1285هـ). **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة ـ مصر.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (1426هـ). **العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير**، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الثانية.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (1414هـ). **فتح القدير**، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق ـ سوريا، وبيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى.

الصالح، صبحي (1960م). **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000م). **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الصيغاني، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن (1981م). نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان، **تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى.**

ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

عبد التواب، رمضان (1997م). **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، الطبعة الثالثة.

عبد التواب، رمضان (1995م). **بحوث ومقالات في اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، الطبعة الثالثة.

عبدالتواب ، رمضان(1999) ، **فصول في فقه العربية** ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة السادسة .

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (1996م). **الممتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (1980م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحار وشركاؤه، القاهرة . مصر، الطبعة العشرون.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1999م). **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، دار المختار للطباعة والنشر، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1992م). **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (د.ت). **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي، القاهرة . مصر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1986م). **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1993م). **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق . سوريا، وبيروت . لبنان، الطبعة الثانية.

فانديك، ادوارد كرنيليوس (1896م). **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، صححه وزاد عليه: محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف، الهلال . مصر، الطبعة الأولى.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (د.ت). **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس(1996) ، **ديوانه** ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى

الفيروزآبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب (1996م). **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد (1418هـ). **محاسن التأويل**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (1964م). **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة . مصر، الطبعة الثانية.

القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان (1992م). **فتح البيان في مقاصد القرآن** ، عني بطبعه وقدم له وراجعه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا . بيروت.

كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب (د.ت). **معجم المؤلفين**، دار المثنى، بيروت . لبنان، ودار إحياء الكتب العربية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

الكرماني، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر (د.ت). **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة . السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت . لبنان.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (د.ت). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان.

الكوراني، أحمد بن إسماعيل بن عثمان (2007م). **غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني،** دراسة وتحقيق: محمد مصطفي كوكصو، رسالة دكتوراه، جامعة صاقريا، كلية العلوم الإنسانية، تركيا، الطبعة الأولى.

ليونز، جون (د.ت). **اللغة وعلم اللغة،** دار النهضة العربية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). **شرح تسهيل الفوائد،** تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

ماريو باي (1998م). **أسس علم اللغة،** ترجمة أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثامنة.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين (د.ت). **شرح الكافية الشافية،** تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولى.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب (د.ت). **النكت والعيون،** تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان،.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). **المقتضب،** تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (1400هـ). **السبعة في القراءات،** تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية.

محيسن، محمد محمد محمد سالم (1992م). **معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ،** دار الجيل، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (1993م). **الجنى الداني في حروف المعاني،** تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله (2008م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (2003م). **شرح ديوان الحماسة،** تحقيق: تغريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

المناوي، عبد الرءوف بن تاج العارفين (1990م). **التوقيف على مهمات التعاريف،** دار عالم الكتب، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي (1414هـ). **لسان العرب،** دار صادر، بيروت . لبنان، الطبعة الثالثة.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (2004م). **عمدة الكتاب،** تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ودار الجفان والجابي، الطبعة الأولى.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1421هـ). **إعراب القرآن،** وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (1998م). **مدارك التنزيل وحقائق التأويل،** حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

النيسابوري، أبو بكر أحمد بن الحسين (1981م). **المبسوط في القراءات العشر،** تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (1985م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق . سوريا، الطبعة السادسة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (1987م). **رسالة المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية**، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق . سوريا، وبيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى.

ابن هشام ، جمال الدين أبي محمدعبدالله بن يوسف بن هشام الانصاري (1986) ، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** ، تحقيق وتعليق :عباس مصطفى الصالحي ،دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى .

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد (1994م). **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرا، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، قدمه وقرضه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى.

ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). **شرح المفصل**، دار عالم الكتب، بيروت . لبنان، مكتبة المتنبي، القاهرة . مصر.

الملحق (أ)
فهرس الآيات الكريمة

فهرس الآيات الكريمة

الرقم	السورة والآية	الآية	الصفحة
9	النساء، 1.	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١ ﴾ النساء: ١	24
10	البقرة، 11.	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ١١ ﴾ البقرة: ١١	26
11	الأحزاب، 56.	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦ ﴾ الأحزاب: ٥٦	27
12	الأنعام، 84.	﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٨٤ ﴾ الأنعام: ٨٤	28
13	طه، 52.	﴿ قَالَ عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ٥٢ ﴾ طه: ٥٢	28
14	البقرة، 217.	﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ أَكۡبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ وَٱلۡفِتۡنَةُ أَكۡبَرُ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢١٧ ﴾ البقرة: ٢١٧	30
15	الفتح، 25.	﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَٱلۡهَدۡيَ مَعۡكُوفًا أَن يَبۡلُغَ مَحِلَّهُۥۚ وَلَوۡلَا رِجَالٞ مُّؤۡمِنُونَ وَنِسَآءٞ مُّؤۡمِنَٰتٞ لَّمۡ تَعۡلَمُوهُمۡ أَن تَطَـُٔوهُمۡ فَتُصِيبَكُم مِّنۡهُم مَّعَرَّةُۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ لِّيُدۡخِلَ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ٢٥ ﴾ الفتح: ٢٥	31
16	آل عمران، 111.	﴿ لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗىۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ١١١ ﴾ آل عمران: ١١١	31

17	محمد، 38.	﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تُدۡعَوۡنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبۡخَلُۖ وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ وَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُۚ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم ٣٨ ﴾ محمد: ٣٨	31
18	طه، 52.	﴿ قَالَ عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ٥٢ ﴾ طه: ٥٢	32
19	البقرة، 19.	﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ١٩ ﴾ البقرة: ١٩	35
20	آل عمران، 113،	﴿ ۞لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ وَهُمۡ يَسۡجُدُونَ ١١٣ ﴾ آل عمران: ١١٣	36
21	التوبة، 40.	﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٤٠ ﴾ التوبة: ٤٠	37
22	البقرة، 18.	﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ١٨ ﴾ البقرة: ١٨	39
23	البقرة، 128.	﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبۡ عَلَيۡنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ١٢٨ ﴾ البقرة: ١٢٨	40
24	البقرة، 174.	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٧٤ ﴾ البقرة: ١٧٤	41
25	البقرة، 275.	﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ	42

		ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٧٥	
26	النساء، 128.	﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضٗا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحٗاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞۗ وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ وَإِن تُحۡسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴿١٢٨﴾ ﴾ النساء: ١٢٨	45
27	التوبة، 112.	﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾ التوبة: ١١٢	46
28	التوبة، 111.	﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِۚ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١١١﴾ ﴾ التوبة: ١١١	48
29	الأعراف، 137.	﴿ وَأَوۡرَثۡنَا ٱلۡقَوۡمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسۡتَضۡعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۖ وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْۖ وَدَمَّرۡنَا مَا كَانَ يَصۡنَعُ فِرۡعَوۡنُ وَقَوۡمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعۡرِشُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾ الأعراف: ١٣٧	48
30	آل عمران، 113.	﴿ ۞ لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ يَتۡلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ وَهُمۡ يَسۡجُدُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ آل عمران: ١١٣	50
31	آل عمران، 179.	﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمۡ أَجۡرٌ	52

		عَظِيمٌ ﴿١٧٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٧٩	
32	آل عمران، 110.	﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾ آل عمران: ١١٠	54
33	طه، 63.	﴿ قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾ ﴾ طه: ٦٣	56
34	المائدة، 69.	﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ المائدة: ٦٩	58
35	المائدة، 71.	﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ المائدة: ٧١	60
36	الانبياء ، 3	﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٣	62
37	البقرة، 171.	﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ۚ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ﴾ البقرة: ١٧١	64
38	البقرة، 180	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾ البقرة: ١٨٠	67
39	البقرة، 11.	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾ البقرة: ١١	70
40	يونس، 12.	﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُ ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ يونس: ١٢	72

41	البقرة، 18.	﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ١٨ ﴾ البقرة: ١٨	74
42	سبأ، 28.	﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢٨ ﴾ سبأ: ٢٨	75
43	الأنعام، 119.	﴿ وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا لَّيُضِلُّونَ بِأَهۡوَآئِهِم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُعۡتَدِينَ ١١٩ ﴾ الأنعام: ١١٩	77
44	النساء، 29.	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩ ﴾ النساء: ٢٩	78
45	الأنبياء، 22.	﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ٢٢ ﴾ الأنبياء: ٢٢	80
46	النساء، 176.	﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞۚ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ فَلِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ١٧٦ ﴾ النساء: ١٧٦	83
47	الأنعام، 3.	﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ٣ ﴾ الأنعام: ٣	84
48	التوبة، 94.	﴿ يَعۡتَذِرُونَ إِلَيۡكُمۡ إِذَا رَجَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡۚ قُل لَّا تَعۡتَذِرُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكُمۡ قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٩٤ ﴾ التوبة: ٩٤	86
49	يوسف، 31.	﴿ فَلَمَّا سَمِعَتۡ بِمَكۡرِهِنَّ أَرۡسَلَتۡ إِلَيۡهِنَّ وَأَعۡتَدَتۡ لَهُنَّ مُتَّكَـٔٗا وَءَاتَتۡ كُلَّ وَٰحِدَةٖ مِّنۡهُنَّ سِكِّينٗا وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ فَلَمَّا رَأَيۡنَهُۥٓ أَكۡبَرۡنَهُۥ وَقَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ ٣١ ﴾ يوسف: ٣١	89

الرقم	السورة والآية	الآية	الصفحة
50	البقرة، 217.	﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾ البقرة: ٢١٧	90
51	الكهف، 25.	﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾ ﴾ الكهف: ٢٥	92
52	يونس، 27.	﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ يونس: ٢٧	95
53	الشورى، 51.	﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾ الشورى: ٥١	96
54	البقرة، 217.	﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾ البقرة: ٢١٧	99
55	آل عمران، 111.	﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ آل عمران: ١١١	100
56	محمد، 38.	﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم	100

		﴿ ... ﴿٣٨﴾ ﴾ محمد: ٣٨	
	التوبة، 36	﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوۡمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡۚ وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ كَآفَّةٗۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ التوبة: ٣٦	102
57	الأنعام، 54.	﴿ وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۖ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٥٤﴾ ﴾ الأنعام: ٥٤	103
58	التوبة، 63.	﴿ أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدٗا فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡخِزۡيُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿٦٣﴾ ﴾ التوبة: ٦٣	105
59	النساء، 63.	﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا ﴿٦٣﴾ ﴾ النساء: ٦٣	106
60	البقرة، 115.	﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ﴿١١٥﴾ ﴾ البقرة: ١١٥	108
61	البقرة، 117.	﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾ ﴾ البقرة: ١١٧	110
62	البقرة، 143.	﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴿١٤٣﴾ ﴾ البقرة: ١٤٣	112

113	﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٨٩ ﴾ البقرة: ٨٩	البقرة، 89.	63
115	﴿ قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٢ ﴾ آل عمران: ٣٢	آل عمران، 32.	64
116	﴿ تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمۡرٖ ٤ ﴾ القدر: ٤	القدر، 4.	65
117	﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ٣١ ﴾ إبراهيم: ٣١	إبراهيم، 31.	66
118	﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ٣١ ﴾ إبراهيم: ٣١	إبراهيم، 31.	67
118	﴿ ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ وَتُخۡرِجُونَ فَرِيقٗا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمۡ تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡۚ أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ٨٥ ﴾ البقرة: ٨٥	البقرة، 85.	68
121	﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٨٤ وَزَكَرِيَّا وَيَحۡيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلۡيَاسَۖ كُلّٞ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ٨٥ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطٗاۚ وَكُلّٗا فَضَّلۡنَا عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٨٦ ﴾ الأنعام: ٨٤ - ٨٦	الأنعام، 84 - 86.	69
122	﴿ وَأَصۡبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوۡاْ مَكَانَهُۥ بِٱلۡأَمۡسِ يَقُولُونَ وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُۖ لَوۡلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا لَخَسَفَ بِنَاۖ وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٨٢ ﴾ القصص: ٨٢	القصص، 82.	70

الرقم	السورة والآية	الآية	الصفحة
71	آل عمران، 124.	﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ آل عمران: ١٢٤	123
72	البقرة، 275.	﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٧٥	131
73	البقرة، 264.	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٦٤	132
74	البقرة، 11.	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾ البقرة: ١١	133
75	هود، 113.	﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ هود: ١١٣	135
76	النجم، 15.	﴿ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ ﴾ النجم: ١٥	136
77	البقرة، 19.	﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ البقرة: ١٩	138
78	آل عمران، 52.	﴿ ۞ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾ آل عمران: ٥٢	139
79	المؤمنون، 20.	﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ المؤمنون: ٢٠	141
80	الأنعام،	﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا	150

	تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ الأنعام: ٨٠	.80	
152	﴿ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾ الأنبياء: ٨٨	الأنبياء، .88	81

المعلومات الشخصية:

الاسم: عصام محمد عبد السلام الشخيبي

الكلية: الآداب

التخصص: دكتوراه اللغة العربية

السنة: 2014

هاتف رقم: 0772140638

البريد الإلكتروني: essam.alshkaibi@gmail.com